سبحان السبوح

عن عيب كذب مقبوح

بيانات

تقديم

فضيلة الشيخ عبد الجليل العطا (البكري)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

وبعد ؛ فالمطالع لكتب العلامة الجليل الملقب بـ (إمام أهل السنة) في عموم الأصقاع الهندية يرى بجلاء ووضوح كالشمس التتبع المتقصي للأبحاث التي يتناولها وكأنما تخصص بالمسألة ذاتها التي يعرِّج عليها حتى أفنى أوقاته بالبحث عنها وتتبع مواضعها!!

والحقيقة أن ثمة فتحاً إلهياً واسعاً قد أجراه المولى سبحانه على قلمه . . نصرة للحق وبياناً للهدى وإيضاحاً للعقيدة .

ثم إذا كان هذا المنحى جلياً في سائر تصانيفه وأبحاثه ، فإنه متفاوت الحاجة في بعضها عن البعض الآخر!! فما هو السبب الذي جعله يسلك هذا المسلك حتى كاد أن يبقى سمة لازمة له يعرفها المطالع النبيه دون أن يحتاج إلى معرفة ما يقرأ، وبغير دلالة من أحد!!

لعل الذي ألجأه إلى ذلك . . تلك البيئةُ الأعجمية (أو غالبةُ العجمة) التي عاش في جنباتها هذا الإمام الجليل!! والذي ألجأه إلى سلوكها حرقَتُه في دفع الشبهات ، أو الضلالات ، أو الافتراءات التي يواجهها المسلمون من أعدائهم ، وربَّما وجهها الأعداء من خلال بعض المسلمين أنفسهم . . ليستهلكوا طاقاتهم بين قيل وقال!! .

والمسألة التي يطرح بحثَها هذا الكتابُ تثير في نفوس المؤمنين مكامن الاستهجان وكوامن الاستغراب!!

هل يمكن أن يتصوَّر مجرَّد عاقل؛ فضلاً عن وثني ؛ فضلاً عن ضال ؛ فضلاً عن مبتدع ؛ فضلاً عن جاهل؛ فضلاً عن مسلم ؛ فضلاً عن مؤمن . . . . أن يكون إلهٌ كاذباً!؟ وهل يدور في خلد طفل مميز أن يعتقد؛ فضلاً عن أن يبحث ؛ فضلاً عن أن يصدق ؛ فضلاً عن أن يعتقد. . . أن يكون الإله كاذباً!!!

ما لم يكن القائل بذلك. . لا يدرك اللفظ الذي خرج منه ، أو المعنى الذي يحتمله هذا اللفظ!؟

أما أن يخرج بحث بهذا الحجم وبهذا التتبع والتقصي ليجيب عن هذه الفرية الشائنة حتى للصنم أو النار أو البهائم التي تعبد من دون الله سبحانه!! إذ لا شك أن المعبودات لا تكذب . . على ضلال عابديها وكفرهم فكيف يَتصوَّر مؤمن أن إلهه يكذب أو يحتمل كذبه!؟! .

مع أنَّ شرط النبوة والرسالة للنبي والرسول ـ فضلاً عن الألوهيَّة للإله ـ عصمته عن الكذب ، والعصمة تحيل الكذب ، لا لأنَّ النبيَّ يخرج عن بشريته!! وإنَّما لأنَّ النبيَّ يتصل بالألوهية بجانب الخبر ، فمحال كذبه . فإذا استحال كذب الرسول ببشريته فمن أين يحتمل كذب الباري!! تعالى عن ذلك علواً كبيراً!!!! على أن هذا من أَبْدَهِ المسلَّمات التي يؤمن بها أطفالنا المميزون ويتفوه بها أبناؤها قبل التمييز . حتى ولو لم يدركوا معانيها!! .

ولعلَّ العاقلَ ؛ بل المميز لا يستطيع أن يدرك أن الله تبارك وتعالى أمرنا أن نكون مع الصادقين تكليفاً، ويحتمل أن يكون هو بين الكاذبين . . ولو احتمالاً!!!

وبهذا يبدو السرُّ بين تصانيف أبناء العربية . . والعلماء الذين تعلموها وهم من غير أبنائها ! ! ويتبدَّى المثال جلياً واضحاً بين « عقيدة الطحاوي » و« عقيدة الجلال الدواني » كما يبدو الفارق بين « أمِّ البراهين » و« مواقف الإيجي » أو « بدء الأمالي » و« المطول » ، وقد يعزُّ عليك ـ وأنت الخبير المطلع ـ أن تصنِّف « المواقف » بين كتب العقيدة ، أو المنطق ؛ أو الحكمة ! !

وحينئذ تنطوي أمامَك إشارات التعجب والاستفهام بين البيان الذي تلقاه على ألسنة العلماء العرب من أهل الشام ومصر والحجاز وغيرها ، وبين العلماء غير العرب من بلاد الكرد والفرس والولايات الإسلامية الشرقية ، وقد أمضى أولئك السنوات الكثيرة في تحصيل علوم الآلة وحفظها متوناً وشروحاً وحواشي ، بينما أمضى هؤلاء الأشهرَ أو السنواتِ القليلة في دراستها بإيجاز وبلغة .

على أنه اختيار المولى سبحانه العربيةَ لغةً لدينه وكتابه ونبيِّه ثم لمستقر رحمته . . نصٌّ قاطع على أن تكون لعقيدته الحقَّة حصَّنها بالقرآن كما حصَّنها ببيان العدنان ﷺ .

هذا ؛ وقد سبق أن قدَّمت لكتابٍ للمؤلف رحمه الله تعالى أقامه على سور الشريعة المطهرة للذود عن العقيدة الحقِّ أسماه « قوارع القهّار » ، وكتبت في مقدمته ما يصلح إعادتُه ههنا حرفياً :

والحقيقة التي يجب أن تبقى ماثلة بين عيني كلِّ عاقل : أن حصن الشريعة المطهَّرة (عقيدة وعبادة وعملاً وتربية وسلوكاً) محفوظ بحفظ الله وعنايته ، لا يقوى على اختراقه عابث مهما أعدَّ لذلك من العُدَّة والعتاد، لأنَّه يحطم قواه وإمكاناته، لأن القويَّ المتين هو الذي تولَّى

حفظه ، وجعل عليه الأمناء الأقوياء حرّاساً وحفظة فأمدَّهم بسبل القوَّة وأيَّدهم بسُيُج المنعة وساومهم بالجنة حيث ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَۚ ﴾ ، وزوَّدهم بأسلحة الإيمان ، وسيوف الأدلَّة ورماح الحجج ليقيم الطامَّة على الأشرار بأيدي الأخيار وألسنتهم ﴿ قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ وَيُخۡزِهِمۡ وَيَنصُرۡكُمۡ عَلَيۡهِمۡ وَيَشۡفِ صُدُورَ قَوۡمٖ مُّؤۡمِنِينَ ١٤ وَيُذۡهِبۡ غَيۡظَ قُلُوبِهِمۡۗ ﴾ ، فالأمر بالقتال واحد والأجزية متعدِّدة فالقتال ظاهراً فعلكم على أن حقيقته ﴿ وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ ﴾ ، ولكن الثمرات جميعها فعله سبحانه من قوي عزيز منتصر!! ﴿ وَمَا ٱلنَّصۡرُ إِلَّا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ .

فالأمر غيرةٌ من الله تعالى « إن الله يغار » . . . على عقيدة الحق التي قامت به سبحانه أقام عليها خيار خلقه ، وجعل معهم الحرس الشديد والشهب يؤيدهم .

وهذا الكتاب الذي دبَّجته يراع الإمام الجليل الشيخ أحمد رضا خان ، ثم عرَّبه حفيده تاج الشريعة الشيخ المفتي الأعظم فضيلة الشيخ محمد أختر رضا خان ، وزاد عليه ما رآه ضرورياً من إيضاح أو إصلاح أو تنقيح أو إلحاق .

رحم الله الجدَّ وبارك في حياة الحفيد وعطاءه مظهراً من مظاهر الحرب الضروس بين الحق وأهله ، والباطل وحزبه . . في حلبة العقيدة التي أراد الله تبارك وتعالى أن يبنيَ لها حصناً جديداً ، وسوراً محصَّناً مدبراً ، فسخَّر هؤلاء الأعلام من جنوده الغيارى عن دينه ، فهؤلاء خلق من خلق الله اصطفاهم جنوداً من جنده ﴿ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ ﴾ .

أما فضيلة شيخنا المربي الجليل الشيخ محمد أختر حفيد المؤلف

رحمه الله فقد أخذ على عاتقه مع جليل خدماته ، ووافر عطاءاته أن يغوص يقارب الإتقان والأمانة المسؤولية عباب بحر جدِّه الزاخر تحقيقاً وتعريباً واستكمالاً ونشراً ، لما أفاض المولى سبحانه على جدِّه من فضلٍ عظيم وخيرٍ جزيل ، فأدرك الغاية أو كاد ، وما يزال في همَّته المتينة طلاَّعٍ الثنايا حتَّى تنبلج جميع مصنَّفات جدِّه الراحل بإشراقات الطباعة والنشر وضَّاءة مشرقة بلجة في العلوم والفهوم من الأبحاث والفنون .

على أنَّ دار النعمان للعلوم التي يقوم على شأنها كاتب هذه السطور كان لها شرف الاستجابة لرغبته الكريمة في طباعة هذا الكتاب والقيام على إخراجه بهذه الحلَّة القشيبة ، شاكرة لفضيلة الشيخ الجليل حسن ظنِّه .

أسأل الله تعالى أن ينسأ له في أجله ، ويزيد في عمره، ويبارك في همَّته ، ويأخذ على يديه، ويؤيِّده بالمزيد من الرعاية والصيانة والتوفيق والحفظ. . لإكمال المشوار الذي بدأه ، إنَّه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير .

ونسأل الله تعالى أن يثبتنا على ما اختار لنا من دينه حتى نلقاه وهو راض عنا ، وأن يقينا شرَّ الفتن ما ظهر منها وما بطن ، وأن يجمع قلوب المسلمين وعقولهم على الهدى والتقوى ، إنه تعالى خير مأمول وأكرم مسؤول ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين . وسلام على المرسلين .

٢٥/ ذي الحجة/ ١٤٣٢هـ

عبد الجليل العطا/ البكري

دمشق ـ سادات

ترجمة المؤلِّف العلامة أحمد رضا خان

بقلم فضيلة الشيخ عبد الجليل العطا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى .

وبعد ، فقد طلب إليَّ فضيلة العلامة المرشد الفاضل الشيخ محمَّد أختر أن أترجم لجدِّه الإمام الجليل أحمد رضا ، فلا بدَّ من تلبية إرادته الغالية ، فأقول وبالله التوفيق .

أصله وأجداده : تنحدر أصل قبيلته من ولاية قندهار من بلاد الأفغان ؛ حيث ارتحل عنها أحد أجداده في زمن المغول ، واختار بلدة بريلي من البلاد الهنديَّة موطناً له ، فقدَّر الله له أن يتسلَّموا بعض منصب الدولة آنئذ ، ثمَّ توارثوا ذلك إلى أن حلا لبعضهم أن يعزف عن تلك الوظائف الأميرية منصرفاً إلى التوجيه والإرشاد ، فنحى بالأسرة الفاضلة هذا المنحى ، وتوجَّه إلى الزهد والتربية ، وإصلاح المعاد ، وإرشاد العباد ، وسلك أولاده من بعده منحاه؛ فتحوَّلت الأسرة إلى منهج العلم والإرشاد والإفتاء والتوجيه ، وتوارثوا مجدهم الخالد كابراً بعد كابر ، فتعالى شأنهم غابراً إثر غابر .

فجدُّه العلاَّمة الفقيه المتمكِّن المفتي رضا علي بن كاظم علي بن أعظم شاه ابن سعاد تيار الأفغاني . . . من طائفة بريج والعلماء البارزين ؛

عرف بدقيق فتاواه ، وواسع إرشاده ، وانتشر صيته بين العلماء فأثنوا عليه وسلك على يديه الكثير ، وانتفع به الأكثر ، وقد أولى حفيده عناية خاصة ، ورعاية مميَّزة حتَّى اختاره مولاه وحفيده في ميعة صباه ؛ ولمَّا يناهز الاحتلام فتوفي بـ (بريلي) سنة ١٢٨٢هـ بعد أن أهَّله لرجولة طاهرة ، وأشرقت أمامه ملامحُ إمامةٍ ظاهرة .

وأمَّا والده . . فهو العلاَّمة الشهير الفقيه المحدِّث الصوفي نقي علي ابن علي رضا المولود بمدينة (بريلي) في غرَّة رجب ١٢٤٦هـ ، المفتي بمذهب الحنفية والمتمكِّن فيه ؛ كما أخذ الحديث الشريف عن المحدِّث الشهير أحمد زيني دحلان ، المكِّي المتوفى سنة : ١٣٠٤هـ ، والسيِّد آل الرسول بن آل البركات المارهروي المتوفى سنة : ١٢٩٧هـ ، الذي أخذ عنه مع الحديث الطريقةَ القادرية ، وله تصانيف نفيسة تنمُّ عن ذوق وفهم عاليين ؛ منها :

- إذاقة الآثام لمانعي عمل المولد القيام .
- أصول الرشاد في تصحيح مباني الفساد .
- تزكية الإيقان بردِّ تقوية الإيمان .
- جواهر البيان في أسرار الأركان .
- الكلام الأوضح في تفسير ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾ نحو خمس مئة صحيفة .
- وسيلة النجاة . . في السِّيَر .

وغير ذلك ، توفي رحمه الله تعالى سنة : ١٢٩٧هـ ، ولكنَّه رحمه الله لم يرتحل حتَّى قضى نجله الإمام المترجَم له عيده الفضِّي ، وقطع ربع قرنه الأوَّل على بزوغ نجمه وتألُّق فرقده ، بيد أنَّه ارتحل قرير العين وقد ضمن أهليَّة مولاَّه ما قضى من عمره على باكورة جناه ، وأُولى فتاواه .

من مثل هذا السلسبيل تقاطر معين الإمام المترجم له :

اسمه : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُۖ وَيُدۡخِلُهُمۡ ﴾ . هذا هو العنوان الأساس الذي استخرج منه المترجم له الإمام أحمد رضا نفسه حيث تبيَّن من حساب الجُمَّل أنهَّا سنة ولادته ، وأن اسمه « المختار » : ١٢٧٢هـ .

أمَّا اسمه العلم فسُمِّي باسم سيِّد الخلق (محمَّد) ﷺ ، فشرَّف نفسه هو ، فتسمَّى بـ « عبد المصطفى ﷺ » .

لكن جدَّه المفتي رضا خان ارتضى له اسماً آخر ، فلزمه وعُرف به وصار عَلَميَّهُ ، وهو « أحمد رضا » .

مولده : بمدينة (بريلي) في الشمال الشرقي من البلاد الهندية ١٠/ شوال/ ١٢٧٢هـ ، الموافق : ١٤/ حزيران/ ١٨٥٦م .

نشأته : نشأ رحمه الله تعالى في بيئة علميَّة مميَّزة ، وترعرع بين يدي جدِّه العلاَّمة المفتي الذي أولاه رعاية كريمة تليق بمقامه العلمي ورتبة صلاحه ومنهج تقواه ، وبالغ في الاهتمام به ليرصده إلى خدمة الأمَّة حتى توفَّاه المولى سبحانه . . ولمَّا يجر عليه القلم .

وقد حَصَل له قدر كبير من العلوم النقلية والعقلية ونال إجازات فائقة ، وكان له في هذه السنّ أولى فتاواه وبواكير جناه العلمي .

ثمَّ ما يزال بأنظار والده العلاَّمة المفتي نقي علي خان ، ولئن شبَّ عن طوق الطفولة في التربية . . فما يزال تحت نظره العلمي إلى أن ازداد تمكُّناً في طوق العلم والتعليم والإفتاء والإرشاد برعاية والده إلى أن اختاره المولى سبحانه ، وقد أتمَّ ربع قرن وغيرها من العلوم ، وأصبح إماماً كبيراً

ذا شأن يشار إليه بالبنان ، وهو عند جميع من يعرفه واضحُ الذكاء والذهن ظاهر العبقرية متفرِّد التحصيل ؛ تبدو من أولى نظرة إليه عناية على محيَّاه الأغرّ ، وتتجلَّى فيه ملامح الفضل الإلهي في حفظ الدين وأسس الشريعة المطهرة .

علومه : لعلَّ لقب « الإمام » بين أهل العلم ذا مدلول واضح ، وهو ما كان جليّاً واضحاً في المترجم له العلامة أحمد رضا ، وكان أساسَ الأسس عنده كتابُ الله تعالى المجيد ، الذي استظهر حفظه عن ظهر قلب في غضون شهر مما أبهر بقوَّة حافظته ، وهكذا أو قريباً منه كان حاله في تحصيل العلوم بما كان يحيط به من وهب وكسب ؛ مما أخذ بمجامع قلوب أساتذته وشيوخه .

وشأنه شأنَ العِلْية من أهل الله تعالى . . فقد امتثل أمر المولى سبحانه ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ فذكر في النسخة الثانية من ثَبته المسمَّى « الإجازات المتينة لعلماء بكَّة والمدينة » .

شيوخه : لم يكن لمثله ـ وقد تربَّى عن عيون أبيه وجدِّه في بيت العلم والفتيا ـ أن يكون له الكثير من الشيوخ ليحصِّل العلوم منهم ، ولكن يستكمل ما يلحظ الحاجة إليه مما لا يكمل به أهل بيت أيّاً كانوا!! فلذا قلَّ عددهم بالنسبة لما كبر من تحصيله ، وهم :

١ـ جدُّه المفتي الأجلُّ الشيخ رضا علي خان. تغمَّده الله بفيض رحمته .

٢ـ شيخ الطريقة والتسليك الشيخ الشاه آل الرسول بن آل البركات الأحمدي المارَهْرَوي المتوفى سنة ١٢٩٦هـ في بلدته مارهره ؛ وبها دفن .

٣ ـ والده العلاَّمة المتكلّم الشيخ المفتي نقي علي خان القادري .

٤ ـ حفيد شيخه المربِّي أبو الحسين بن ظهور حسن بن آل الرسول المارهروي المعروف بـ أحمد النوري ، وكان من العلماء الصوفيين الأبرار المتوفى سنة ١٣٢٤هـ ، وله سند عال بـ (٥) وسائط إلى شيخ الإسلام زكريا الأنصاري .

٥ ـ مسند مكَّة المكرَّمة العلاَّمة المحدِّث أحمد زيني دحلان الفقيه المؤرِّخ ، المتوفى سنة ١٣٠٤هـ بالمدينة المنورة حرسها الله تعالى .

٦ ـ العلامة (السراج) عبد الرحمن بن عبد الله سراج الفقيه رئيس علماء مكَّة المكرَّمة ، ومفتي الحنفية بها ، المتوفى سنة : ١٣١٤هـ .

٧ ـ العلاَّمة الشيخ حسين بن صالح جَمَل الليل الفقيه الشافعي ، إمام المسجد الحرام المتوفى بمكَّة المكرَّمة سنة : ١٣٠٥هـ .

تلاميذه : لعلَّ من أعسر ما يمكن الكلام عنه في ترجمة الإمام أحمد رضا هو الحديث عن تلاميذه والمنتفعين به والآخذين عنه!! فهذا ما لا يمكن البحث فيه؛ أو عنه ، ولكن لا بدَّ من الإشارة إلى أن الأعلام الآخذين عنه هم من طبقة وأمثال :

١ـ نجله الأكبر حجَّة الإسلام حامد رضا الحنفي القادري الفقيه النظار ، المتوفى بمدينة بريلي ١٣٦٢هـ .

٢ـ نجله الأصغر العلاّمة الفقيه محمَّد مصطفى رضا خان الحنفي القادري المتوفى بـ (بريل) ١٤٠٢هـ .

٣ـ المحدِّث المسند محمد عبد الكبير الكتَّاني .

٤ـ مفتي الحنفية بمكَّة العلامة الشيخ صالح كمال مدرس المسجد الحرام .

تصانيفه : قد تعتريك الدهشة والذهول إذا علمت أنَّ المترجَم له قد

نيّفت على سائر العلوم والفهوم والفنون ، لكن تزداد دهشة حينما تعرف أنَّها شارفت الألفَ تصنيفٍ في شتى ما يمكن أن تتعب بسرده عدداً ، بَيْد أن دهشتك سرعان ما تتلاشى إذا علمت أنَّ ذلك من فيض مواهب الرحمان جلَّ جلاله ، خارجٌ عن معتاد البشر!!

لكن الإمام الذي نترجم له بدأ ـ بل أنجز ـ أوَّل تصنيف له قبل أن يطرَّ شاربه ولما يشارف البلوغ بعدُ!! في العاشرة من عمره الشريف المديد حيث شرح كتاب « هداية النحو » ، ثمَّ أتبعه بآخر في الثالثة عشر من حياته ؛ فلا غروَ بعدُ أن رعاية الله تلفُّه بالفتوح ، وتحوطه بالبركة ، فيتحدَّر من بين يديه عشرات الأبحاث الفريدة؛ إضافة إلى مئآت الكتب النفيسة ، وكان منها ما يتعذَّر سرده والوقوف على جميعه والتعريف به ، على أنَّها كانت متباينة اللغةِ بين عربية وأوردية وفارسية مما يؤكِّد أنَّها فتوحات ربَّانيَّة كما أن تنوُّع العلوم فيها بما تجد الكثير منها غير مسموع عنه ؛ فضلاً عن العلم به ؛ فضلاً عن الكتابة به ؛ فضلاً عن الإبداع . . . يؤكِّد أنَّه عطاء ربَّانيٌّ جليٌّ ظاهر، ولئن ذكرها هو بنفسه اعترافاً منه بعظيم فضل الله عليه ﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ بنيِّف وخمسين علماً ؛ فإنَّ بعض الباحثين أوصلها إلى مئة علم من خلال درسات متأنيَّة لتصانيفه .

وعلى ذلك فهي جميع العلوم المتداولة ، والكثير من غير المتداول ، فلا حاجة إلى ذكر أسمائها وتعدادها ؛ اكتفاءً بما تقدَّمت الإشارة إليه مِنْ ذِكْره هو ؛ أو استخراج الباحثين عنه .

فقهه : أسلس المولى سبحانه للمترجم له الشيخ أحمد رضا عناق الفقه ، وطوَّع مسائله بين يديه ، فأحيا به ذكر السالفين ، وأظهر خيرة

اللاحقين ، وكان أجلَّ أمانيه ـ بعد الدفاع عن حرمة الذات النبوية المصون ، وقمع المبتدعة المفسدين ـ أن يكون أحد ألسنة المذهب الحنفي المبيِّنة لكمال العقل والرأي النعماني ، وقد أناله الكريم سبحانه ذلك حيث صنّف ثلث ألفيَّته المباركة النافعة الفريدة في إظهار المذهب الحنفي وإبراز عظمة اجتهاده ، وبدا الإمام الجليل كواحد من أفراد العباقرة في جريدة الإمام النعماني الأعظم في خدمة الملَّة ، والأكمل في مزايا الشريعة الغراء ؛ كما لا يخفى ذلك على أدنى ذي بصيرة وقع نظره على موسوعته الفيضية الوافية المغترفة من بحر الشرع صلوات الله عليه ، والتي أسماها : « العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية » وقد نيَّفت على ثلاثين مجلداً ؛ يكفي أن يقول فيها أمين مكتبة الحرم المكي وقد قلَّب صفحات منها!! : (لو رآها أبو حنيفة لقرَّت عينه ، ولجعل مؤلِّفها من جملة الأصحاب!!) .

ولعلَّ في حاشيته النفيسة على « ردِّ المحتار » للعلاَّمة ابن عابدين والتي أسماها « جدُّ الممتار » ما يقيم أبلغ الحجة على أنَّ صاحبها قد عجن الفقه بين ثنايا لحمه ودمه بنظرته الدقيقة وتحقيقاته المدهشة وأبحاثه المتأنيَّة .

تصوفُّه : الإمام المترجم له صوفيٌّ صافٍ ، قادري عريق النسبة ، منهجيُّ السلوك والرشاد .

استقى تصوُّفه من نبع ثرٍّ معين مسلسل بالعلية العالية من رجال الطريق هو الشيخ آل الرسول بن آل البركات المارهروي المتوفى سنة : ١٢٩٧هـ الذي كان من كبار تلامذة الشاه عبد العزيز بن الشاه ولي الله الدهلوي .

ولذلك قصَّة طريفة فقد جاء إليه العلامة أحمد رضا بصحبة والده قبل

وفاته بسنتين ، وبايعه على الطريقة القادرية ، ونال منه الإجازة والخلافة في سلاسل الأولياء جميعاً ، مع الإجازة الحديثية وسائر العلوم!! وكان شديد الاحتياط في الإجازة قبلها ، مما استغربه حفيده وخليفته الشاه أبو الحسين النوري بن ظهور حسن (المشهور بـ أحمد النوري) وكان عالماً كبيراً وله تصانيف ، توفي سنة : ١٣٢٤هـ ، فسأل جدَّه عن ذلك ، فأجاب : كنت متفكِّراً منذ زمن بماذا أجيب لو سألني ربي : بم أتيت ؛ يا آل الرسول؟ فاليوم أنا مطمئن أقول : (أتيت بهذا مريدي وتلميذي) وأعرض أحمد رضا! لأنَّ الناس يأتوننا بوسخ قلوبهم وبواطنهم ، فنصفِّيهم ؛ ثمَّ نبايعهم ، وهذا ووالده جاءانا صافيين فربطناهما ، واتصلا بطريقتنا وأجزناهما بجميع العلوم ليستفيد منهما الخلق .

مفاخره : الإمام أحمد رضا أحد الأعيان الذين يجود التاريخ بالنذر اليسير منهم ، ليقيم الله بهم الحجَّة ، وقد ألقينا نظرة سريعة على ما منحه الله من فضل وأودعه من إبداع ، ولكنَّه كان يفخر بأبرز ملامح ما يتقرَّب به إلى مولاه الجليل سبحانه؛ وهي :

١ـ تفانيه في حبِّ النبي الأعظم ﷺ والتَّصدِّي بكلِّ قوة عن حرمة الحصين ﷺ من أيِّ أذى لسانيٍّ .

٢ـ نكاية أهل الأهواء والبدع المعتدين على حرمة الدين بالإفساد والتشكيل والابتداع .

٣ـ وقف نفسه لخدمة المذهب الحنفي إفتاءً وتحقيقاً وتعليماً .

وهو في ذلك كلِّه فارس ميادينها ، ومجلِّي حَلْباتها ، على أنَّه في هذا كلِّه إنَّما امتطى بُرَاق السباق إلى جوار النبيِّ الأعظم ﷺ بعظيم محبَّته ، ليكون الأقرب إليه في أعالي الجنان ، وأقام نفسه لبنة في سياج العقيدة

المحفوظة حفظَ صفات الله تعالى وكلامه القديم ، كما زرع فكره وعقله ولسانه وقلمه أوتاداً راسخة في بنيان الفقه العتيد الذي شاءه الله تعالى الحكمةَ التي هي الخيرُ الكثير في بستان النعمان الممتدِّ امتداد القرون اللاحقة والأزمنة الغابرة . فللّه درُّه من إمام في المحبة والعقيدة والفقاهة ذاق فعرف ، وعرف فاغترف!!

ثناء العلماء عليه : استفاض ذكره شرقاً وغرباً، وسطع شمسه علماً وعملاً، وازدهر اسمه تعليماً وتصنيفاً؛ فانهالت أوسمة الثناء عليه، وتقاطر الاعتراف بفضله، وهذه نبذة من تلك الإشراقات المديحية الواثقة :

* لم يظهر فقيه طبَّاع ذكي مثله في عهد الهند الأخيرة ، وهذا رأيي بعد مطالعة فتاواه التي تشهد بذكائه وفطانته وجودة طبيعته ، وكمال تفقُّهه وتنجُّزه العلمي في العلوم الدينيَّة شهادة عادلة ، وعندما يقيم رأياً يقوم عليه بالقوَّة ، ولا يظهره إلاَّ بعد تفكيره العميق ، وخوضه الطويل فلا يحتاج إلى رجوع وتبديل في فتاواه وقضائه ، ولذا لم يرجع طول حياته عن فتوى ؛ أو مسألة .

الدكتور الشاعر : محمَّد إقبال

* رأس المؤلِّفين في زمانه ، وإمام المصنِّفين بحكم أقرانه .

خطيب الحرم المكِّي : محمَّد صالح

* يندر نظيره في عصره الاطلاع على فقهه الحنفي وجزئياته ، يشهد بذلك مجموع فتاواه ، سافر إلى الحرمين الشريفين ، وذاكر علماء الحجاز في بعض المسائل الفقهية والكلامية وألَّف بعض الرسائل ، وأجاب عن بعض المسائل التي عرضت على علماء الحرمين ، فأعجبوا بغزارة علمه

وسعة اطِّلاعه على المتون الفقهية والمسائل الخلافية وسرعة تحريره وذكائه .

الطبيب عبد الحي الندوي (أمين ندوة العلماء)
(والد أبي الحسن الندوي)

* وإنَّ منهم (العلماء في الأعصار والأمصار الذين جدَّد بهم الدين ، وأودع في قلوبهم الأسرار والأنوار ، ما أوزعت به نفوسهم تمام التبيين ، وضمائرهم كمال التحقيق واليقين . . .) العلاَّمة الفهَّامة الهمام والعمدة الدرَّاكة ، ألا إنَّه ملك الأعلام الذي حقَّق لنا قول القائل الماهر : (كم ترك الأوَّل للآخر ! !) .

عبد الله بن عبد الرحمان سراج :
مفتي الحنفية بمكَّة المكرمة

* صاحب التصانيف الدالَّة على وفرة اطلاعه وغزارة مادَّته وطول باعه ، الإمام الذي ما ترك باباً مغلقاً . . إلاَّ وفتح صياصيه ، ولا أمراً مشكلاً إلاَّ أوضح مبانيه ؛ جناب الأستاذ الفاضل والهمام الكامل .

عبد الله محمد صدقة زيني دحلان

* إمام المحدِّثين ، وحسام رقاب الملحدين ، وحيد الزمان ؛ وفريد الأوان .

أحمد الخياري :
خادم العلم والطريقة بالمدينة الشريفة

* المحقِّق المدقِّق العلاَّمة الفهَّامة الفاضل الكامل ، ذو التصانيف الشهيرة ، والتآليف الكثيرة ، مجدِّد المئة الحاضرة .

أحمد علي المهاجر المدني

* العلاَّمة النحرير، والفهَّامة الشهير، حامي الملَّة المحمَّديَّة الطاهرة، ومجدِّد المئة الحاضرة أستاذي وقدوتي . . مولانا الشيخ أحمد رضا .

حسين بن العلامة عبد القادر الطرابلسي

* الإمام العلاَّمة . . قرأت كتابه « الدولة المكيَّة » من أوَّله آخره ، فوجدته من أنفع الكتب الدينية ، وأصدقها لجة ، وأقواها حُجَّة ، ولا يصدر مثله إلاَّ عن إمام كبير علاَّمة نحرير ؛ فرضي الله عن مؤلِّفه وأرضاه .

العلامة قاضي بيروت :
يوسف إسماعيل النبهاني

* زبدة الفضلاء الراسخين ، علاَّمة الزمان ، واحد الدهر والأوان ، الذي شهد له علماء البلد الحرام بأنَّه السيِّد الفرد والإمام .

عبد الرحمن الدَّهَّان :
مدرِّس الحرم المكِّي الشريف

* العلاَّمة الكبير والفهَّامة الشهير، الألمعي المحقِّق اللوذعي المدقِّق.

محمد أمين سويد الدمشقي :
أحد كبار علماء دمشق

* وهؤلاء شذرة من بر ، أو قطرة من سيل مما أصبح مشتهراً كالشمس ، منتشراً كالضياء من كواكب الإشادة بهذا الإمام الجليل تغمَّده الله بفيض رحمته ، وأسكنه أعالي فراديسه .

على أنَّ هذه الشهادات العالية من هؤلاء الأعلام تشير إلى جبل من العلم شاهق ، كما تدلُّ على بحر من الفنون عميق ، ولمزيد من الوقوف على مدارج هذا الجبل ، أو الغوص في أعماق هذا البحر يمكن التتبُّع للأبحاث المتأنية والمتأمِّلة التفصيلية التي شمَّر فيها الباحثون عن الخبايا ،

والغـائصـون إلـى الأعمـاق . . لتجـد هـذه الـرسـائـل ، والـدراسـات والطروحات في العديد من جامعات العالم ، والتي يصعب استقصاؤها ، ولكن لا بدَّ من ذكر بعضها وهي مرتَّبة :

عنوان البحث ، واسم الباحث ، والجامعة التي ناقشته وتاريخه :

ـ فقيه الإسلام ؛ الدكتور حسن رضا خان ؛ جامعة بتنة/ الهند ١٩٧٩ .

ـ أحوال الإمام أحمد رضا وخدماته الأدبية : الدكتورة آنسة آربي المظهري ؛ جامعة السند/ باكستان ١٩٨١ .

ـ لغة الإمام أحمد رضا بالعربية وخدماته الأدبية ؛ الدكتور محمود البريلوي ؛ جامعة المسلم بـ (علي جره)/ الهند ١٩٩٠ .

ـ Razakhar berielvi and his Movement 1870 - 1920.

ـ الدكتور أوشاسانيال؛ جامعة كولمبيا / نيويورك ١٩٩٠ .

ـ الإمام أحمد رضا خان البريلوي الحنفي وخدماته العلمية والأدبية ؛ الدكتور الحافظ محمد أكرم؛ الجامعة الإسلامية بهاولڤور/ الباكستان ١٩٩٠ .

ـ الإمام أحمد رضا خان حياته وخدماته ؛ الدكتور طيِّب علي رضا ؛ جامعة هندو(بنارس)/ الهند ١٩٩٣ .

ـ كنـز الإيمـان وتـراجـم القـرآن؛ الـدكتـور مجيـد القـادري ؛ جـامعـة الكراتش/ باكستان ١٩٩٣ .

ـ الإمام أحمد رضا أحواله وأفكاره وخدماته الإصلاحية؛ الدكتور عبد الباري الصديقي ؛ جامعة السند جامشورو/ باكستان ١٩٩٣ .

ـ مدح الرسول بالأوردية والفاضل البريلوي ؛ الدكتور عبد النعيم العزيزي؛ جامعة روهيل كند ـ بريلي/ الهند ١٩٩٤ .

- السمر في مدح الرسول ﷺ لمولانا أحمد رضا خان ؛ الدكتور سراج أحمد البستوي ؛ جامعة كانفور/ الهند ١٩٩٧ .
- الإمام أحمد رضا خان وأثره في الفقه الحنفي ؛ الدكتور مشتاق أحمد الشاه الأزهري ؛ جامعة الأزهر/ مصر ١٩٩٧ .
- الخدمات الفقهية لمولانا أحمد رضا خان ؛ الدكتور أنور خان ؛ جامعة السند جامشورو/ الباكستان ١٩٩٨ .
- الشيخ أحمد رضا خان البريلوي الحنفي شاعراً عربياً ؛ الدكتور عتيق الرحمن الشاه ؛ جامعة الأزهر/ مصر ١٩٩٩ .
- تصوُّر حبِّ المصطفى ﷺ عند الإمام أحمد خان ؛ الدكتور غلام مصطفى نجم القادري ؛ جامعة ميسور/ الهند ٢٠٠٣ .
- النثر الفني عند الشيخ أحمد رضا خان ؛ الدكتور عتيق الرحمن الشاه ؛ الجامعة الإسلامية العالمية/ إسلام آباد ٢٠٠٣ .

وما يزال الكثير مما لم يصلنا خبره بعد ؛ إضافة إلى العديد من المواقع الالكترونية في الشبكة العالمية فتحت صفحاتها للبحث والدراسة والإسهام في بيان جوانب شخصية هذا الإمام للوقوف على شطئان هذا البحر الخضم (أحد خدَّام الشريعة المطهَّرة) .

وختاماً ؛ فإنني أشكر لفضيلة العلامة الجليل الشيخ محمَّد أختر رضا القادري الحنفي الأزهري حسن ظنِّه بهذا اليراع العاجز لتكليفه بهذه الترجمة القليلة ، والتي أحسبها لا تزيد على نقاط ارتكاز بين يدي رسم لوحة رائعة بكلِّ ما فيها من عمق وجمال وروعة وجلال من شخصية هذا العلامة الخضم تغمده الله تعالى بواسع رحمته وأسكنه أعالي فراديسه مع

حبيبه الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم .

كما أني أشكر لفضيلة الشيخ تعليقاته الرائقة اللائقة التي تنمُّ عن إدراك لفحوى وعمق ما كتبه الجدُّ ، ولا شكَّ أنَّها أبرزت الكثير من الضرورات التي لا بدَّ من إبرازها في هامش كتاب الجدِّ .

وأشكر له حسن اهتمامه وجميل رعايته لمتابعة نشر وتحقيق وتعريب جميع آثار ذلك العلامة الراحل .

وأسأل الله تعالى أن يبارك في حياة الحفيد الرشيد لإبراز ونشر وتحقيق المزيد ، وصلى الله على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين .

عبد الجليل العطا البكري

دمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

لمحة من ترجمة المحقِّق تاج الشريعة مفتي الهند الأعظم فضيلة الشيخ محمد أختر رضا القادري الأزهري حفظه الله

اسمه: محمد أختر بن محمد إبراهيم رضا بن محمد حامد رضا بن أحمد رضا إمام أهل السنة بالهند.

مولده: يوم الثلاثاء ٢٦/ ١/ ١٣٦٢هـ الموافق ١/ ٢/ ١٩٤٣ بمدينة بريلي من شمالي الهند إلى الشرق من عاصمتها دلهي بـ: ٢٥٠كم.

والده: العلامة الجليل الشيخ المفسر محمد إبراهيم رضا المكنى (جيّاني ميان).

جده: حجة الإسلام محمد حامد رضا (نجل إمام أهل السنة أحمد رضا) مؤلف هذا الكتاب.

والدته: ابنة المفتي الأعظم بالهند محمد مصطفى رضا خان القادري الحنفي (نجل الإمام أحمد رضا).

مولده: اختار والده رحمه الله تعالى ابنة عمه المفتي لينجب هذه الدرة الميمونة التي أخبر أنها منتقاة، ثم كرمها بالإضافة لاسم سيِّد الوجود؛ فكان (محمد أختر) درة العقد المنحدر من جانبي عنق الإمام أحمد رضا البريلوي.

نشأته: وهكذا انحدر من هذا البيت العامر بالعلم والمعارف والتربية فضيلة الشيخ المترجم له محمد أختر رضا خان القادري الحنفي الأزهري.

تحصيله العلمي: بدأ تحصيله منذ نعومة أظفاره في جنبات بيئته العلمية الغزيرة، وأخذ دروسه الأولية ومعارفه الابتدائية الدينية والعقلية عن الأعيان الملتفة حول والده (جياني ميان)، وجده لأمه المفتي محمد مصطفى، ثم تابع دراسته في (دار العلوم/ منظر الإسلام) بمدينته (بريلي) حيث تخرج فيها، ثم سمت به الهمة إلى أرض الكنانة؛ فانتسب إلى الأزهر الشريف ليتابع دراسته العربية والشرعية، ورحل إلى مصر سنة ١٩٦٣ وتخصص في أصول الدين بين الحديث الشريف وتفسير القرآن العظيم، حيث تخرج فيه سنة ١٩٦٦، وعاد إلى بلده ليبث ما حمل من علم وأمانة، فألزمه الوفاء أن يقوم بالتدريس أولاً في (دار العلوم / منظر الإسلام) التي سبق تخرجه فيها.

لم يطل عهده بالتدريس حتى ألزمته حاجة الأمة والمسلمين بتأسيس دار الإفتاء بتوجيه جده لأمه المفتي الأعظم بالهند محمد مصطفى رضا الذي رأى فيه مخايل النبوغ وكمال الأهلية فاستخلفه لهذه المهمة الجسيمة، وعينه مفتياً لعموم الهند (وذلك قبل وفاته ١٤٠٢هـ).

حقاً لم تخب فراسة جده فيه؛ حيث قام بواجب الإفتاء وأمانته خير قيام، وظهرت براعته في حلِّ المسائل العويصة، والفتاوى الدقيقة المعقدة، سواء في الفقه والفتوى أو غيرها من العلوم والفتاوى والأسئلة المتباينة.

إضافة إلى موهبة فذة في الأدب والشعر والكتابة، وبخاصَّة المديح.. مع نفوذ إلى أعماق الفكر وخبايا النفس في الدعوة والإرشاد، ونشر

العقيدة الصحيحة والتوعية الدينية والأخلاق الفاضلة.

نعم؛ لقد سطع نور هذه الدار، وأشرقت أنوار العلوم والفتاوى من خلالها إلى أصقاع كثيرة خارج حدودها الإدارية، وبيئتها المحلية لتعم أقطاراً شتى من أنحاء العالم الإسلامي المترامي، ولعلك تُفاجأ إذا علمت أن هذه الحقبة أنتجت ما يربو على خمسة آلاف فتوى لم تخرج عن نهج أهل السنة والجماعة قيد شعرة!!.

وقد أدرك المطلعون على فكر المترجم وعلمه وثقافته ومواهبه وتطلُّعه.. والكثير من أهل العلم فاختاروا له لقب ((تاج الشريعة)) ؛ تقديرا منهم لعلمه وعمله وعوارفه الشرعية والعرفانية.

فهو حنفي المذهب متمكن بارع يستحضر مسائله بدقائقها، وله دربة عالية مميزة يرشد له إلى مواضع بحثك.. وكأنه فرغ من مراجعتها والبحث عنها تواً.

ثم هو الصوفي الرصين، القادري المشرب؛ أخذ الطريق بكفاءة العالم ودربة المربي وسلوك المريد،وتخرج بها فَأُذن بإعطاء الطريق وتسليك المريدين وتوجيه السالكين وتربية السائرين، وله في ذلك كلِّه شهود عظيم وحضور فذٌّ.

ثم هو عرفاني النزعة، ذوَّاق الأدب، يجري على لسانه الذاكِر وفكره الحاضر أسمى معاني الذوق الوجداني والمديح الشكراني، كما يجري على قريحته الوقَّادة أجلى البيان وأمتع إيقاع أمتع الألحان، فضلاً عن ذلك كلِّه ما امتزج فيه حسُّ كلِّ لغة من اللغات التي سرت لواع نفسه.. بين عربية وفارسية وأُردية، إضافة إلى ما عبقت به أفكاره من الإنكليزية ألم بالكثير منها إلى ما لا يستهان بشأنه، وبخاصة في الدعوة والإرشاد

أعماله العلمية: كتب له التوفيق في عدد من الأبحاث التي عالجها تصنيفاً منها:

١ ـ الدفاع عن كنز الإيمان في جزأين.

٢ ـ حكم التصوير.

٣ ـ الحق المبين.

٤ ـ عمليات التلفزيون والفيديو.

٥ ـ تحقيق أن أبا إبراهيم تارح؛ لا أزر.

٦ ـ الصحابة نجوم الاهتداء

٧ ـ سد المشارع على من يقول (إن الدين يستغني عن الشارع).

٨ ـ نفحات أختر (ديوان شعر).

٩ ـ سفينة بخشش[١] (ديوان شعر) طبع ١٩٨٦ ثم أعيد منقحاً ٢٠٠٦ وفيه مدائح بالعربية والأُردية.

١٠ ـ نهاية الزين في التخفيف عن أبي لهب يوم الاثنين (ط) بدار النعمان للعلوم / دمشق ١٤٣٣هـ.

وغيرها من الأبحاث والأشعار التي لم تنشر بعد.

فضلا عن موسوعته الرائعة في الفتاوى والإجابات.

لكن هذا كله لم يأخذ منه؛ أو يسلب عنه واجب تعريب كتب جدِّه الإمام، أو إكمال ما بدأ فيه.. ولم يتمَّه، لأنه فضيلته أولى وأحق من يحيي آثار جده الإمام، على أن ما أنجزه من هذا الجانب يشهد له بالأحقِّيَّة

(١) معناه: سفينة الغفران.

المطلقة. وقد طبع منه:

١ ـ «الكاف الشاف في حكم الأضعاف»، وأصلها رسالة للإمام أحمد رضا أسماها «منير العينين في حكم تقبيل الإبهامين» بالأوردية عرَّبها وحقَّقها وعلق عليها (طبعت).

٢ ـ «شمول الإسلام لأصول الرسول الكرام» عرَّبها وحقَّقها وعلَّق عليها (ط).

٣ ـ «قوارع القهار في الرد على المجسِّمة الفجار» (ط) في دار النعمان للعلوم بدمشق ١٤٣٠.

٤ ـ الأمن والعلا لناعتي المصطفى بدافع البلا (ط) دار النعمان للعلوم بدمشق ١٤٣٠.

٥ ـ حاجز البحرين الواقي من جمع الصلاتين (ط) دار النعمان للعلوم بدمشق ١٤٣٢.

٦ ـ سبحان السُّبُّوح عن عيب كذب مقبوح (ط) دار النعمان للعلوم بدمشق ١٤٣٣هـ، ومعه «دامان باغ سبحان السُّبُّوح»، ومعه «القَمع المبين لآمال المكذِّبين». في مجلد واحد.

٧ ـ النهي الأكيد عن الصلاة وراء عدي التقليد (ط) دار النعمان للعلوم بدمشق: ١٤٣٣هـ.

ولا زلنا ننتظر المزيد من نتائجه الذي أصبح كأسنان المفتاح المحدَّد لفتح أقفال كتب جدِّه الإمام، ومن ثم سبر أغوارها والوقوف على دفائن كنوزها.

بيد أن شخصية أضحت عالميَّة مثله بما اتَّسع سطوع نجمه يستهلك الشيء الكثير من طاقاته للدعوة والإرشاد والتسليك والتربية؛ بما يُلزمنا أن

نسأل الله تعالى له مزيد العون وواسع العطاء ؛ ليتمكن من أداء جليل ومديد المسؤولية.

سائلاً المولى سبحانه أن يمدنا جميعا بمدده.

ولن يفوتني ختاما أن أشكر له حسن ظنه لاختياري للإشراف على طباعة كتبه والتقديم لها، وأنا في ذلك كحامل التمر إلى هجر، أو ناقل الماء إلى زمزم.

فاهنأ يا فضيلة الشيخ بما أقامك الله تعالى من عمل، وما وهبك من علم، وما هيأ لك له من موهبة ؛ فهذا شاهد كلام إمامنا ابن عطاء الله السكندري (إذا أردت أن تعلم مقامك عند الله فانظر فيما أقامك).

ولتهنأ كذلك بامتداد هذا الجدول من تلك العين المعين؛ إكمالاً لمسيرة الأجداد في سلك الأحفاد حتى تثبيت النهج وتحقيق المراد.

وإلى المزيد ثم المزيد.... ونحن على شوق أكيد لحيازة شرف الخدمة لإحيائه آثار الجدِّ وبهمم الحفيد. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عبد الجليل العطا

دمشق ـ سادات

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة: بعث بها أبو محمّد صادق علي المدّاح (المنشد) عُفي عنه من ميرت الهند إلى الشيخ الإمام أحمد رضا قدّس سرّه صورتها:

ما يقول علماء الدّين والمفتون بالشرع المتين في مسألة إمكان كذب الباري سبحانه وتعالى، الّتي جاهر بها علماء ديوبند وكنوكوه (من أعمال سهارن فور شمال الهند)، وأتباعهم في محاضراتهم ومكاتبتهم بشدّة، أمّا تحريراً ففي كتاب «البراهين القاطعة» الّذي نُشِر باسم المولوي خليل الأنبيتوي، المكتوب في لوحه: «بأمر حضرة كذا وكذا المولوي رشيد أحمد الكنكوهي»، وفي الخاتمة تقريره كما يلي: «أحقر الناس رشيد أحمد الكنكوهي، أمعن النظر في كتاب «البراهين القاطعة» هذا من أوّله إلى آخره، والحقّ أنّه جواب كاف وحجّة وافية ودليل واضح للمصنّف على وسعة نور علمه وفسحة ذكائه وفهمه، أعطى الله هذا التأليف كرامة القبول، وجعله مقبولاً للمقبولين ومعمولاً للعاملين» (ملخصاً).

بهذا يثبت كأنّ الكتاب تأليفه نفسه، مكتوب فيه في صفحة ٣ كما يلي:

«لم يُحدث أحد اليوم مسألة إمكان الكذب، بل اختلف القدماء في خلف الوعيد، هل يجوز؟ في ردّ المحتار: هل يجوز الخلف في الوعيد، فظاهر ما في المواقف والمقاصد أنّ الأشاعرة قائلون بجوازه. فالطعن فيه طعن في قدماء المشايخ، والتعجّب منه محض جهل، وإمكان الكذب فرع من خلف الوعيد، انتهى ملخّصاً».

وأمّا تقريراً فقد قال المولوي ناظر حسن الديوبندي المدرّس الأوَّل بالمدرسة العربيّة بميرت في مسجد كوت بأعلى صوت بين أظهر نفر من المسلمين: معتقدُنا نحن هو أنّ الله لم يكذب ولن يكذب ولكنّه قادر على الكذب، لو أدخل أصحاب الجنّة في النّار أو أصحاب النّار في الجنّة، فلا مانع من أحد، وهذا هو إمكان الكذب، انتهى.

ما حكم مثل هذا الاعتقاد، وهل تجوز الصّلاة خلف من اعتقد مثل هذا أم لا؟ بيّنوا حقّاً توجروا خيراً.

(بداية الجواب الخطبة بالعربية بديعة مشتملة على براعة الاستهلال بإبطال الدعوى وحسن الإشارة على ما يُبطلها من قواطع الكتاب ودلائل عقليّة في فصل الخطاب: الأزهري غفر له)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجواب: ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾.

الحمد لله المتعال شأنه عن الكذب والجهل والسّفه والهزل والعجز والبخل، وكلّ ما ليس من صفات الكمال، المنزّه عظيم قدرته بكمال قدّوسيّته وجمال سبّوحيّته عن وصمة خروج ممكن أو ولوج محال، قوله الحقّ، ووعده الصّدق، ومن أصدق من الله قيلاً!! وكلامه الفصل، وما هو بالهزل، فسبحان الله بكرةً وأصيلاً، لذاته القدم، ولنعته القدم، فلا حادث يقوم، ولا قائم يحول، وكلامه أزليّ، وصدقه أزليّ، فلا الكذب يحدث، ولا الصدق يزول.

والصّلاة والسّلام على الصّادق المصدوق سيّد المخلوق النّبيّ الرسول الآتي بالحقّ من عند الحقّ؛ لدين الحقّ على وجه الحقّ، والحقّ يقول، فهو الحقّ، وكتابه الحقّ، بالحقّ أنزل، وبالحقّ نزل، وعلى الحقّ النّزول.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له حقّاً حقّاً، وأشهد أنَّ محمّداً عبده ورسوله بالحقّ، أرسله صدقاً صدقاً، صلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه وكلّ من ينتمي إليه، وعلينا معهم وبهم ولهم يا أرحم الرّاحمين.. آمين آمين؛ إلهَ الحقّ آمين.

قال المصدّق لربّه بتوفيقه العظيم، المسبّح لمولاه عن كلّ وصف

ذميم، عبد المصطفى/ أحمد رضا المحمّدي السّنّي الحنفي القادري البركاتي البريلوي: صدق الله تعالى قوله في الدّنيا والآخرة، وصدّق فيه ظنّه بالعفو والمغفرة. آمين اللّهمّ هداية الحلقّ والصّواب.

الفقير غفر له المولى القدير[١] بحول وقوّة ربّ الأرباب، يجعل الكلام في مختصر الجواب، الموضح للصّواب، والمزيح للارتياب، تسبيحاً وتقديساً لمولاه جلّ وعلا، وتقبيحاً لأهل الجرأة على ذلك الجناب الرّفيع والجلال المنيع، منقسماً إلى أربع تنزيهات، ومختتماً على خاتمة، ويأتي بمقدّمة هامّة؛ نظراً لهداية العوامّ وإزاحة الأوهام.

---

(١) يعني به الشيخ أحمد رضا نفسه.

التنزيه الأوّل في أقوال أئمّة الدّين وإرشادات العلماء المعتمدين الّتي بها يستبين كالشّمس والأمس أنّ كذب الله بالإجماع محال، والقول بأنّه مختلَف فيه بين أئمّة السنّة عناد ومكابرة، أو رأي للجهّال.

التنزيه الثاني يشتمل بالفضل الرّبّاني على دلائل نورانية تُدعم دعوى أهل الحقّ يتّضح بها أنّ كذبه سبحانه وتعالى قطعاً مستحيل، وادّعاء الإمكان باطل عَدِم الدليل.

التنزيه الثالث يحتوي في الردّ على إمام الوهابيّة والمعلّم الثّاني للطّائفة النّجدية مصنّف رسالة «يكروزي»، وإبطال أوهام أولئك الرّجال الباطلة، وإزهاق هذياناتهم العاطلة، لأنّ الرّجل المذكور هو الإمام الأقدم لهؤلاء المستجدّين، ومرجعهم وملجأهم ومأخذهم ومنتهاهم إنّما هي أقوال هذا المهين.

التنزيه الرابع في العلاج الكافي للجهالات الجديدة، وإبداء السّند الوافي لهذا المعتقد الحقّ أنّ مسألة خلف الوعيد القديمة بعيد بمراحل عن هذه المزلّة الحادثة.

والخاتمة في الجواب عن المسائل وحكم القائل، والحمد لله مجيب السائل.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

أقول وبالله التوفيق وبه الوصول إلى ذرى التحقيق :

آمن المسلم بأنّ جميع صفاته سبحانه وتعالى صفات الكمال على وجه الكمال، كما أنّه لا يجوز سلب صفة كمال عنه، كذلك لا يمكن أن يثبت فيه صفة نقص (العياذ بالله) .

ومعنى كون الصّفة على وجه الكمال أنّ ما صلح من شيء للتّعلّق لا يخرج ذرة منه عن إحاطة دائرته .

وليس معناه أن لا يبقى شيء أو مفهوم من موجود أو معدوم أو باطل أو موهوم . . إلاّ وتعلّق به، وإن لم يصلح للتّعلّق به أصلاً، وكان محض أجنبيّ عن دائرة تلك الصّفة .

الآن لاحظوا التّفرقة في إحاطة الدّوائر :

(١) يقول الخلاّق الكبير جلّ وعلا ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ فَٱعۡبُدُوهُۚ﴾ المراد هنا الحوادث فحسب، لأنّ القديم أعني ذات الباري وصفاته تعالى عزّ مجده منزّه عن المخلوقية .

(٢) ويقول السّميع البصير جلّ مجده ﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءِۭ بَصِيرٌ﴾ .

هذا شامل للموجودات بتمامها، قديمة أو حادثة[1]، ولكنّ المعدومات

(١) **فائدة**: اعلم أنّه ربما يلمح كلام القاري في «منح الروض» إلى تخصيص بصارته تعالى بالأشكال والألوان وسمعه بالأصوات والكلام.
وقد صرّح العلاّمة اللاّقاني في «شرح جوهرة التوحيد» بعمومهما كلّ موجود، وتبعه سيّدي عبد الغني في «الحديقة»، وهذا كلام اللّاقاني، قال:
ليس سمعه تعالى خاصّاً بالأصوات، بل يعمّ سائر الموجودات ذواتٍ كانت أو صفاتٍ، فيسمع ذاته العليّة وجميع صفاته الأزليّة؛ كما يسمع ذواتنا وما قام بنا من صفاتنا كعلومنا وألواننا، وهكذا بصره سبحانه وتعالى لا يختصّ بالألوان ولا بالأشكال والأكوان، فحكمه حكم السّمع سواء بسواء، فمتعلّقهما واحد. انتهى.
أمّا ما قال اللاّقاني قبل ذلك حيث عرّف السّمع بأنّه صفة أزليّة قائمة بذاته تعالى تتعلّق بالمسموعات أو بالموجودات. . . الخ.
والبصر بأنّه صفة أزليّة تتعلّق بالمبصرات أو بالموجودات. . . الخ!!
فأقول: لا يجب أن يكون إشارة إلى الخلاف، بل أتى أوّلاً بالمبصرات معتمداً على بداهة تصوّره، ثمّ أردف بالموجودات فراراً عن صورة الدّور.
وليس في التعبيرين تناف أصلاً، فإنّ المبصر ما يتعلّق به الإبصار، وليس فيه دلالة على خصوصيّة شيء دون شيء، فإذا كان الإباصر يتعلّق بكلّ شيء. . كان المبصر والموجود متساويين!
نعم لمّا كان إبصارنا الدنيوي العادي مختصّاً باللّون ونحوه. . ربما يسبق الذهن إلى هذا الخصوص، فأزال الوهم بقوله (أو بالموجودات) آتياً بكلمة «أو» للتّخيير في التعبير.
وهذه نكتة أخرى للإرداف، وإنّما لم يكتف به! لأنّ ذكر المبصرات أدخل في التّميّز.
ثمّ أقول: تحقيق المقام: أنَّ الإبصار لا شكّ أنّه ليس كالإرادة والقدرة والتّكوين الّتي لا يجب فعليّة جميع التّعلّقات الممكنة بها، بل هو من الصّفات=

خارجة ـ أعني مطلقاً ـ أو ما لم يكتسِ كسوة الوجود من الأزل حتَّى الآن ولا يكتسي إلى الأبد، لأنّه لا توجد فيه صلاحية للإبصار، وأنّى يبصر ما لم يوجد أصلاً، فالنقصان في جانب القابل وليس في جانب الفاعل.

في «شرح الفقه الأكبر»: قد أفتى أئمّة سمرقند وبخارا على أنَّه (يعني المعدوم) غير مرئي، وقد ذكر الإمام الزاهد الصفّار في آخر كتاب «التلخيص»: أنّ المعدوم مستحيل الرؤية، وكذا المفسّرون ذكروا أنّ المعدوم لا يصلح أن يكون مرئي الله تعالى، وكذا قول السّلف من الأشعريّة والماتريديّة أنّ الوجود علّة جواز الرؤية مع الاتّفاق، على أنّ المعدوم الّذي يستحيل وجوده لا يتعلّق به رؤيته سبحانه اهـ.

= الّتي يجب أن تتعلّق بالفعل بكلّ ما يصلح لتعلّقها كالعلم، فعدم إبصار بعض ما يصحّ أن يبصره نقص، فيجب تنزيهه تعالى عنه، كعدم العلم ببعض ما يصحّ أن يعلم، وهذا ممّا لا يجوز أن يتناطح فيه عنزان، إنّما الشأن في تعبير ما يصحّ تعلّق الإبصار به، فإن ثبت القصر على الأشكال والألوان والأكوان فذاك، وإن ثبت عموم الصّحّة بكلّ موجود وجب القول بتحقّق عموم الإبصار أزلاً وأبداً لجميع الكائنات القديمة والحادثة الموجودة في أزمنتها المحقّقة أو المقدّرة، لما عرف من أنّه لا يجوز ههنا شيء منتظر، لكنّ الأوّل باطل للإجماع على رؤية المؤمنين ربّهم تبارك وتعالى في الدّار الآخرة، فكان إجماعاً على أنّ صحّة الإبصارلا تختصّ بما ذكر، وقد صرّح أصحابنا في هذا المبحث أنّ مصحّح الرؤية هو الوجود، وقد أجمعوا كما في «المواقف» أنّه تعالى يرى نفسه، فتبيّن أنّ الحقّ هو التعميم، وأنّ قوله تعالى ﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءِۭ بَصِيرٌ﴾ جارٍ على صرافة عمومه من دون تطرّق تخصيص إليه أصلاً، هكذا ينبغي التحقيق، والله وليّ التوفيق ومن أتقن هذا، تيسّر له إجراء في السمع بدليل كلام الله سبحانه وتعالى فافهم، والله سبحانه وتعالى أعلم. (١٢ منه رضي الله تعالى عنه).

في «شرح السّنوسي للجزائرية»: أنّهما (يعني: سمعه تعالى وبصره) لا يتعلّقان إلاّ بالموجود، والعلم يتعلّق بالموجود والمعدوم والمطلق والمقيّد. اهـ.

في «الحديقة النّدية شرح الطريقة المحمّديّة»: المعدومات الّتي ما أرادها الله تعالى ولا تعلّقت القدرة بإيجادها في أزمنتها المقدّرة لها، ولا كشف عنها العلم. . موجودةٌ في تلك الأزمة، فلا يتعلّق بها السّمع والبصر، وكذلك المستحيلات، بخلاف العلم فإنّه يتعلّق بالموجود والمعدوم[1].

(٣) ويقول القويّ القدير تبارك وتعالى ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾.

هذا يشمل الموجود والمعدوم جميعاً بشرط الحدوث والإمكان، لأنّ الواجب والمحال لا يليق أصلاً للمقدورية.

في «المواقف»: القديم لا يستند إلى القادر.

في شرح «المقاصد»: لا شيء من الممتنع بمقدور.

قال الإمام اليافعي: جميع المستحيلات العقليّة لا يتعلّق القدرة بها.

في «كنز الفوائد»: خرج الواجب والمستحيل، فلا يتعلّقان ـ أي القدرة والإرادة ـ بهما.

في «شرح الفقه الأكبر»: أقصاها أن يمتنع بنفس مفهومة كجمع الضدّين وقلب الحقائق وإعدام القديم، وهذا لا يدخل تحت القدرة القديمة.

---

(١) أقول: قوله (ما أراد ولا تعلّقت ولا كشف). . . عبارات شتّى عن معبّر واحد؛ وهو دوام العدم المناقض للوجود بالفعل، فإنّ كلّ ما أراد الله تعالى فقد تعلّقت القدرة بإيجاده بالفعل وبالعكس، وما كان كذلك فقد كشف العلم عنه موجوداً بالإطلاق العام وبالعكس، وذلك لأن العلم موجود تابع للوجود، ولا وجود للمخلوق إلاّ بتعلّق القدرة، ولا تعلّق للقدرة إلاّ بترجيح الإرادة، كما تقرّر كلّ ذلك في مقرّه، والله تعالى أعلم. (١٢ منه).

(٤) قال العليم الخبير عزّ شأنه ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ .

هذا الكليّة محيطة بكل شيء من واجب وممكن وقديم وحادث وموجود ومعدوم ومفروض وموهوم بكلّ شيء ومفهوم قطعاً؛ لا يخرج أصلاً عن دائرتها شيء، وأيضاً هو من عمومات خُصّت من عموم القضيّة القائلة «ما من عامّ إلاّ وقد خصّ منه البعض».

قال في «شرح المواقف»: علمه تعالى يعمّ المفهومات كلّها الممكنة والواجبة والممتنعة، فهو أعمّ من القدرة، لأنّها تختصّ بالممكنات دون الواجبات والممتنعات(١).

الآن انظروا! أنّ اللفظ أعني كلّ شيء واحد في المواضع الأربعة، ولكنّ كلّ صفة إنّما أحاطت الأشياء الّتي في دائرتها ممّا صلح للتعلّق بها؛ واندرج في دائرتها، فكما أنّ ذات الخالق وصفاته لم تندرج في دائرة الخلق، ولم يجلب ذلك نقصاناً في عموم الخالقية والعياذ بالله تعالى، وإنّما كان النقصان لو بقي مخلوق خارجاً عن الإحاطة، ولم يوجب كون المعدومات مهجورة عن دائرة الإبصار فتوراً في إحاطة البصر الإلهي؛ عياذاً بالله، وإنّما كان الفتور لو خرج مبصرٌ، كذلك كمال صفة القدرة أن يقدر على كلّ شيء يقبل التكوّن(٢)، ولا ينفصل ممكن عن إحاطة القدرة؛ لا أن يشمل حتّى الواجبات والمحالات العقليّة ممّا لا يصلح أصلاً لتعلّق

---

(١) أي شملت ما في دائرتها وإن لم يشمله اللّفظ كما في العلم، ولم تشمل ما ليس فيها وإن شمله اللّفظ كما في الخلق، وذلك أنّ الشيء عندنا يخصّ بالموجود، قال تعالى ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾، ويعمّ الواجب قال تعالى ﴿أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ فافهم. (١٢ منه) رضي الله تعالى عنه.

(٢) يشير إلى أنّ مصحّح المقدورية نفس الإمكان الذاتي. ١٢ منه.

القدرة، سبحان الله! إنّما يعني المحال أن لا يكون موجوداً بأيّ وجه، والمقدور ما يجوز أن يكون موجوداً إذا شاء القادر، فكيف يجتمعان كلاهما، وزعم أنّ شيئاً خرج عن دائرة القدرة لذلك محض جهالة، لأنّ المحالات لا حظّ لها من الوجود، حتّى الفرض والتّجويز العقلي لم يكن فيه شيء لم يشمله القدرة، أو بقي من عموم ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[1].

من هنا ظهر أنّ المُغْوِين الجدد الّذين يغوون الفاقدين للعلم في نفس مسألة الكذب هذه، وفي مبحث عن نقائص أخر، بأنّه يصير عاجزاً ـ والعياذ بالله ـ إذا لم يعتقد قادراً على الكذب مثلاً؛ أو العيب الفلاني؛ أو الوصف الفلاني، وكان إنكاراً لقوله سبحانه وتعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ هذا محض كيد وتزوير من هؤلاء الدّهاة، وحيلة لإغراء العوامّ.

أيّها المسلمون؛ ثبتت القدرة الإلهيّة صفة كمال؛ لا صفة نقص وعيب. . عياذاً بالله! ولو سلّمت له قدرة على المحالات حصل الانقلاب الحين؛ اسمعوا الدّليل: إذا اعتقدت قدرة على محال، والمحالات كلّها سواء، وعلى هذا فأثبتّ له عجزاً وقصوراً بقدر ما تظنّه لا يقدر عليه من محال، فوجب أن تكون المحالات كلّها تحت القدرة على مذهبك الجاهل، ومن جملة المحالات سلب القدرة الإلهيّة أيضاً، فيلزم أن يكون الله سبحانه وتعالى قادراً على فقد قدرته، ويصيّر نفسه عاجزاً محضاً!! نعم زعمك عموم القدرة الّذي فوّت القدرة عن يد، كذلك من جملة المحالات عدم الباري عزّ وجلّ، فأيضاً على هذا يلزم القدرة!. الآن لا يكون الباري جلّ وعلا واجب الوجود!! ضاع الإيمان بالألوهيّة من جرّاء تعميم القدرة.

---

(١) أورده تفسيراً للمراد بالفرض (١٢ منه).

فبحمد الله تعالى ثبت أنّ اعتقاد القدرة على المحال غضّاً للنّظر عن أنّه قول بالمحال إلحاق عيب شديد بجناب الباري عزّ اسمه، ونفيٌ لأصل القدرة، بل ولنفس الألوهيّة في ستر من تعميم القدرة!

النصفة لله! هذه هي أحوال هؤلاء الرجال، ثمّ الطعن منهم على أهل السنّة والجماعة بالقول بعجز المتعال عزّ وجلّ (معاذ الله) ليتفهّم إخواننا في الدّين هذه المسألة جيّداً حتّى يكونوا في أمن من مغالطة هؤلاء وتلبيسهم . . والله الموفق.

التّنزيه الأوّل في إفادات العلماء:

أقول وبالله التوفيق: إنّي ناقل ههنا إزالةً لأوهام حضرات المخالفين عبارات كثيرة تُثبت الإجماع من الأشعريّة والماتريديّة على امتناع كذب الباري سبحانه وتعالى، يحصل بها العلاج القاتل لهذا الوهم العاطل (وهو ادّعاءهم أنّ في هذه المسألة خلافاً من قديم معاذ الله) حاشا لله! بل الإجماع من أهل الحقّ على بطلان الإمكان، قد وافق فيه أهل السنّة حتّى المعتزلةُ وغيرهم من الفِرَق الباطلة، سينظر الناظر الماهر كيف يثبت دعواي بهذه العبارات بوجوه شتّى.

الأوّل: ظاهر وجليّ يعني النصوص الّتي فيها الإجماع على امتناع الكذب منصوص به صراحة.

الثاني: تكون العبارات في الأغلب من علماء الأشاعرة حتّى يعلم أنّ المسألة ليست خلافية.

الثالث: العبارات التي يبتني الكلام فيها على إنكار الحسن والقبح العقليّ الذي هو من أصول الأشاعرة، فلا جرم أنّ المسألة إجماع من الأشاعرة والماتريديّة، وإن ظهر عند التحقيق أنّ في مجرّد مسألة الحسن والقبح بمعنى استحقاق المدح والثواب والذمّ والعقاب تجاذباً للآراء لا بمعنى صفة الكمال وصفة النقصان، فإنّه بهذا المعنى عقليّ إجماعاً من العقلاء، كما نصّوا عليه جميعاً ونبّه عليه ههنا المولى سعد الدين التفتازاني في شرح القاصد والمولى المحقّق على الإطلاق كمال الدين محمد بن الهمام وغيرهما من الجهابذة الكرام.

فها أنا ذا أنقل بتوفيق الله تعالى كلمات العلماء:

النصّ الأوّل: في مبحث الكلام من «شرح المقاصد»: الكذب محال بإجماع العلماء، لأنّ الكذب نقص باتفاق العقلاء وهو على الله تعالى محال اهـ ملخصّاً.

(٢) وفي مبحث الحسن والقبح من نفس الكتاب: قد بيّنّا في مبحث الكلام امتناع الكذب على الشارع تعالى.

(٣) وفيه من مبحث التكليف بالمحال: محال هو جهله أو كذبه تعالى عن ذلك.

(٤) وفيه: الكذب في أخبار الله تعالى فيه مفاسد لا تُحصى ومطاعن في الإسلام لا تخفى، منها مقال الفلاسفة في المعاد ومجال الملاحدة في العناد، وههنا بطلان ما عليه الإجماع من القطع بخلود الكفار في النار، فمع صريح إخبار الله تعالى به فجواز الخلف وعدم وقوع مضمون هذا الخبر محتمل، ولمّا كان هذا باطلاً قطعاً علم أنّ القول بجواز الكذب في أخبار الله تعالى باطل قطعاً. اهـ ملتقطاً.

(٥) وفي شرح العقائد النسفيّة: كذب كلام الله تعالى محال اهـ، ملخصاً.

(٦) وفي طوالع الأنوار من الفرع المتعلّق بمبحث الكلام: الكذب نقص والنقص على الله تعالى محال اهـ.

(٧) وفي مبحث الكلام من المواقف: أنّه تعالى يمتنع عليه الكذب اتفاقاً، أمّا عند المعتزلة فلأنّ الكذب قبيح وهو سبحانه لا يفعل القبيح، وأمّا عندنا فلأنّه نقص والنقص على الله محال إجماعاً (ملخّصاً).

(٨) وفي مبحث الحسن والقبح من المواقف وشرح المواقف: مدرك امتناع الكذب منه تعالى عندنا ليس هو قبحه العقلي حتّى يلزم من انتفاء

قبحه أن لا يعلم امتناعه منه إذ له مدرك آخر وقد تقدم. اهـ ملخّصاً.

(٩) وفي مبحث المعجزات من هذين الكتابين: قدّم في مسألة الكلام من موقف الإلهيات امتناع الكذب عليه سبحانه وتعالى.

(١٠) قال الإمام المحقّق ـ على الإطلاق ـ كمال الدين في المسايرة: يستحيل عليه تعالى سمات النقص كالجهل والكذب.

(١١) قال العلاّمة كمال الدين محمد بن محمد بن أبي شريف في المسامرة شرح المسايرة: لا خلاف بين الأشعريّة وغيرهم في أنّ كلّ ما كان وصفَ نقصٍ، فالباري تعالى منزّه عنه وهو محال عليه تعالى، والكذب وصف نقص اهـ ملخّصاً.

(١٢) قال الإمام فخر الدين الرازي في التفسير الكبير: قوله تعالى ﴿ فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ﴾ يدلّ على أنّه سبحانه وتعالى منزّه عن الكذب وعده ووعيده. قال أصحابنا: لأنّ الكذب صفة نقص والنقص على الله تعالى محال، وقالت المعتزلة: لأنّ الكذب قبيح، لأنّه كذب، فيستحيل أن يفعله، فدلّ على أنّ الكذب منه محال اهـ ملخّصاً.

(١٣) قال الله عزّ وجلّ ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾.

قال الإمام الرازي تحت هذه الآية: اعلم أنّ هذه الآية تدلّ على أنّ كلمة الله موصوفة بصفات كثيرة (إلى أن قال) الصفة الثانية من صفات كلمة الله كونها صدقاً، والدليل على أنّ الكذب نقص والنقص على الله تعالى محال.

(١٤) قال الإمام الرازي في نفس المقام: صحّة الدلائل السمعيّة موقوفة على أنّ الكذب على الله تعالى محال.

(١٥) ردّاً على بعض تمسّكات المعتزلة قال تحت قوله تعالى ﴿ مَا كَانَ

لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ : أجاب أصحابنا عنه بأنّ الكذب محال على الله تعالى .

(١٦) نقل العلاّمة السعد التفتازاني في شرح المقاصد عن هذا الإمام الهمام: صدق كلامه تعالى لمّا كان عندنا أزليّاً امتنع كذبه، لأنّ ما ثبت قدمه امتنع عدمه .

تنبيه: القول من هذا الإمام نفسه(الرازي): «أنّ تجويز الكذب الإلهي قريب من الكفر»، يأتي إن شاء الله تعالى في التنزيه الرابع .

(١٧) في تفسير البيضاوي ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا﴾ إنكار أن يكون أحد أكثر صدقاً منه، فإنّه لا يتطرّق الكذب إلى خبره بوجه، لأنّه نقص وهو على الله تعالى محال .

(١٨) في تفسير المدارك ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا﴾ تمييز وهو استفهام بمعنى النفي، أي: لا أحد أصدق منه في إخباره ووعده ووعيده لاستحالة الكذب عليه تعالى، لقبحه لكونه إخباراً عن الشيء بخلاف ما هو عليه[١] .

(١٩) في تفسير علاّمة الوجود سيّدي أبي السعود العمادي ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا﴾: إنكار لأن يكون أحد أصدق منه تعالى في وعده وسائر أخباره، وبيان لاستحالته، كيف لا والكذب محال عليه سبحانه دون غيره .

(٢٠) في تفسير روح البيان: ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا﴾ إنكار لأن يكون أحد أكثر صدقاً منه، فإنّ الكذب نقص وهو على الله محال دون غيره . اهـ ملخّصاً .

---

(١) أقول: استدلّ قدّس سرّه بالقبح، أمّا في نظر الظاهر فلأنّه رحمه الله تعالى من أئمّتنا الماتريديّة، ولذا عدلت عنه الأشاعرة كصاحب المواقف وصاحب المفاتيح كما سمعت نصّهما، وأمّا عند التحقيق. . فلأنّ عقليّة القبح بهذا المعنى من المجمع عليه بين العقلاء، وهؤلاء الأشاعرة رحمهم الله تعالى أنفسهم ناصّون بذلك، فلا عليك من ذهول من ذهل كما أومأنا إليه في صدر البحث. والله تعالى أعلم (١٢ منه) رضي الله تعالى عنه .

(٢١) في شرح السنوسية: الكذب على الله تعالى محال لأنّه دناءة.

(٢٢) في شرح المواقف للفاضل سيف الدين الأبهري: ممتنع عليه الكذب اتفاقاً، لأنّه نقص، والنقص على الله تعالى محال إجماعاً.

(٢٣) في شرح العقائد لجلال الدين الدّوّاني: الكذب نقص، والنقص عليه محال، فلا يكون من الممكنات، ولا تشمله القدرة كسائر وجوه النقص عليه تعالى؛ كالجهل والعجز.

(٢٤) وفيه: لا يصحّ عليه تعالى الحركة والانتقال ولا الجهل ولا الكذب، لأنّهما النقص، والنقص على الله تعالى محال.

(٢٥) وفي كنز الفوائد: قدّس تعالى شأنه من الكذب شرعاً وعقلاً، إذ هو قبيح يدرك العقل قبحه من غير توقّف على شرع، فيكون محالاً في حقّه تعالى عقلاً وشرعاً؛ كما حقّقه ابن الهمام وغيره.

(٢٦) وقال مولانا علي القاري في «شرح الفقه الأكبر» للإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: الكذب عليه محال.

(٢٧) وفي مسلّم الثبوت: المعتزلة قالوا لولا كون الحكم عقليّاً لم يمتنع الكذب منه تعالى عقلاً، والجواب أنّه نقص، فيجب تنزيهه تعالى عنه، كيف وقد مرّ أنّه عقليّ باتفاق العقلاء، لأنّ ما ينافي الوجوب الذاتي من جملة النقص في حقّ الباري تعالى ومن الاستحالات العقليّة عليه سبحانه. اهـ ملخّصاً مع الشرح.

(٢٨) قال مولانا نظام الدين السهالي في شرحه: الكذب نقص، لأنّ ما ينافي الوجوب الذاتي من الاستحالات العقليّة، بذلك أثبت الحكماء الذين هم غير متشرّعين بشريعة الاستحالة المذكورة، فإنّ الوجوب

والكذب لا يجتمعان كما بيّن في الكلام. اهـ ملخّصاً.

(٢٩) قال مولانا بحر العلوم ملك العلماء عبد العلي في «فواتح الرحموت»: الله تعالى صادق قطعاً لاستحالة الكذب هناك (ملخّصاً).

(٣٠) يا أسفا! حتّى الشاه عبد العزيز الذي هو عمّ إمام الوهابيّة نسباً، وأبوه في العلم، وجدّه في الطريقة، لم يُراعِ ابنَه المبرّز حيث صرّح في تفسيره لقوله لله ﴿فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ﴾ بما يلي:

خبره تعالى كلامه الأزلي، والكذب في الكلام نقصان عظيم، فلا يتطرّق أبداً إلى صفاته، وخلاف الخبر في حقّه تعالى المنزّه عن جميع العيوب والنقائص نقصان على الإطلاق. اهـ ملخّصاً.

وليسأل الأدعياء الجدد إلى أيّ مدى يجوّزون النقصان في جناب الباري!!؟ ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم، رزق الله سبحانه وتعالى حقّ الإيمان وصدق الأدب. آمين.

وفي هذا المحل كثرة بالغة في نصوص الأئمّة وتصريحات العلماء، والقدر الذي ذكرهالفقير[1] فيه كفاية للعاقل المنصف، بل العبرة في مثل هذه المسائل بشاهدين عدلين: ١ـ سلامة العقل، و٢ـ نور الإيمان عند التنبّه أو عند أدنى تنبيه.

وإذ وعيت ما ألقى عليك اليراع وتبين الإجماع، وبان أن ليس لأحد نزاع.. فلا عليك من اضطراب مضطرب، والحمد لله المنزّه عن الكذب.

---

(١) الشيخ أحمد رضا قدّس سرّه.

التنزيه الثاني في الدلائل القاهرة والحجج الباهرة:

سيذكر الفقير غفر له المولى القدير بتوفيق الله سبحانه وتعالى في مختصر السطور هذه، مراعياً للإيجاز ثلاثين من الأدلّة على أنّ كذب الباري محال صريح، وتوهّم الإمكان باطل قبيح، من جملتها الخمسة الأول التي أرشدت إليها الأئمّة الكرام والعلماء العظام في كلماتهم، والبواقي الخمس والعشرون ألقيت على قلب العبد الأذل[1] من فيض الهادي الأجلّ، والحمد لله رب العالمين.

الدليل الأوّل: الذي مضى مراراً في النصوص السابقة والذي عوّل عليه في الطوالع وشرح المقاصد والمسايرة والمسامرة ومفاتيح الغيب والمدارك والبيضاوي وإرشاد العقل وروح البيان وشرح السنوسية وشرح الأبهري وشرح العقائد الجلالي وكنز الفوائد ومسلّم الثبوت وشرح النظامي وفواتح الرحموت وغيرها من كتب الكلام والتفسير والأصول من أنّ الكذب عيب، وكلّ عيب محال في محقّ الباري عزّ وجلّ، وهذه الكليّة قاعدة جليلة من قواعد علم الكلام، وأصل عظيم من أصول الإسلام في الواقع، التي يتفرّع عليها جميع عقائد التنزيه، بل مسائل الصفات الثبوتيّة أيضاً كما لا يخفى على من طالع كلمات القوم.

في شرح العقائد النسفية: الحيّ القادر العليم السميع البصير الشائي المريد، لأنّ أضدادها نقائص يجب تنزيه الله تعالى عنها (ملخّصاً).

وفي شرح السنوسية: أمّا برهان وجوب السمع والبصر والكلام لله تعالى.. فالكتاب والسنّة والإجماع، وأيضاً لو لم يتصف بها لزم أن

---

(١) أي: الشيخ أحمد رضا قدّس سرّه.

يتصف بأضدادها وهي نقائص، والنقص عليه تعالى محال.

وفي شرح المواقف: لا طريق لنا إلى معرفة الصفات سوى الاستدلال بالأفعال والتنزيه عن النقائص[١].

أقول وبالله التوفيق: بداهة العقل تشهد أن الإله ـ عزّ مجده ـ منزّه عن جميع العيوب والنقائص ولا يتوقّف إدراكه على الشرع[٢]، ولهذا وَافَقَنا في تنزيه الباري جلّ مجده كثير من العقلاء على غير ملّتنا، وإن يُثبتوا بجهلهم ما يستلزم النقص غير داركين أنّه كذلك، بل زاعمين أنّه هو الكمال، ولا عبرة بسخافات الحمقاء، الذين لا عقل لهم ولا دين! أعاذنا الله تعالى من شرّهم أجمعين[٣].

حتّى أنّ الفلاسفة فرّعوا مسائل على هذا الأصل الأصيل بزعمهم!

منها ما في المواقف وشرحها قال جمهور الفلاسفة لا يعلم الجزئيات المتغيّرة، وإلاّ فإذا علم مثلاً أنّ زيداً في الدار الآن، ثمّ خرج زيد عنها، فإمّا أن يزول ذلك ويعلم أنّه ليس في الدار، أو يبقى ذلك العلم بحاله، والأوّل يوجب التغيّر في ذاته من صفة إلى أخرى، والثاني يوجب الجهل، وكلاهما نقص يجب تنزيهه تعالى عنه اهـ.

ومنها ما فيه أيضاً، أمّا الفلاسفة فأنكروا القدرة بالمعنى المذكور لاعتقادهم أنّه نقصان، وأثبتوا له الإيجاب زعماً منهم أنّه الكمال التام.

---

(١) أي: عقلاً إذ فيه الكلام بدليل الحصر فأفاد أنّ التنزّه عن النقائص واجب لذات الواجب عقلاً، فالاتصاف بشيء منها محال عقلاً (١٢ منه).

(٢) وقد صرّح به في الكنز وشرح المواقف، أمّا الكنز فقد سمعت نصّه، وأمّا السيّد فلما عرفت آنفاً (١٢ منه).

(٣) كما قالوا في صدور العالم بالإيجاب كما سيأتي (١٢ منه).

ثمّ لو رجعتَ إلى الشرع المطهّر وجدتَ أنّ المسألة من أعلى ضروريّات الدين، كما أنّ القرآن والحديث أثبت الوحدانيّة للباري جلّ مجده، كذلك أثبت تنزيهه وتقديسه عن كلّ عيب ومنقصة، وكلمة (سبحان) نفسها و(السبّوح) و(القدّوس) من الأسماء الحسنى لا تعني إلاّ هذا، ولذلك ورد في تسبيحات النبيّ ﷺ: «سبحان الذي لا ينبغي التسبيح إلاّ له»، من أجل ذلك قُرِىء ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ بالوقف، وفُصل ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ عن كلمة ﴿توقروه﴾ ثمّ الإجماع من أهل الإسلام انعقد على هذا في مرتبة الإجمال؟ لا يجوّز العيوب والنقائص على الربّ عزّ وجلّ من نطق بـ (لا إله إلاّ الله محمد رسول الله)، فالإجماع في الدرجة الثالثة من الأدلّة؛ لا أنّه العمدة في إثبات المسألة كما وقع عن بعض الأجلّة فاعرف.

الدليل الثاني: العظمة لله! لو جاز كذب الله، لزمت على الإسلام مطاعن لا تزول مهما جاهد الناس، ووجد الكفرة والملحدون مجالاً لاعتراض وقالٍ وعناد وجدال، لا ينتهي مهما حاول الناس، وأفلتت دلائل القرآن العظيم والوحي الحكيم بالمرّة عن يد، ولا يجدون سبيلاً إلى اليقين بشيء من حشر ونشر وحساب وكتاب وجنّة ونار وثواب وعذاب، لأنّ الإيمان بهذه الأمور إنّما هو عن خبر من الله، لو أمكن كذب الله، والعياذ بالله، لكان في العقل احتمال في كل خبر، لعلّه قاله كذلك، لعلّه لا يأتي حقّاً، سبحانه وتعالى عمّا يصفون، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم.

أفاد هذا الدليلَ في شرح المقاصد ومضى لفظه في النصّ الرابع، وأشعر به الإمام الرازي في التفسير الكبير تحت قوله تعالى ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ يقول بعدما أقام الدليل على استحالة كذب الله سبحانه وتعالى: ولا يجوز إثبات أنّ الكذب على الله محال بالدلائل السمعيّة، لأنّ

صحّة الدلائل السمعيّة موقوفة على أنّ الكذب على الله محال، فلو أثبتنا امتناع الكذب على الله تعالى بالدلائل السميّة لزم الدور وهو باطل.

أقول وبالله التوفيق: تنوير الدليل بأنّ العقل إذا جوّز أمراً أي عدّه ممكناً، والممكن إنّما هو ما كان له نسبة إلى الوجود والعدم كليهما على السويّة، فلا يجزم العقل من عند نفسه بعدم وقوعه أزلاً وأبداً مهما كان ذلك الأمر مستبعداً، لأنّ كلّ ممكن مقدور، وكلّ مقدور صالح لتعلّق الإرادة، والإرادة الإلهيّة أمر غير معلوم لا يجد العقل إليه سبيلاً أصلاً، فأنّى للعقل أن يدّعي ـ من عند نفسه ـ بأنّ كذب الباري؛ وإن كان تحت قدرته سبحانه وتعالى، ولكنّي خبير بإرادته بأنّه لم يقل كذباً من الأزل إلى الأبد ولن يقول، وإنّما يُحكم بالإرادة حيث يخبر الله صاحب الإرادة جلّ مجده عن نفسه بأنّا لن نفعل الأمر الفلاني أبداً، كقوله تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ وقوله تعالى ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾.

قال الإمام فخر الدين الرازي في تفسير سورة البقرة تحت الآية الكريمة ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ الآية تدلّ على فوائد... (إلى أن قال): ثانيها: أنّ كلّ ما جاز وجوده وعدمه عقلاً لم يجز المصير إلى الإثبات أو إلى النفي إلاّ بدليل سمعيّ.

وقال في تفسير سورة الأنعام تحت قوله تعالى ﴿قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدُۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْۚ﴾: المطالب على أقسام ثلاثة، منها ما يمتنع إثباته بالدلائل السمعية، فإنّ كلّ ما يتوقّف صحّة السمع على صحّته.. امتنع إثباته بالسمع، وإلاّ لزم الدور، ومنها ما يمتنع إثباته بالعقل وهو كلّ شيء يصحّ وجوده ويصح عدمه عقلاً؛ فلا امتناع في أحد الطرفين أصلاً، فالقطع على

أحد الطرفين بعينه لا يمكن إلاّ بالدليل السمعي . . الخ .

وقال إمام الحرمين قدّس سرّه في كتاب «الإرشاد» : اعلموا وفّقكم الله تعالى أنّ أصول العقائد تنقسم إلى ١ ـ ما يدرك عقلاً ولا يسوغ تقدير إدراكه سمعاً، وإلى ٢ ـ ما يدرك سمعاً، ولا يتقدّر إدراكه عقلاً، وإلى ٣ ـ ما يجوز إدراكه سمعاً وعقلاً .

فأمّا ما لا يدرك إلا عقلاً فكلّ قاعدة في الدين يتقدّم على العلم بكلام الله تعالى ووجوب اتصافه بكونه صدقاً، إذ السمعيّات تستند إلى كلام الله تعالى، وما سبق ثبوته في المرتبة على ثبوت الكلام وجوباً؛ فيستحيل أن يكون مدركه السمع .

وأمّا ما لا يدرك إلاّ سمعاً فهو القضاء بوقوع ما يجوز في العقل، فلا يتقدّر الحكم بثبوت الجائز ثبوته فيما يتقدّر الحكم بثبوت الجائز ثبوته فيما غاب عنّا إلاّ بسمع . . . الخ .

وفي شرح العقائد النسفيّة : القضايا : منها ما هي ممكنات، لا طريق إلى الجزم بأحد جانبيها، فكان من فضل الله ورحمته إرسال الرسل لبيان ذلك . اهـ ملخّصاً .

أقول بعدُ : فانظر هذا في الآدمي؛ ما كان من أمر تحت قدرة لزيد لا يجوز أن يجزم آخر بأنّ زيداً لا يفعله أبداً، ثمّ ههنا لا سبيل إلى الجزم والتيقّن؛ ولو بعد إخبار زيد، مثلاً : يقول زيد بل يُقسم (لا أسافر العام) . ومع ذلك لا يجوز لآخر أن يقسم بأنّ زيداً لن يسافر هذا العام مهما كان معتقداً لصدق زيد، ولئن أقسم لعُدّ أشدّ جريءٍ ومتهوّر، وهان في أعين العقلاء، فما وجه ذلك غير أنّ حال زيد ليس بمعلوم، وليس ضروريّاً أن يكون قول زيد حقّاً يمكن أن يتخلّف ! !

وإذ تقرّرت هذه المقدّمة في الذهن وقد جعلت كذبه سبحانه وتعالى تحت قدرته. . فاحتمل كلُّ خبر من حيث العقل الكذبَ، أمّا كون الخبر الإلهي يفيد يقيناً بأنّ الله لم يكذب قطّ ولن يكذب، فهيهات، ما إلى هذا اليقين من سبيل، فإنّ هذا الخبر نفسه من قبيل كلامه سبحانه وتعالى، فيجوز عقلاً أن يكون هو الصادر على وجه الكذب، فأيّ ذريعة إلى الوثوق بقيت من أجلها يتأتّى للعقل التيقّن بأنّ هذا الممكن الذي كان تحت قدرته سبحانه وتعالى لم يقع!!؟.

والخلاصة: أنّ الكذب إذا أمكن عقلاً (بزعمك) فأنت نفسك لا تعتقد الاستحالة العقليّة، أمّا الاستحالة الشرعيّة فتستفاد بالدليل الشرعي، والدلائل الشرعيّة كلّها تنتهي إلى الكلام الإلهي كما مرّ من «إرشاد» إمام الحرمين، فأثبت أوّلاً وجوب الصدق لذلك الكلام الإلهي شرعاً الذي تثبت به استحالة الكذب لا محيد عن الدور أو التسلسل.

الآن ارتفعت الاستحالتان العقليّة والشرعيّة، وصار قول الله سبحانه وتعالى عياذاً بالله مثل قول زيد وعمرو ﴿ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوّٗا كَبِيرٗا ﴾ بعد ذلك فأيّ سبيل إلى الإيمان بالحشر والنشر والجنّة والنّار وغير ذلك من السمعيّات بأسرها!! ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العظيم.

هذا ما عندي في تقرير دليل هؤلاء الأعلام، وفي المقام أبحاث طوال تعرف بالغوص في لجج الكلام.

الدليل الثالث: في المواقف وشرح المواقف: أمّا امتناع الكذب عليه تعالى عندنا فبثلاثة أوجه (إلى أن قال): وأيضاً فيلزم على تقدير أن يقع الكذب في كلامه سبحانه أن نكون نحن أكملَ منه في بعض الأوقات! أعني وقت صدقنا في كلامنا.

أقول: تقرير الدليل أنّ في كلّ محكّي عنه إمكاناً عقليّاً لأن يأتي الإنسان بحكايته على الوجه الصحيح، ولا شكّ أنّ من كان صادقاً في حكاية بخصوصها يفضل على من كان كاذباً فيها بذلك الوجه خاصّة، وإن كان مفضولاً بألف ألف وجه، فلئن أمكن كذب الله، فعندما يقول كذباً والعياذ بالله في أمر، ويؤدّيه الإنسان على الوجه المطابق للواقع.. لزم أن يكون الآدمي أفضل بذلك الوجه، ومحال أن يحصل فضل من جهة لمخلوق على الباري عزّ وجلّ، ولو جزئياً ضعيفاً مضمحلاً للغاية، فثبت أنّ القول بإمكان الكذب فكرة باطلة. فافهم. والعزّة لله ذي الجلال.

ثمّ أقول: ويمكن تقرير مختصر لهذا الدليل بأنّه لو أمكن كذب الخالق، فما أشنع من أن يكون الخلق صادقاً والخالق كاذباً، العياذ بالله ربّ العالمين، لكن صدق الخلق ليس بمحال، فكذب الخالق ليس بممكن.

الدليل الرابع: الذي أشار إليه الإمام فخر الدين الرازي في النصّ السادس عشر: إذا كان عند أهل السنّة صدقه سبحانه وتعالى أزليّاً، فالكذب محال، لأنّ كلّ أزليّ ممتنع الزوال.

أقول وبالله التوفيق: تصوير الدليل بأنّ إطلاق اسم الصادق على الله عزّ وجلّ بقطع النظر عن أنّه ثابت بالكتاب والسنّة وإجماع الأمّة[1]، مقبول

(١) أما القرآن: فقوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْ ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾، وقوله تعالى ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾.. فإنّ المعنى أنّ الله أصدق قائل، وحمل الأصدق حمل الصادق مع زيادة.
وأمّا الحديث: فقد عدّ الصادق من الأسماء الحسنى في حديث ابن ماجه، وحديث الحاكم في «المستدرك»، وأبي الشيخ وابن مردويه في تفسيريهما، وأبي نعيم في كتاب الأسماء الحسنى؛ كلّهم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه؛ عن النبيّ ﷺ.
وأمّا الإجماع: فظاهر لا ينكر (١٢ منه).

أيضاً للمخالف العنيد، أعني الحزب الجديد، فإنّهم أيضاً يعتقدون أنّ الله عزّ وجلّ صادق بالفعل، وإن أبوا بصراحة كونه صادقاً بالضرورة، لأنّهم إذا رأوا الكذب ممكناً، والإمكان لا يعني إلاّ سلب الضرورة عن الجانب المخالف. . فلا جرم أنّهم لم يؤمنوا بكونه سبحانه وتعالى صادقاً بالضرورة، ولكنّهم ظلّوا جاهلين بأنّ اعتقادهم كونه سبحانه وتعالى صادقاً بالفعل استأصل مذهبهم غير المهذّب، لأنّه إذا كان صادقاً، والصادق المشتق يستلزم قيام المبدإ، فوجب قيام الصدق بذاته المقدّسة، وقيام الحوادث بذاته تعالى محال، فثبت أنّ صدقه تعالى أزليّ، وأئمّتنا الكرام أثبتوا بعين هذه الطريقة كون التكوين وغيره من الصفات الأزليّة؛

في شرح العقائد النسفيّة: (التكوين صفة) لله تعالى لإطباق العقل والنقل على أنّه تعالى خالق للعالم مكوّن له، وامتناع إطلاق الاسم المشتق على الشيء من غير أن يكون مأخذ الاشتقاق وصفاً له قائماً به (أزليّة) بوجوه: الأوّل أنّه يمتنع قيام الحوادث بذاته تعالى لما مرّ. اهـ ملخّصاً.

وفيه: الله تعالى متكلّم بكلام هو صفة له، ضرورة امتناع إثبات المشتق لشيء من غير قيام مأخذ الاشتقاق به.

في «منح الروض»؛ عن «المسامرة»: الإيمان من صفات الله تعالى، من أسمائه الحسنى «المؤمن» كما نطق به الكتاب العزيز، وإيمانه هو تصديقه في الأزل بكلامه القديم، ولا يقال: إنّ تصديقه محدث ولا مخلوق! تعالى الله أن يقوم به الحادث. اهـ ملخّصاً.

وإذا كان الصدق الإلهي أزليّاً فلم يبق لإمكان الكذب محل، لأنّ وقوعه لا يمكن بدون انعدام الصدق؛ تحقيقاً لمعنى التضادّ، وانعدام الصدق محال، لأنّه قد بُيّنَ في علم الكلام أنّ القديم لا يقبل العدم أصلاً، فتبصّر.

الدليل الخامس: لو جاز أن يتّصف الباري عزّ وجلّ بالكذب، فكذبه لو تحقّق إنّما يكون قديماً، لأنّ أيّ صفة له غير حادثة، وما كان قديماً لا يجوز أن يكون معدوماً، فيلزم أن يستحيل صدق الله وهو باطل بالبداهة، فالاتصاف بالكذب غير ممكن.

أفاد هذا الدليل في الكبير والمواقف وشرح المقاصد، وهذه عبارة الإمام الرازي تحت قوله تعالى ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ قال: وهو يبيّن دليل أهل السنّة على امتناع كذبه سبحانه وتعالى:

أمّا أصحابنا.. فدليلهم أنّه لو كان كاذباً لكان كذبه قديماً، ولو كان كذبه قديماً.. لامتنع زوال كذبه لامتناع العدم على القديم، ولو امتنع زوال كذبه قديماً.. لامتنع كونه صادقاً، لأنّ وجود أحد الضدّين يمنع وجود الضدّ الآخر، فلو كان كاذباً لامتنع أن يصدق، لكنّه غير ممتنع، لأنّا نعلم بالضرورة أنّ كلّ من علم شيئاً فإنّه لا يمتنع على أن يحكم عليه بحكم مطابق للمحكوم عليه، والعلم بهذه الصحّة ضروري، فإذا كان إمكان الصدق قائماً.. كان امتناع الكذب حاصلاً لا محالة.

أقول وبالله التوفيق: تحرير الدليل بأنّكم اعتقدتم أنَّ تكلّم الباري عزّ وجلّ بكلام كذب ممكناً، أفترون كونه كاذباً ومتّصفاً بالكذب أيضاً؛ ممكناً أم لا؟

إن قلتم (لا)! فهو قول بالمتناقضين وخروج عن بداهة العقل، لأنّ الكاذب والمتّصف بالكذب ليس إلاّ من يتكلّم بكلام كذب[1] فاعتقاد استحالته بعد التسليم بإمكانه محضُ جنون.

---

(١) أي إنشاءً لا حكايةً، إذ لا كلام فيها كما لا يخفى، ففي القرآن العظيم جمل عن الكفار من أراجيفهم الباطلة (١٢ منه).

وإن قلتم (نعم)؟ فالآن نتساءل: أهذا الاتصاف ممكن فيما لا يزال أم في الأزل أيضاً؟ والشقّ الأوّل باطل، لأنّ الإمكان يستلزم قيام الحوادث، وعلى الشقّ الثاني: إذا أمكن أزليّة الكذب أمكن كونه ممتنع الزوال، لأنّ كلّ أزليّ واجب الأبديّة، وامتناع زوال الكذب يستلزم استحالة الصدق، لأنّ اجتماع الصدق والكذب محال، إذا امتنع زوال هذا (الكذب) استحال ثبوت ذاك (الصدق)، وإمكان وجود الملزوم يستلزم إمكان وجود اللازم، تحقيقاً لمعنى اللزوم حيث كان ذاتيّاً، لا لعارض كما ههنا! فلزم أن يكون استحالة الصدق الإلهي ممكناً، وإنّما يمكن الاستحالة لشيء يكون في الواقع محالاً!! لأنّ استحالة الممكن غير ممكن أبداً، وإلاّ! لزم الانقلاب وهو باطل قطعاً، فثبت أن لو اعتقد إمكان كذب الباري استحال صدقه، لكن صدقه ليس محالاً بالبداهة، فإمكان الكذب باطل يقيناً، واستحالة الكذب قطعاً حاصل. والحمد لله أصدق قائل. الدلائل الفائضة على قلب الفقير بعون القدير عزّ جدّه وجل مجده.

الدليل السادس: أقول وبحول الله أصول: كان الكلام الإلهي في الأزل حقّاً بالإيجاب الكلّي، أو بعضه باطلاً والعياذ بالله، أو لا حقّاً؛ ولا باطلاً!

أمَّا الشق الثاني من الثلاثة (وهو أن يكون بعضه باطلاً والعياذ بالله) فهو كفر صريح[1].

وأمّا الثالث (وهو أن لا يكون حقّاً ولا باطلاً)! ففيه ارتفاع كلا الأمرين المطابقة واللامطابقة وهو محال قطعاً؛

---

(١) أي: فلا يرضى به المخالف أيضاً فلا ينافي عقليّة البرهان، وإنّما اكتفى به قصراً للمسافة، وإلاّ! فله طريق قد عرفت وهو وجوب الكذب وامتناع الصدق الباطل ببداهة العقل (١٢ منه).

أوّلاً بالبداهة: فإنّ ارتفاع محمولي الانفصال الحقيقي عن الموضوع كارتفاع النقيضين (المحمولان حقّ وباطل يحملان على كلام في قضيّة منفصلة بأن يقال هذا الكلام حقّ أو باطل)[١].

وبإجماع العقلاء ثانياً: حتّى الجاحظ المعتزلي وإنّما نزاعه في مجرّد التسمية[٢].

أمّا ثالثاً: فالقرآن العظيم نفسه ناطق بنفي الواسطة، قال مولانا ذو الجلال ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾.

فلا جرم أنّ الشقّ الأوّل هو المتعيّن، ولعلّه لا ينكره أحد حتّى المخالف، الآن نتساءل: أفيعرض الكذب الممكن على فرض الوقوع لشيء من الكلام اللفظي فحسب، أو للنفسي أيضاً؟! الأوّل لا معنى له، لأنّ الصدق والكذب وصف للمعنى حقيقة؛ لا صفة للعبارة! ولهذا قال في شرح المقاصد: طريق اطراد هذا الوجه في كلامه المنتظم من الحروف المسموعة أنّه عبارة عن كلامه الأزليّ، ومرجع الصدق والكذب إلى المعنى.

وعلى التقدير الثاني هذا الكلام النفسي هو الكلام القديم، أو على تقدير التجزّي بعض ما صدق في الأزل بالإيجاب الكليّ؛ أو غيره، على

---

(١) فيه المقنع وحديث الإجماع والنصّ تبرّعي (١٢ منه).

(٢) الخبر عند الجمهور: إمّا صادق أو كاذب، لأنّه إمّا مطابق للواقع الذي هو المخبر عنه وهو الصادق، أو لا مطابق وهو الكاذب، وهذه المنفصلة حقيقيّة دائرة بين النفي والإثبات، ونزاع من نازع ليس إلاّ في إطلاق لفظ الصدق والكذب لغة، هل هما لهذين المعنيين؟ لا في صدق هذه المنفصلة. اهـ مسلّم الثبوت مع شرح فواتح الرحموت لمولانا بحر العلوم قدّس سرّه (١٢ منه).

الشقّ الثاني يلزم قيام الحوادث، وفي الأوّل يلزم انقلاب الصدق بالكذب، وهو محال حتّى في كلام البشر، القول الصدق لا يجوز أن يكون كاذباً، ولا الكاذب صادقاً أبداً، وإلاّ لزم التصادم في المطابقة واللامطابقة، والنقيضان لا يكونان نقيضين، وثبوت الصدق للكلام الصادق ضروريّ بالجملة، فسلب الضرورة ضرورةً مسلوب، وهو المطلوب، وأنت تعلم أن صدور الكلام القديم منه سبحانه وتعالى ليس على وجه الاختيار، فإنّ القديم لا يستند إلى المختار من حيث هو مختار، والقرآن كلام الله غير مخلوق، ولا في اقتدار، فلا يستزلّك الشيطان أنّ الاستحالة إنّما جاءت من قبل أنّ المولى سبحانه وتعالى لم يصدر في الأزل إلاّ كلاماً صادقاً، وهو لا يقدر أن يخلق لنفسه صفة حادثة، فبقي الإمكان في بدء الأمر على ما كان[1].

الدليل السابع: وهو أخصر وأظهر، أقول وبالله التوفيق: إمكان الكذب يستلزم الفعليّة له، بل الدوام بل الضرورة، لأنّ الكلام النفسي الأزليّ الأبديّ الواجب للذات، المستحيل التجدّد، إذا لم يكن مشتملاً على الكذب كان كذب الكلام اللفظي غير ممكن، وإلاّ. . لزم وجود دالّ بلا مدلول، أو كذب الدالّ مع صدق المدلول، وكلاهما محال بالبداهة، وإذا

---

(١) ههنا تعتري بعض الأذهان شبهة بأنّ زيداً قائم اليوم، فقضية «زيد قائم» حقّ، ولم يبق قائماً غداً، فصار زيد ليس بقائم حقّاً، وحقية هذا مستلزمة لكذب ذاك.
أقول: لم يفرق هؤلاء بين القضيّة والدائمة، أو لم يدروا أنّه لا تناقض بين قضيّتين من قبيل المطلقة العامّة، في مسلّم الثبوت: الخبر الصادق صادق دائماً؛ والكاذب كاذب دائماً.
قال مولانا قدّس سرّه في الفواتح: ولا يمكن أن يدخلا في شيء من الأخبار، وفرق بين تحقّق مصداق الخبر وصدقه، فإنّ الأوّل قد يختلف بحسب الأوقات، وأمّا صدق خبر فدائم، فإنّ صدق المطلقة دائم، فالصادق صادق دائماً، فلا يدخله الكذب أصلاً وإلاّ اجتمعا، والكاذب كاذب دائماً فلا يدخله الصدق اهـ ملخّصاً (٢١ منه سلّمة الله تعالى).

كان الكذب غير ممكن في الكلام اللفظي، فهو أيضاً غير ممكن في النفسي، وإلاّ! لزم عجز الباري عزّ وجلّ عن التعبير، فلا جرم أنّ معتقد إمكان الكذب معتقد لربّه كاذباً في الواقع، ويرى الكذب في كلامه النفسي موجوداً بالفعل، وثمّة الفعل والدوام والوجوب متلازم، وبوجه آخر أوضح وأزهر.

أقول وبالله التوفيق: حاصل دعواك أنّ بعض ما هو كلام الله تعالى ممكن الكذب بالضرورة، ولا شكّ أنّ ما هو ممكن الكذب كاذب بالضرورة، لأنّه لا يُتصوّر إمكان الكذب في كلام واحد بغير فعليّة الكذب، وفعليّة الكذب امتناع الصدق، وامتناع الصدق ضرورة الكذب، أنتج هذا «بعض ما هو كلام الله تعالى كاذب بالضرورة»!!

الآن إن شئت فخذ صدق الوصف العنواني بالفعل كما هو المشهور، أو خذه بالإمكان كما هو عند الفارابي، يلزم على كلّ وجه كون الباري عزّ وجلّ كاذباً بالفعل والعياذ بالله!؟.

على التقدير الأوّل فاللزوم بديهيّ، وعلى التقدير الثاني اجعل هذه القضية أنّ «بعض ما هو كلام الله تعالى بالإمكان العامّ كاذب بالضرورة»، كبرى، واتّخذ قضية «كلّ ما هو كلام الله بالإمكان العامّ فهو كلام الله بالفعل» صغرى، والمثبت للصغرى أنّه ليس للباري تعالى حالة منتظرة، ينتج الضرب الخامس من الشكل الثالث مرّة أخرى: أنّ بعض ما هو كلام الله بالفعل كاذباً بالضرورة! والعياذ بالله تعالى.

بل هذا الوجه من الدليل حريّ بأن يكون دليلاً مستقلاً حقيقة؛ كما لا يخفى على المتأمّل، والله الموفّق لإبطال الباطل[1].

---

(١) **حاصل الوجه الأوّل**: أنّ على قول الإمكان لا بدّ من فعليّة في الكلام النفسي، وإلاّ لامتنع في اللفظي، لأنّه لا يكون إلاّ تعبيراً عن نفسيّ، ولا إمكان ههنا لنفسيّ آخر غير هذا الموجود=

الدليل الثامن: أقول وبالله التوفيق: الصدق الإلَهي صفة قائمة بذات كريم، وإن لم يكن صفة قائمة لكان مخلوقاً، لأنّ جميع ما سوى الذات والصفات مخلوق، وكلّ مخلوق بعدم مسبوق، فيلزم أن لا يكون الله سبحانه وتعالى صادقاً فيما لا يتناهى من الأزل، وإذ كان الصدق صفة قائمة بالذات، والصفات مقتضى الذات، والتغيّر في مقتضى الذات محال، لأنّ تغيّر المقتضى يقتضي تغير المقتضي وتغيّر الذات محال عموماً، وخصوصاً في جناب ربّ العزّة حيث يستحيل تغيّر الصفة أيضاً، لا جرم كان الكذب منافياً للذات، ووقوع مناف للذات ناف للذات، وأيّ استحالة أكثر من هذا يُتصوّر!!؟.

الدليل التاسع: أقول وبالله التوفيق: قد أثبتنا في ضمن الدليل الرابع والثامن بدلائل كثيرة: أنّ الصدق صفة قائمة بالذات، فإن أمكن الكذب.. لأمكن بعض ما كان صفة، فإنّهما ضدّان، والتضادّ ما يكون بحسب الورود على محلّ واحد.

فلينظر المخالف المتعسّف وفور الاستحالات:

أوّلاً: يلزم أن يكون الكذب موجوداً بالفعل، لأنّه باطل أن يعتقد صفة من صفات الباري منتظرة غير واقعة، وإلاّ! فيلزم التأثّر

= المفروض أن لا كذب فيه، والتعبير عن (الصادق) بـ(الكاذب) محال، وإذا امتنع في اللفظي.. امتنع في النفسي، وإلاّ! لزم العجز عن التعبير، فلو لم يوجد في النفسي بالفعل لامتنع أصلاً! لكنّه ممكن عندك، فيجب أن يوجد فيدوم فيجب.

وحاصل الثاني: أن لو أمكن في كلام له لوجد ذلك الكلام لعدم الانتظار فيكون بعض ما هو كلامه بالفعل ممكن الكذب، ولا يمكن كذب كلام إلاّ إذا كان كاذباً، والكاذب كاذب بالضرورة.

وظاهر أنّ بين الوجهين بوناً بيّناً، فهما دليلان مستقلاّن حقيقة والحمد لله، وبه التوفيق (منه سلّمه الله تعالى).

بالغير[١]، أو تخلّف المتقضى[٢]، أو تأخّر الاقتضاء[٣]، أو حدوث المقتضِي[٤] تعالى الله عنه علوّاً كبيراً.

ثانياً: يجب أن يكون الكذب واجباً، لأنّ الصفات الإلهيّة كلّها واجبة.

ثالثاً: يكون الصدق الإلهي محالاً، لأنّ وجوب الكذب امتناع الصدق[٥].

رابعاً: يلزم كون الكذب صفة كمال، لأنّ صفات الباري كلّها صفات كمال.

خامساً: يلزم أن يكون الصدق صفة نقصان، لأنّه يستلزم عدم الكذب، وحينئذ عدم الكذب عدم كمال، وعدم الكمال عين النقصان.

سادساً، وسابعاً وثامناً: يلزم الصدق الكلّي (يعني: كونه صادقاً في كلّ خبر فيكون الصدق موجوداً بالفعل)، والكذب الجزئي (يعني: كونه غير صادق في بعض الخبر وهو ما يجوّزه الخصم)، حيث إنّ كليهما صفتان[٦]، وكلاهما ممكنان[٧]، فكلاهما واجب[٨]، فكلاهما

---

(١) إن كان الاتصاف لا من الذات.
أقول: ولو لتعلّق الإرادة، فإنّ التعلّق حادث، والحادث غير! فافهم. فإنّه علم في نصف سطر (٢١ منه).

(٢) إن اقتضى الذات أزلاً ولم يتحقّق. (٢١ منه مدّ ظلّه وزيد فيضه القوي).

(٣) إن اقتضى فيما لا يزال؛ لا في الأزل (٢١ منه).

(٤) إن فرّ عن الكل، والتزم تصاحب المقتضى والمقتضِي (٢١ منه).

(٥) فرق بين بناء الكلام على قدم الصفة، وأنّ ما ثبت قدمه استحال عدمه، وهي مقدمة عويصة الإثبات، وبين بناء على وجوبها وامتناع ضدّها للذات، وهو من أجلى الواضحات، والحمد لله ربّ العالمين. (٢١ منه سلّمه الله تعالى).

(٦) الأوّل لما في الدليل الرابع والثامن والثاني لما مرّ آنفاً (٢١ منه).

(٧) أي: بالإمكان العامّ، أمّا الأوّل فللوجود، أمّا الثاني فبالفرض.

(٨) (وأنّ كلّ صفة تجب للذات. ٢١ منه)

محال[١]، فحصل كلّ من اجتماع النقيضين[٢]، وارتفاعهما، واجتماعُ الاجتماع، والارتفاع.

تاسع، عاشر، وحادي عشر: فعلى هذا النحو كلاهما كمال، وكلاهما نقصان، وكلاهما مجمع للكمال والنقصان.

ثاني عشر، ثالث عشر، ورابع عشر: إن كان كلاهما صفة.. كان كلاهما مقتضى، وعلى هذا فكلاهما متنافيان، فهما جامعان كلاهما للاقتضاء والتنافي.

خامس عشر: ولو كان كلاهما مقتضىً لكان وجود الذات مستلزماً اجتماع النقيضين، وما استلزم وجوده محالاً.. فهو نفسه محال، فعلى تقدير إمكان الكذب يلزم أن يكون وجود الباري محالاً!! والعياذ بالله.

لينظر المدّعي المعاند إلى أيّ مدى بلغت النار التي أوقدها، هذه خمس عشرة استحالة في يدٍ، وكلّ استحالة دليل مستقلّ بحالها، فحتّى الآن حصل ثماني وخمسة وعشر، المجموع ثلاثة وعشرون دليلاً.

الدليل الرابع والعشرون: أقول وبالله التوفيق: هب أنّ الكذب ليس عيباً ومنقصةً، مع هذا فلا محالة أنّه ليس من الكمال في شيء بالضرورة، وإلاّ لكان ثبوته واجباً للمولى تعالى، والعقل السليم شاهد بأنّ ثبوت مثل هذا الشيء الذي هو خلو عن الكمال محال؛ وإن لم يكن نقصاً!

يقول العلامة سعد الدين التفتازاني في المبحث الرابع (فصل التنزيهات) من شرح المقاصد: إن لم يكن من صفات الكمال.. امتنع

---

(١) (فإنّ وجوب كلّ يستلزم استحالة الآخر كما مرّ مراراً) (٢١ منه).

(٢) (فإنّ الصدق الكلّي يستلزم عدم الكذب؛ والكذب الجزئي عدم الصدق الكلّي) (٢١ منه).

اتصاف الواجب به، للاتفاق على أنّ كلّ ما يتّصف هو به يلزم أن يكون صفة كمال.

يقول العلاّمة ابن أبي شريف في «المسامرة»: يستحيل عليه تعالى كلّ صفة لا كمال فيها ولا نقص، لأنّ كلاّ من صفات الإله صفة كمال.

الدليل الخامس والعشرون أقول وبالله التوفيق: بداهة العقل شاهد عدل أن من قدر على مطلق الكذب قدر على الكذب المطلق، لأنّه لا معنى لكونه قادراً على الكذب في بعض الكلام وعاجزاً عنه في بعضه، والقرآن كلام الله قطعاً حقّ، يحكم العقل بصدق بعض قضاياه مثل قوله تعالى ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وقوله تعالى ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ وغيرهما بنفسه من غير توقف على الشرع وتوقيف من السمع، فيجب أن لا يكون القرآن العظيم مقتضى الذات، وإلاّ لكان الكذب المطلق غير مقدور، فلا يكون الكلام كاذباً أبداً، وما ليس بذات ولا مقتضى لذات فهو حادث ومخلوق قطعاً، فتجويز الكذب عليه سبحانه وتعالى يستلزم اعتقاد القرآن العظيم كلام الله حادثاً ومخلوقاً.

الآن؛ إن تُصرّوا حتّى بعد التنبيه؛ فما بالكم تنكرون كونكم معتزلة كرامية!!.

الدليل السادس والعشرون: أقول وبالله التوفيق: إذا كان كلّ فرد من الكذب تحت قدرته سبحانه وتعالى على تقدير إمكان الكذب لبطلان الترجيح بلا مرجح، وأيضاً لحكم البداهة غير المكذوبة، كان كل فرد من الكذب مقدوراً، وإلا لكان الصدق في البعض واجباً أو محالاً، فيكون الكذب في البعض محالاً؛ أو واجباً، وقد فرضتم كلّ فرد من الكذب مقدوراً، هذا خلف، فكان كلُّ فرد من الصدق والكذب مقدوراً، وكلّ

مقدور حادث، فارتفعت المطابقة واللامطابقة؛ كلتاهما عن الكلام الإلهي، وهذا بداهةً محال.

الدليل السابع والعشرون: أقول وبالله التوفيق: طالع كتب الحديث والسير، كم من لبيب وذي حظّ ونصيب آمنوا بمجرّد ما رأوا طلعته ﷺ المنوّرة للعالم، قائلين ليس هذا وجه الكذابين!

يا هذا! كان هذا وجهاً لحبيبه ﷺ فداه حسن وبهاء الكونين، والسبوحية والقدوسية لوجهه الكريم، والله! لو رفع الحجبَ اليوم ينكشف الآن إلى أي مدىً كانت تهمة إمكان الكذب على وجهه الكريم كاذبة، ليقل المخالف لهذا «دليل خطابي» ولكنّي ألقِّبه «حجة إيقانية» وأطلب النصفة من البداهة الإيمانية عند المسلمين، وأودعه عند ربي ليوم ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾، ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝٨٨ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾.

إذ لم يمتنع المجادل، فليحسب الوجه الثاني من الدليل السابع، فقد كان في نفسه دليلاً مستقلاً معدوداً بالعوض عنه، وليحسب تمام عدد الثلاثين.

الدليل الثامن والعشرون: قال عزّ وجلّ ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾.

أقول وبالله التوفيق: الآية الكريمة نصٌّ جليٌّ على أنّ صدور الكذب عنه تعالى محال عقلي.

اسمع وجه الدلالة: جليٌّ عند خادم التفسير والحديث، والواقف على كلمات الفقهاء أن أمثال العبارات وإن نفت بظاهرها مزية الغير، ولكنّها تفيد حقيقة التفضيل المطلق ونفي الأفضل والمساوي، مثلاً ليس أحد أفضل من سيّد العالم ﷺ يعني: أنّ سيّد العالم ﷺ أفضل من الجميع ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾ يعني: صبغة الله أحسن من الجميع،

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ أي: هو أحسن قولاً من كلّ من عداه.

قال علاّمة الوجود سيّدي أبو السعود عليه رحمة الودود في تفسير «الإرشاد» تحت قوله عزّ وجلّ ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾.

هو إنكار واستبعاد لن يكون أحد أظلم ممن فعل ذلك، أو مساوياً له، وإن كان سبك التركيب غير معترض لإنكار المساواة ونفيها، يشهد به العرف الفاشي والاستعمال المطرد، فإنّه إذا قيل (من أكرم من فلان)، أو (لا أفضل من فلان).. فالمراد به حتّماً أنّه أكرم من كلّ كريم، وأفضل من كلّ فاضل. ألا يرى إلى قوله عزّ وجلّ ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ﴾ بعد قوله تعالى ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾... الخ.

والسرّ في ذلك أنّ النسبة بين الشيئين إنّما تتصور غالباً، لا سيّما في باب المغالبة بالتفاوت زيادة ونقصاناً، فإذا لم يكن أحدهما أزيد يتحقق النقصان لا محالة.

فلا جرم أنّ الآية تعني: أنّ قول المولى عزّ وجلّ ﴿أَصْدَقُ﴾ فَضَل أقوال الجميع في الصدق، لا يداني صدقَه صدقٌ في كلام غيره، فظهر وبهر أنّ صدق الكلام في نفسه غير قابل للتشكيك أصلاً[1]. حتّى يسلّم فيه تفاوت باعتبار ذوات القضايا، أو الاختلاف بقدم وحدوث الكلام، أو بقاء وفناء القول، أو كمال ونقصان المتكلّم بأيّ وجه، الأقوال الصادقة كلّها متساوية في مطابقتها للواقعة، لو حدث تفاوت هنيهة لم يبق الصدق رأساً، فمن أين يصدق الأصدق والصادق، هذا المعنى ينكشف تماماً، حتّى على هؤلاء الأغبياء الذين يحتاجون إلى تحريك مناكب التنبيه، وإن

---

(١) الصدق تارة ينسب إلى القول، وأخرى إلى القائل، والكلام ههنا في المعنى الأول، فلا يذهبن هذا عنك (٢١ منه).

كان في نفسه بديهياً، بملاحظة في كلام واحد!

جاء في القرآن العظيم ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ ونحن أيضاً نقول «محمد رسول الله»، أَجُمْلة ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ التي جاءت في القرآن أكثر مطابقة للواقع، وما نطقنا من جملة «محمد رسول الله» أقلّ مطابقة؟! حاشا! لا يزعم مجنون تفاوتاً بين هاتين الجملتين.

وإن رُمْت النظر في أمور متعددة، فانظر! هذا الفرقان العزيز قال: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾، ونحن نقول «لا إله إلا الله الملك الحق المبين»، أذلك القول الذي أفاد أن حمل الطفل وفصاله ـ أعني الرضاعة ـ ثلاثون شهراً أكثر صدقاً، وفي القول بأنّه «لا إله إلا الله» نقصٌ في الصدق!!

فثبت أنّ الأصدقية بمعنى أشدّ مطابقة للواقع غير معقول، نعم يتصوّر وجه من التفاوت في النظرة الثانية، وهو المعتبر في هذا التشكيك بين الأصدق والصادق، يمكن أن يعبَّر عنه بعبارتين:

إحداهما: أنّه أزيد وقعة وقبولاً، مثل قول الرسول أكثر صدقاً من قول الوليّ، يعني: الكلام المنقول عن الوليّ لو ثبت بعينه عن الرسول ﷺ أوجد ثبوته عن الرسول ﷺ وقعة له في القلوب وقوة في القبول، وسكوناً وطمأنينة في القلوب، لم يبلغ معشارها الثبوت عن الولي، وإن كان القول متّحداً في كلمة كلمة.

والأخرى: كونه أبعد عن الاحتمال للكذب، مثلاً (قول العدل أزيد في الصدق من قول المستور): يعني أنّه أبعد عن احتمال الكذب بالنسبة إلى قول المستور.

والتعبير الأوّل راجع إلى التعبير الثاني حقيقة، لأنّ تمام الوقعة

والقبول عند السامع بقدر البعد عن احتمال الكذب.

إذا تمهَّد هذا الأمر.. فقد تقرّر مفاد الآية الكريمة أن قِيْلَ الله عزّ وجلّ أجلُّ من كلّ قول، وأكثر نزاهة عن احتمال الكذب، لا يجوز أن يساوي خبرٌ لأحد خبرَه سبحانه وتعالى في هذا الأمر، ولعلّ المخالفين يستشعرون خوفاً من الله في القلوب شيئاً لو حاولوا أن ينكروا هذا.

الآن إذ نلاحظ خبر أهل التواتر فهو يفيد على وجه العادة الدائمة الأبدية غير المتخلّفة علماً قطعياً يقيناً جازماً ثابتاً غير محتمل للنقيض الذي لا يُقِرّ فيه العقل تجويز الخلاف بوجه، وإن بقي الإمكان الذاتي بالنظر إلى ذات الخبر والمخبر، لأنّ جمعهم على الكذب غير خارج عن القدرة الإلهية.

في التلويح: المتواتر يوجب علم اليقين، بمعنى أن العقل يحكم حكماً قطعياً، بأنّهم لم يتواطؤوا على الكذب، وأنّ ما اتّفقوا عليه حق ثابت في نفس الأمر غير محتمل للنقيض؛ لا بمعنى سلب الإمكان العقلي عن تواطئهم على الكذب اهـ ملخّصاً.

ولكن مثل هذا الإمكان لا ينافي القطع حتى بالمعنى الأخص كما حقّقه في المواقف وشرحها، وأشار إليه في شرح المقاصد وشرح العقائد وغيرهما.

اجعل هذا نصب عينيك، وأقبل إلى كلام الباري سبحانه وتعالى، لأنّ قطع النظر بعد تسليم إمكان الكذب عن المباحث المذكورة في الدليل الثاني، والفرق بين الأمور العادية والإرادة الغيبية، فغايته أنّ الكلام الرباني وخبر أهل التواتر سواء بسواء، كما أنّه لا احتمال للكذب، أعني: النافي للقطع والمنافي للجزم، في هذا الكلام الطيب، كذلك برئت ساحة

خبر التواتر عن هذا الاحتمال، وبالنظر إلى الإمكان الذاتي الاحتمال العقلي الناشي في خبر التواتر باق بعينه في الكلام الإلهي، أنى يقع صحيحاً كون الكلام الإلهي أصدق من كل كلام، وأنّى يصحّ عجز القول من أحد عن المساواة في الصدق لقوله تعالى الذي كان مفاد الآية.

بخلاف عقيدة أهل السنّة ـ وقاية الله تعالى لهم دامت ـ أعني امتناع صدور الكذب عنه تعالى عقلاً، فإنّه لا إمكان بوجه لاحتمال الكذب في كلام المولى جلّ وعلا على هذا التقرير، بخلاف خبر التواتر، فإنّ فيه احتمالاً إمكانياً، وهذا (أي: الامتناع العقلي لاحتمال الكذب) إنّما يختص بكلامه سبحانه وتعالى، ومحال أن يستخرج شخص صورة يصير فيها الكذب على غير الله تعالى محالاً عقلياً، لو أخذت العصمة بمعنى امتناع صدور الذنب وعدم القدرة، فليس بامتناع ذاتي مع هذا، لأنّ سلب العصمة نفسه تحت القدرة.

الآن ثبت جلياً لامعاً كالشمس المشرقة بحمد الله ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا﴾، وكيف لا يصدق فإنّه ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا﴾.

انظروا! كان هذا هو المنشأ لما قاله العلماء في معرض الاستدلال تحت قوله تعالى ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا﴾، كيف يجوز أن يكون أحد أصدق منه، والكذب عليه محال، ويجوز على من سواه، والحمد لله ربّ العالمين.

الدليل التاسع والعشرون: قال المولى سبحانه وتعالى ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ﴾.

أقول: لله الحمد والمنّة! إنّ هذه الآية الكريمة أوضح من الآية السابقة وأظهر، وأجلى في الإفادة للمراد وأزهر!

ثمّة كان ظاهر النظم نفيَ أصدقية الغير، وأحال على العرف إثبات الأصدقية لكلام الله.

وههنا قول صريح أن شهادة الله عزّ وجلّ أكبر من جميع الشهادات وأعظم وأعلى.

الآن لئن خليت إمكان الكذب يتدخل (في البين) والعياذ بالله! فلا فوق للشهادة الإلهية على شهادة أهل التواتر، فإنّ ما يفيده من اليقين هذا.. يفيده ذاك، وما بقي من الاحتمال في هذا.. فهو ظاهر في ذاك، فلا حيلة لمن يؤمن بالقرآن العظيم.. إلاّ أن يرجع إلى مذهب أهل السنّة والجماعة، ويؤمن ببراءة جناب العزة عن إمكان الكذب، وبقية تقرير الدليل مثل التقرير السابق. فافهم واعلم. والله أعلم.

الدليل الثلاثون: قال ربّنا عزّ من قائل ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.

قال العلماء: إنّ كلام الباري في الدرجة النهائية من درجات الصدق والعدل، لا يتصوّر مثله في هذين الأمرين (الصدق والعدل).

في البيضاوي: بلغت الغايةَ أخبارُه وأحكامه ومواعيده صدقاً في الأخبار والمواعيد، وعدلاً في الأقضية والأحكام.

في «إرشاد العقل السليم»: المعنى أنّها بلغت الغاية القاصية صدقاً في الأخبار والمواعيد، وعدلاً في الأقضية والأحكام، لا أحد يبدل شيئاً من ذلك بما هو أصدقُ وأعدل، ولا بما هو مثله.

أقول وبالله التوفيق: صدق القائل درجات:

الدرجة الأولى: أن يحترز في الروايات والشهادات عن الكذب البتة،

ولا يُقرّ في المخاطبات أبداً كذباً يُضِرُّ بأحد، ولو كان بقدر الحمل على التصديق بخبر كذب، ولكن يستعمل الكذب مزاحاً؛ أو عبثاً بحيث لا يُضرّ بأحد ولا يصدّقه السامع، يقول مثلاً «أكل زيد مَنّاً من الطعام»، أو يقول «كان في المسجد مئآت ألوف من الناس»، فمثل هذا الرجل لا يُعدّ كاذباً ولا يكون آثماً ومردودَ الرواية، مع ذلك الخبر خلاف الواقع محض فضول وغير نافع، وإن كان دليل قاطع على أنّه ليس المراد حكاية الواقع[1] ولذا قال في الحديث[2]:

قال بعض أصحابه: فإنّك تداعبنا يا رسول الله! فقال: «إنّي لا أقول إلاّ حقّاً». أخرجه أحمد والترمذي بإسناد حسن؛ عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه؛ عن النبيّ ﷺ.

الدرجة الثانية: يحترز عن اللغو والعبث أيضاً، ولكن يُبدي في النثر أو النظم التخيّلات الشعرية، كما جرت العادة بالتشبيب في القصائد مثل قوله:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول

كلٌّ يعلم أن لا كانت هناك امرأة تسمّى سعاد، ولا كان كعب رضي الله تعالى عنه مفتوناً بها، ولا بانت هي عنه، ولا كان هو جريحاً قلبه لفراقها، إنّما هي تخيّلات شعرية، ولكنّها ليست لفضول بحت، بل تفيد تشحيذ الخاطر، وتشويق السامع، وترقيق القلب، وتزيين المقال، مع ذلك قال

---

(١) قال الإمام حجة الإسلام محمد الغزالي قدّس سرّه الغالي في منكرات الضيافة من كتاب الأمر بالمعروف من «إحياء العلوم»: كلّ كذب لا يخفى أنّه كذب، ولا يقصد به التلبيس، فليس من جملة المنكرات، كقول الإنسان مثلاً (طلبتك اليوم مئة مرة وأعدت عليك الكلام ألف مرّة) وما يجري مجراه ممّا يعلم أنّه ليس يقصد به التحقيق، فذلك لا يقدح في العدالة، ولا ترد الشهادة به (٢١ منه).

(٢) هكذا الأصل، والحديث أخرجه الترمذي: ١٩٩١، وقال حسن صحيح.

تعالى ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ فإنّه حكاية من غير محكي عنه، قيل: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ ﷺ.

الدرجة الثالثة: يتحرَّز عن ذلك أيضاً، ولكن يستعمل في المواعظ والأمثال أموراً ليس لها حقيقة واقعة كحكايات كليلة ودمنة وروايات منطق الطير، ....[1]، كلّ يعلم أنّ هذه الأقوال التمثيلية سيقت للوعظ والنصيحة، يُقصَد بها المنفعة الدينية، مع هذا مصداقها منعدم، ولذلك تقرّر أنّه كفر أن يقال للقرآن العظيم «أساطير الأولين» كما يدّعي الكفار اللئام في هذه الأيام، الأدعياء للإسلام، الأرقاء منذ قديم للضوء المستجدّ أن قصص آدم وحواء وأحاديث الشيطان والملك؛ كلُّها أساطير تمثيلية، لم يقصد بها حقيقتها.

الدرجة الرابعة: يجتنب اجتناباً كليّاً عن كلّ نوع من حكاية بغير محكي عنه، وإن وقع حكاية خلاف الواقع عن سهو وخطإ، **هذه الدرجة لأولياء الله خاصة**.

الدرجة الخامسة: يَعصِم الله سبحانه وتعالى عن صدور كذب حتّى عن سهو وخطإ، ولكن يبقى الإمكان الوقوعي، هذه **مرتبة أعاظم الصديقين**: «إن الله تعالى يكره فوق سمائه أن يخطىء أبو بكر الصديق في الأرض». رواه الطبراني في «المعجم الكبير» والحارث في مسنده، وابن شاهين في السنّة؛ عن معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه، عن النبيّ ﷺ.

الدرجة السادسة: أن يكون معصوماً من الله، ومؤيّداً بالمعجزات، فلا يبقى إمكان وقوعي للكذب، وإن بقي بالنظر إلى نفس الذاتِ الإمكانُ الذاتي، **هذه مرتبة الأنبياء والمرسلين**؛ صلوات الله عليهم أجمعين.

---

(١) بياض من الأصل.

الدرجة السابعة: حتّى الإمكان الذاتي للكذب ينعدم، بل تكون عظمته الجليلة وجلالته العظيمة نافية بالذات للكذب منافياً للغلط، ويستحيل عقلاً أن يحوم حول ساحة عزته غبار الكذب، هذه **نهاية درجات الصدق التي لا يتصوّر فوقها درجة**.

الآن الآية الكريمة تفيد أنّ صدق ربك بالأعلى، ومنتهى الدرجات العلى، فوجب أن يستحيل عليه صدور الكذب وخلاف الصدق، كما يستحيل عليه صدور الظلم وخلاف العدل بإجماع أهل السنّة، وإلاّ! فلا يكون الصدق الإلهي بلغ الغاية القصوى، فيكون فوقها درجة أخرى، هذا نفسه محال وخلاف للقرآن العظيم.

تنبيه: **أقول**: هناك فرق بين كون الدليل السمعي مناط الاستحالة؛ وبين كونه مظهراً للاستحالة!

الأوّل: يعني أنّ الاستحالة متوقّفة على صدق الآية.

يعني أنّ ورود الدليل صيّره محالاً، ولو لم يرد الشرع لأمكن عقلاً، هذه الاستحالة الشرعية.

ومحصل الثاني: أنّ اعتقاد صدق الآية متوقّف على تسليم الاستحالة. يعني: لو لم تسلّم الاستحالة العقليّة.. لم يصدق مفاد الآية، هذه هي الاستحالة العقليّة، هذه هي الطريقة التي توخاها الفقير (الشيخ أحمد رضا) في الأدلّة الثلاثة الأخيرة.

والغاية: أنّ الكلام يبتني على المقدّمات المسلَّمات، وهذا القدر لا يُخرج الدليل من كونه عقليّاً؛ كما لا يخفى.

خلاصة القول: أنّ الآيات «إنٌّ» للإثبات، لا أنها «لِمٌّ» للثبوت، والحمد لله مالك الملكوت.

هذه بحمد الله ثلاثون دليلاً، أحضرت عجالة، وكان المرجو من الله الزيادة لو أتيحت فرصة للاستقصاء ومع ذلك

درخانه ر كس ست يك حرف بس ست

حرف واحد يكفي إذا كان في البيت من يعي.

والله الهادي إلى الحقّ المبين، والحمد لله ربّ العالمين.

التنزيه الثالث في ردّ هذيانات إمام الوهابيّة[١]

يا معشر المسلمين! أمر هؤلاء المعتنين بنا في مجهلة خطرة، اتّخذوا شخصاً إماماً ببساطة، ورفعوه بزعمهم إلى السماء العليا، فإذا طرق سمعَهم أمر يخالفه ضَرِمت طبيعتهم، فما ظنّك بالقبول؟ إذا سمعوا صوتاً خفيفاً يعلوهم الغضب، وأجمعوا أن لن يسمعوا قبل أن يسمعوا بالآذان، وتحالفوا الفساد، فأن لا يقبلوا الصلاح مهما حاول الناس الإصلاح، مراعاة هذه العصبيات تضرب اليأس من الهداية، مع ذلك فأيّ محيد عن إظهار الحقّ!!

إنّما أقول لك ما اشتُرِط عليّ من البلاغ
سواء ضقتَ عن الكلام أم مللت!!!!

(١) **(التنبيه ضروري)** بغضّ النظر أنّ الردّ على إمامهم إمام الردّ، اشتدّت الحاجة إلى تحرير هذا التنبيه بالنظر إلى نفس الواقع من فتنة البراهين التي من أجلها ورد هذا الجواب الهادي إلى الصواب، لأنّ هذه القالة من هذه البراهين القاطعة ما أراد به أن يوصل إنّما جاء في حماية إمام الوهابية، وإلى هذا الرجل أشار في «الأنوار الساطعة» حيث يقول: «احديلوت جناب الباري بإمكان الكذب»، وحرَّر في البراهين القاطعة حماية له، وعن جمعية جاهلية: «لم يحدث مسألة إمكان الكذب أحد».

الآن إلى الفاحشة.. فأولاً مراعاة لإمامة وثانياً للحماية المشوبة بالخجل يلزم الملا الكنكوهي أن يحير جواباً عن هذا التنبيه أشدَّ اللزوم (بشرط أن لا يهتدي بعد الوقوف على هذه الرسالة القدسية بعلّة النجدية على النجدة والتهمة والمكابرة) إن استطاع، ويقبل أن يفعل قبل النفع في الصور، وليس هذا مقتضى الغيرة أن يهم بحماية الإمام.. وإذا سمعت زئير الأسد الضاري يولّي معرضاً عن الحماية وتخذل الإمام، وتقول إنّي سري منك إلى آخاف. والسلام. (٢١ منه).

لو رزقهم الله توفيقاً بقدر كذا أن يقلعوا هنيهة عن العصبية ومتابعة الهوى، القائل إمام الطريق والمعترض خصم الفريق، إذا صُرف النظر عن هذه الحيثيات، وأُذن لأذن الوعي بالسماع، وأُمر ميزان العقل بالوزن، فلماذا العدول عن اتّباع الحقّ بغير حقّ إذا كان القول صالحاً للقبول، وإلاّ فأنتم وإمامكم هو هو (جو باده آج بك بكام هى كل بهى درجام) أي: الخمر التي هي بالفم اليوم هي عينها غداً في الجام، في هذه الساعة القلائل لا يحصل شيء ولا يزول المتجمد الثابت من لون الإمامة.

يا روح الأخ! اعلم يقيناً أنّ الوبال من التعصب الباطل والإصرار العاطل شديد، لئن لم ينكشف عليك الأمر اليوم فالغد غير بعيد، والليل دون الغد، ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ﴾، ﴿هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾، ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ ٱلصُّبْحُ ۚ أَلَيْسَ ٱلصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾. في ذلك اليوم يكون جواب ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّآ﴾، وطعنة غير مأمونة من سهم قوله ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾، وكفة البلايا من سهم ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ النافذ في الكتب، الساعة مبكرة أفيقوا، وامسحوا عيونكم، وابغوا سبيلاً تبصرون الطريق، ها أنتم هؤلاء قد انطلقتم هل تنظرون على أثر من أنتم؟ على أثر الذي لم يَحْوِ بكم في مسألة واحدة «إمكان الكذب الباري» بل هذا بكم إلى ضلالات الخوارج، والروافض، والمعتزلة، والمريسية، والظاهرية، والكرامية وغيرهم من طوائف الضالّة.

بل أرداكم في مئآت من الخنادق من الضلالات القبيحة، ولم تشعروا بهذه المضلاّت، وهجمت غفلات شديدة في عين الفهم، وتزعمون أنّ مآل هذه المضلة الهدي، هيهات هيهات!! أين هداية. وأين هذا الطريق؟

إذا كـــان الغـــراب دليـــل قـــوم   سيهـــديهـــم طـــريـــق الهـــالكينـــا

لله! ارحموا حالكم قبل أن لا تغني المعذرة بقولكم ﴿رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾ وتبدأُ شدة الغضب من قوله ﴿لَا تَخۡتَصِمُواْ لَدَيَّ﴾ الكمد الذي يعلوهم ﴿إِذۡ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ﴾، ﴿رَبَّنَا ٱفۡتَحۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ قَوۡمِنَا بِٱلۡحَقِّ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰتِحِينَ﴾.

الفقير بعدما اتّخذ هذا التمهيد الحميد والتهديد الرشيد شفيعاً لنفسه.. يضع القدم في مجال القمال، ويقول وهو منطلق شيئاً لأصحاب الطباع اللطيفة والأسماع الثقيلة وسمات الغضب بالجبين ضعفاء البصر:

كهنى كوان سى كهتاهون احوال دل مگـر   درهى كه شان نازپه شكوه گـران نه هو

(أخبرهم بحال القلب، ولكنّي أخاف أن تثقل عليهم الشكوة).

يا أيها القوم! هذا الإمام الأوّل للوهابية الهندية، والمعلّم الثاني للطوائف النجدية، كان الأثير إليه الالتذاذ ببنت فكرته، يحكي السيل في جرية المتهوّر، ينطلق لسانه في استرسال، إذا تكلّم فأنّى يملكه أحد مهما حاول، حيثما توجّه من مسجد أو دير يبغض أن يدع بقية.

گـه بت شكنى گـاه بمسجد زنى آتش   از مذهب تو كافر مسلمان گـله دارد

حينما تهدم الصنم، وحينما تبلّغ النار بالمسجد.. كلٌّ من الكافر والمسلم يشتكي من مذهبك).

من أجل ذاك شيء يعدّ في بعض كتبه كفراً؛ وفي الآخر إيماناً، من كان اليوم ولياً فهو شيطان كامل، لأنتم النجد يرضى بعين ويسخط بأخرى. «في جناح داء وفي أخرى شفاءً»!! ما بالك تبعد النجح، ضع في يد كتاباً له يسمّى «صراط مستقيم»، وفي أخرى رسالته «تقوية الإيمان»! إن ردت

تصانيفه تمهيداً عظيماً، وهيّأ لها بحسب ظنّه كلّ شيء رويداً رويداً، الأمر الذي أورده الفقير مبيناً ومفصّلاً ومدلّلاً بالأدلّة في «البارقة الشارقة على المارقة المشارقة» المندرجة في المجلد الثالث (ذلك اليوم المجلد الثاني عشر بحمد الله) المسمّى بـ «العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية»، بدا له أن لن يتأتّى ذلك المطلب الذي قصده ما لم يبطل وجوب الصدق لله تعالى، لذلك قال بإمكان الكذب في رسالة «يكروزي»، وأبدى إثباتاً لهذه الدعوى السخيفة هذيانين بيتا ببطلانهما جهده في ألف سكرة ونزع.

الهذيان الأوّل لإمام الوهابية: لو كان كذبه تعالى محالاً، والكذب غير مقدور.. لم يكن قادراً على الكذب، وأكثر الناس قادرون على هذا، فقدرة الآدمي فاقت قدرة الله، وهو محال، فوجب أن يكون كذبه ممكناً[1].

أيّها المسلمون! حماكم الله شرّ المجون، لله! أمعنوا النظر وتأمّلوا بنظر الإنصاف في هذا الإغواء للعوامّ والطغوى التمام، ماذا في عقدة السمّ هذه من ملفات محتوية على السمّ.

---

(١) ما قاله علماء الدين من أنّ الكذب عيب والعيب محال على الله عزّ وجلّ يبدي حضرة إمام الوهابية خبثاً من نفسه هكذا فيقول:
قوله: ومحال لأنّه نقص، والنقص عليه تعالى محال.
أقول: إن كان المراد بالمحال الممتنع لذاته الذي لا يندرج تحت القدرة الإلهية، فلا نسلم كون الكذب لمعنى المسطور، لأنّه ليس خارجاً عن القدرة الإلهية عقد القضية غير المطابقة للواقع وإلقاءها على الملائكة والأنبياء، وإلاّ لزم أن تكون القدرة الإنسانية أزيد على القدرة الربانية، لأنّ عقد قضية غير مطابقة للواقع إلقاءها على المخاطبين داخل تحت قدرة أكثر أفراد الإنسان، نعم الكذب المذكور ينافي لحكمته فهو ممتنع بالغير، ولذلك يعدون عدم الكذب من كمالات الحق سبحانه... الخ.
بقية العبارة التي برمّتها شرارة تأتي خلال الهذيان الثاني (٢١ عفى الله تعالى عنه).

أوّلاً: خدع بأنّ الناس يكذبون، والإله يعجز عنه، فالقدرة الإنسانية تفضل قدرته تعالى، والحال أنّ في إيمان أهل السنّة الإنسان وأعماله وأقواله وأوصافه وأحواله تماماً مخلوقة بأجمعها لجناب الباري عزّ وجلّ.

قال المولى سبحانه وتعالى ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾.

وإنّما رزق الإنسان ضرباً من الاختيار للكسب، وإنّما تقع أفعال الإنسان كلُّها بقدرة المولى تعالى الحقّة، ما يملك الإنسان أن يطرف ويحرِّك جفنه بدون الإرادة والتكوين منه تعالى! ما كان من الإنسان من صدق وكذب وكفر وإيمان وطاعة وعصيان أو شيءٍ. فإنّما أوجده هو القدير المقتدر جلّ وعلا، وإنّما يقع عن عميم قدرته وعظيم إرادته، ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.

اس كا جاها هوا همارانه هوا

(أي: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن).

ما شئت كان وما تشاء يكون   لا ما يشاء الدهر والأفلاك

ثم وما أعظمها من مكيدة كاد بها الناس: أنّ فعل الله بمعزل عن القدرة الإلهية، هذا بخصوصه المذهب غير المهذب للأشقياء المعتزلة، وهو المردود المكذب به من القرآن العظيم.

ثانياً: أقول: سلوا هذا العاقل: الإنسان يقدر على أعظم كذب من نفسه؟ أم يقدر على أن يجعل الله أن ينطق بالكذب؟! ثم كون القدرة الإنسانية تفضل إنما ينافي لو كان الله غيرَ قادر على أن ينطق الإنسان بالكذب، ولو لم يقدر على كذب نفسه؛ فأنى كانت للإنسان قدرة على

كذب ذلك العزيز الجليل، حتى فضلت قدرته القدرة الإلهية، ولكن ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾[1].

ثالثا: حضرة المصنف لرسالة «يكروزي» سلَّم أن الكذب عيب ومنقصة، وتطرَّق العيب والنقصان إلى الباري محال عقلي من غير شك، وقد بينا في المقدمة لهذه الرسالة أن تسليم القدرة على المحال إلصاق عيب شديد بالله سبحانه وتعالى، بل إنكار لألوهيته، المعلم الشفيق لحضرات المبتدعين إبليس عليه اللعن.. علَّم قبل هذا البطل الدهلوي هذا الطلعَ المستجد العجز والقدرة[2].

المقتدى الأقدم لهؤلاء ابن حزم فاسد العزم فاقد الجزم؛ ظاهري

---

(١) **فائدة عائدة يجب ملاحظتها:**

أيها المسلمون! بيَّن أن كون القدرة تفضل معناه: أن هذا يقدر على شيء، وذلك لا يقدر عليه، لا أن ما قدر عليه هذا.. فهو داخل تحت قدرة ذلك، ولكن شيئاً آخر خرج عن قدرة هذا.. ولم يدخل تحت قدرة ذلك أيضاً، إنما يزعم مجنون أن قدرة هذا فاقت ذلك!! في هذه الصورة، ههنا شيئان: **الأول** الكذب الإنساني: هو داخل تحت قدرة الإنسان مجازا، ومقدور حقيقة لله.

والثاني الكذب الربَّاني: لا قدرة إنسانية على هذا ولا ربانية، ففي أي شيء فضلت قدرةَ المولى جل وعلا، والعياذ بالله.

الأمر أن الملا بغاية السفاهة والغباوة التي هي وسام لأهل البدعة!

تخيل أن الإنسان يقدر على كذب نفسه، ورأى بعد ما نطق بهذا اللفظ بعينه في جناب العزة أنه ينبغي له أيضاً القدرة على كذب نفسه، وإلا ما كان مقدور للإنسان لم يكن مقدور للرحمن، وأثمر الختم الإلهي أنه رأى في كلا الموضعين لفظة نفسه نفسه، ولم ير فرق المعنى أصلا، المراد في موضع بنفسه ذات الإنسان، وفي الثاني ذات الرحمن جل وعلا، ثم ما كان من شيء تحت القدرة الإنسانية، أنى خرج عن القدرة الربانية، ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ (٢١ منه).

(٢) على ما يتصف به الإنسان من عيب ونقصان ولزوم العجز إذا لم يقدر على ذلك.
(الأزهري غفر له).

المذهب ردي المشرب، فنبذ الأدب والإجلال لربه رأساً وراء ظهره، وهذىٰ في كتاب الملل والنحل: إنه تعالى قادر أن يتخذ ولدا، إذ لو لم يقدر. . لكان عاجزا.

تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا، ﴿ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾.

يقول سيدي عبد الغني النابلسي قدس سره القدسي في «المطالب الوفية». . بعد ما نقل عن ابن حزم قوله هذا:

فانظر اختلال هذا المبتدع، كيف غفل عما يلزم على هذه المقالة الشنيعة من اللوازم التي لا تدخل تحت وهم، وكيف فاته أن العجز إنما يكون لو كان القصور جاء من ناحية القدرة، أما إذا كان لعدم قبول المستحيل تعلق القدرة فلا يتوهَّم عاقل أن هذا عجز.

وقال فيه: وبالجملة فذلك التقدير الفاسد. . يؤدي إلى تخليط عظيم لا يبقى معه شيء من الإيمان؛ ولا من المعقولات أصلا.

وقال فيه: وقع ههنا لابن حزم هذيان بيِّنُ البطلان، ليس له قدوة ورئيس. . إلا شيخ الضلالة إبليس.

وفي «كنز الفوائد»: القدرة والإرادة صفتان مؤثرتان، والمستحيل لا يمكن أن يتأثر بهما، إذ يلزم حينئذ أن يجوز تعلقها بإعدام نفسها، وإعدام الذات العالية، وإثبات الألوهية لما لا يقبلها من الحوادث، وسلبها عن مستحقِّها جلَّ وعلا، فأيُّ قصور وفساد ونقص أعظم من هذا؟ وهذا التقدير يؤدي إلى تخليط عظيم وتخريب جسيم؛ لا يبقى معه عقل ولا نقل ولا إيمان ولا كفر، ولعماءة بعض الأشياء من المبتدعة من هذا صرَّح

بنقيضه، فانظر عماء هذا المبتدع، كيف عمي عمّا يلزم على هذا القول الشنيع من اللوازم التي لا يتطرق إليها الوهم.

لينصف المسلم عما أبدى العلماء على رديء المذهب هذا ابن حزم من تشنيعات، كم بقي منها عن هذا فاسد المذهب وعديم الحزم، ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ﴾، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي كَيۡدَ ٱلۡخَآئِنِينَ﴾.

رابعاً: أقول العزة للهِ: لو صدق هذا الدليل للملا الدهلوي لأمكن إلهان، وعشرة، وألف، وإلهة لا يحصون.. اسمع الوجه إذ تقرر (عند هؤلاء) أن الله قادر على كلِّ فعل يقدر عليه الآدمي، ومعلوم أن النكاح، ومضاجعة المرأة، وإيصال النطفة إلى الرحم تحت قدرة الإنسان، فوجب أن يكون الإله الموهوم للملاجي يستطيع أن يباشر هذه الأفعال، وإلا فضلت قدرة الآدمي قدرته!

وإذ تقرر هذا القدر فقد سلم إمام الوهابية الآفات التي من أجلها رأى أهل السنة اتخاذ الولد محالا، ورآها جائزة قطعا، ووراء ذلك استقرار النطفة وتولد الولد، فما المانع منه؟!! أيُّ ذلٍّ له وهوان بقي يحصل لهؤلاء التردد من أجله، بل أشد ما يُتعجَّب منه أن يبقى الإله عاجزاً بعدما يبلغ إلى هذا الحدِّ، فإن هذه أعمال يده خاصة، إذا كانت هذه الأفعال تقع في الدنيا كلها عن قدرته في حق الجميع بزعم الملا، أفيعجز عنها في حق زوجته، فإنما عدم التولد يكون بعدم استقرار النطفة، والله قادر على استقرارها، أو لأن المني لا يقبل العقد والانعقاد، أو لفساد في مزاج الرحم، أو لخلل الجن المانع من الولاد، وإذا كانت له الألوهية (بحسب زعمه) أفلا يستطيع أن يزيل هذه الموانع؟

على كل حال إذا تقرر أن الأمور السابقة ممكنة. . أمكنت التولد قطعاً، وولد الإله إنما يكون إلها، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾[1] فلزم إمكان إلهين قطعا، وإن تقرر الامتناع بالغير لمنافاة الغيرة، وإذا أمكن إله واحد أمكن ألوف مؤلفة، لأن قدرة الله لا تنتهي! ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم!!.

خامساً: في أي موضع وموضع يحرص الإله الموهوم للملا الدهلوي على أمد الآدمي، الآدمي يأكل، ويشرب الماء، ويتغوط، يبول، يقدر الآدمي على غض عينيه عن شيء لا يحب أن يرى، يجعل إصبعيه في أذنيه إذا شاء أن لا يسمع، يقدر الإنسان على إغراق نفسه في النهر، يحترق بالنار، يرقد على التراب، يتقلب على الشوك، يتحوَّل رافضياً وهابياً، غير أن المولى الموهوم للملا الملول يكون قادرا على جميع ذلك، وإلا لكان عاجزا وناقصا عن الإنسان في كمال القدرة.

أقول: المهم أنه نفض اليد على كل حال عن الألوهية، إن لم يستطع كان عاجزا بزعم حضرة الملا؛ والعاجز ليس بإله، وإن استطاع كان ناقصا؛ والناقص ليس بإله، وكان محتاجا؛ والمحتاج ليس بإله، وكان ملوثاً والملوث ليس بإله!! فظهر وبهر كالشمس والأمس أن هذا القول الأبتر للبطل الدهلوي، منجرٌّ حقيقة إلى إنكار الإله ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ والعياذ بالله من إضلال الشيطان.

ولكن سبحان ربنا إلهنا الحق منزه عن جميع العيوب، ومنزه لله اية عن

---

(١) حمله السُّدِّيُّ على الظاهر، وعليه هوَّل في تكملة المفاتيح والبيضاوي والمدرك وإرشاد العقل وغيرها، ولاشك أنه صحيح صاف لا غبار عليه، فأي حاجة إلى ارتكاب تأويلات بعيدة! (٢١ منه).

ضلال تهمة القدرة على المحال، العالم وأعيان العالم وأعراضه، والذوات والصفات؛ والأعمال والأقوال؛ والخير والشر؛ والصدق والكذب؛ والحسن والقبيح . . . كل ذلك صادر عن قدرته الكاملة وإرادته الأزلية، لا ممكن خارج عن قدرته، ولا قدرة أحد تساوي قدرته، ولا يليق بشأن قدوسيته القدرة على عيب ومنقصة ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ وسبحان الله بكرة وأصيلا، والحمد لله حمدا كثيرا.

ثم أقول: في ذهن الفقير أبحاث دقيقة كلامية على هذه الخمس في هذيانه المذكور، يطلب لذكرها مخاطَبٌ يصلح لفهم الدقائق، لا أولئك الذين مبلغ علم الأجلة والأكابر من بينهم سماع العبارة السهلة من «المشكاة» وغيرها وأخذ الإجازة والسند، فأنَّى تصل النوبة إلى الأذلة والأصاغر، أمرنا أن نكلِّم الناس على قدر عقولهم! والله الهادي وولي الأيادي.

الهذيان الثاني لمولى النجدية: يَعُدُّون عدم الكذب من كمالات حضرة الحق سبحانه وتعالى، ويمتدحون الله سبحانه وتعالى به، بخلاف الأخرس والجماد حيث لا يمتدحه أحد بعدم الكذب، وظاهر جدا أن صفة الكمال إنما هو أن يقدر أحد على التكلم بكلام كذب، ولا يتكلم بكلام كذب بناء على رعاية المصلحة ومقتضى الحكمة للتنزه عن شوب الكذب، إنما يُمتَدح ذلك الشخص بسلب عيب الكذب عنه؛ والاتصاف بكمال الصدق، بخلاف من أصبحت لسانه مأووفة، ولا يقدر على التكلم بكلام كذب، أو فسدت قوته المتفكرة، بأن لا يقدر على عقد قضية غير مطابقة للواقع، أو رجل كلّما تكلم بكلام صادق يصدر عنه الكلام المذكور، وكلما أراد أن يتكلم بكلام كذب ينقطع صوته، أو تصير لسانه مأووفة، أو

يسدُّ فمَه رجل آخر، أو يخنُق حلقومه، أو رجل حفظ عدة قضايا صادقة، ولا يقدر أصلاً على تركيب قضايا أخرى، وبناء على ذلك لا يصدر عنه كلام كاذب، هؤلاء الأشخاص المذكورون لا يستحقون المدح عند العقلاء.

وبالجملة عدم التكلم بكلام كذب ترفُّعاً عن عيب الكذب، وتنزُّهاً عن التلوث به... من صفات المدح والعجز عن التكلم بكلام كذب ليس من صفات المدح بأي وجه، أو مدحه أدون بكثير من مدح الأول. انتهى باللفظ الركيك المختل.

الحاصل من هذا التلميع الباطل والتطويل الذي لا تحته طائل: أن عدم الكذب (بالمعنى المذكور) من كمالاته سبحانه وتعالى ومدائح صفاته، وأن صفة الكمال التي تصلح للمدح أن يمتنع المتكلِّم عن التكلُّم بكلام كذب تنزُّها عن شوب العيب.. مع القدرة عليه؛ ملاحظا للمصلحة، لا أن لا تكون له قدرة على الكذب، لا يمتدح الأخرسَ والجمادَ أحدٌ بأنه لا يكذب، فلزم أن يكون كذبه تعالى مقدورا وممكنا!!.

أقول وبالله التوفيق: المفاسد والشنائع لهذا الهذيان شديد الطغيان خارجة عن العد، ولكني أوجه طعنات على هذا الاسترسال والانحلال عن التقيد حضرت في ذهني وبالله العصمة في كل حرف وكلمة..

السوط الأول: **أقول**: العزة لله، والعظمة لله، والله الذي لا إله إلا هو، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ لله انظروا هذا الظلم الشديد والضلال البعيد، إذ يقول في كل موضعٍ موضعٌ بلسانه للكذب عيب ولوث، ثم يزعم أنه ممكن في حق الباري عز وجل، ويوجِّهُ امتناعه عن الكذب بأنه حكيم يراعي المصلحة، لهذا يمتنع ترفُّعاً عن عيب الكذب، وتنزُّها عن التلوث به، يعني: يتجنب الكذب بملاحظة أن لا يتلوث بعيب ولوثه.

انظر! سلّم صريحا أنه يمكن تعيُّب الباري وتلوُّثه، لو شاء أصبح الآن ذا عيب ومتلوِّثا، ولكن هذا الأمر خلاف المصلحة، والحكمة من أجل ذلك يتحرَّز عنه قصداً ﴿ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾، وانظر من أول الأمر مبنىٰ العُتُوِّ، هذا الإملاء المقدوح من الملا المقبوح جاء ردا لهذا الكلام من الأئمة: أن الكذب نقص، والنقص على الباري محال!

جواباً عن هذا يقول: لا نسلم كونه محالا بالذات، بل إنه ممكن لهذه الأدلة (من كلا الهذيانين)، فما أظهره وأجلاه من تصريح أن ليس وصول الكذب فحسب بل وصول كل عيب ومنقصة إليه سبحانه وتعالى ممكن.

واها لهذا البطل! استأصل في نصف طرفة قطع دابر عقائد التنزيه والتقديس، تقرر بحسب زعمه أن يكون الكل من العاجز والجاهل والأحمق والكسلان والأعمى والأصم والأكن والأبكم ممكنا، وجاز الكل! من الأكل والشرب والتغوط والبول والمرض والوضع والسِّنَة والنوم، بل الموت ثم البعث بعد الموت!!.

وجملة القول: أنه بطل ألوف العقائد من أصول الإسلام التي لم يكن بيد المسلمين عليها دليل إلا أن العيب والنقص على المولى تعالى محال بالذات، وغدت دعاوى من غير بينة.

قد بيَّن الفقير تحت الدليل الأول ما لهذه المسألة من عظمة دينية، يتفرع عليها ألوف مسائل في ذات الباري وصفاته عز وجل، كما حصل إنكار الواحد هذه، طاحت تلك بأسرها، ثمة مضى من شرح المواقف: لا طريق لنا إلى معرفة الصفات سوى الاستدلال بالأفعال والتنزيه عن النقائص.

الآن هذا الطريق الثاني سددتَه بنفسك، أما الأول ـ يعني الاستدلال

بالأفعال: أن خلق هذه الأشياء العظيمة، وأودعها هذه الحكم ـ فلا جرم أن خالقَها بالبداهة عليمٌ وقدير وحكيم ومريد.

أقول: أولاً: هذا الاستدلال إنما يجري في صفات الكمال التي يتعلَّق بها الخلق والتكوين، من أين يأتي الدليل على الألوف الباقية من الصفات السلبية والثبوتية، مثلا كون المصنوع كذا بديعا ورفيعا لا يدلُّ أبدا على أن صانعها متَّصف أيضا بصفة الكلام وصفة الصدق، أو أنه منزه أيضا عن النوم والأكل والشرب.

ثانياً: دلالة الأفعال على الصفات إنما هي باعتبار أنها على حصولها دوال، لا أن حدوثها ممنوع أو زوالها محال، مثلا إنه لا بدَّ لصنع هذا النظام الحكيم والعظيم من العلم والقدرة والإرادة والحكمة، إلا أنه إنما يثبت بهذا ثبوتها عند الخلق، أما كونها من الأزل وبقاءها إلى الأبد فالدليل عنه ساكت.

وإن تنطلق إلى الدلائل السمعية أقول:

أولا: بعض الصفات متقدمة على السماع، فإثباتها بالسمع يستلزم الدور.

ثانيا: حتى السمع ورد في سلوبٍ وإيجابات معدودة، من أي وجه يتأتى ألوف المسائل سواها، مثلا لا تصريح في شيء من النصوص الشرعية بأن الباري سبحانه وتعالى منزه عن الأعراض والأمراض والبول والبراز، ما يثبت ذلك؟

ثالثا: حتى النصوص تدل على الوقوع أو عدم الوقوع، أنَّى يتعرَّف الوجوب والاستحالة والأزلية والأبدية، مثلا قوله تعالى ﴿بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ وقوله تعالى ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ يثبت به من غير شك أن له علما وقدرة،

متى أنتج هذا أن ذلك من الأزل، يدوم إلى الأبد، وأن زوالهما عنه سبحانه وتعالى محال، كذلك قوله ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾، ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾.. إنما يحصل من ذلك دلالة قطعية، إنما المحصل من ذلك أنه لا يأكل ولا يشرب ولا تأخذه سِنة؛ لا أن ذلك ممتنع!!

أجل؛ ما كان الذي يدلُّ على كلِّ ذلك دلالة قطعية، والذي ينطلق على كل هذه الدعاوى من الأزلية والأبدية والوجوب والامتناع على أتمِّ وجه، والذي يأخذ العهدة صدقا بالمرة لإثبات ألوف مسائل الصفات الثبوتية والسلبية، والذي يُلقِم حجرا ثقيلا في فم الخصم الواعي غير المجنون والمدهوش بغتة.. إلا المسألة الدينية اليقينية العقلية البديهية الاجماعية الإيمانية القائلة بأن العيب والمنقصة على الباري تعالى محال بالذات، وإذ قد انفلتت هذه عن يد، ذهب الكل!!

الآن لا دين ولا نقل ولا إيمان ولا عقل، إنا لله وإنا إليه راجعون، ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾!!.

ألا إن هذا نداء عام على الوهابية النجدية؛ ليخبروا هنيهة بعد إذ سلَّموا أن هذا الهذيان ـ أعني إمكان الكذب ـ لمولاهم المسلَّم وإمامهم المقدَّم ثابت، معبودهم منزه عن البول والبراز أم لا؟ حاش لله! أما الامتناع فهو الامتناع حتى عدم الوقوع يعسُر دفعه، فإنه لا ذكر له في موضع من القرآن والحديث، ولا الأفعال الإلهية دليل على نفيه، ولئن رجعوا إلى إجماع المسلمين، ولا شكَّ أنه إجماع!! ولكن يا روح الأخ! إنما قلنا هذا مجمعين على أنه عيب، وتنزُّه الله سبحانه وتعالى عن العيب إيمانٌ لكل مسلم، فلا يجوِّز مسلم قطعاً هذه الأمور، ومتى تقرر (عند الوهابية) أن التلوث بالعيب ممكن، فأيُّ مستند بقي يثبت به الإجماع، أفتثبتونه بالنقل

والرواية!! حاشا! نقل الإجماع على ذلك دعه في طرف، لا ذكر لهذه المسألة في الكتب سلفا وخلفا!! إن قلتم وقوع البول والبراز يتوقَّف على آلات جسمانية تنزه عنها جناب الباري.

فأولاً: أيُّ دليل على استحالة تلك الآلات على الذات العلية من حيث كونها آلات أو أجزاء ذات.. غيرُ وجوب تنزهه سبحانه وتعالى عنها، وقد سبق أن مولاكم وإمامكم ضيع هذا.

ثانيا: التوقف ممنوع، فإنه قد ثبت له كلام وسمع وبصر.. من غير آلات من لسان وحدقة وصماخ أذن، كذلك فما المانع من البول والبراز من غير آلات، على نحو ذلك يلزم مئآت الألوف من المكفرات التي لا مفرَّ منها إلى يوم القيامة، بعد إذ سلَّمتم من إمامكم ذلك البهتان من إمكان الكذب، ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾.

وقد شاهد المسلمون، أي سم زرع إمام هذه الطائفة التالفة وسيدها المدعي للإسلام، وماذا ضيع، وكيف أغرق مئآت الألوف من عقائد الإسلام، وكيف فتح بابا لألوف كفر شنيع وضلال فظيع لا يسند أبدا إذا اعتقد مذهبه، ثم الدعوى منهم بأنا نحن الموحِّدون في جميع العالم والناس فإنهم مشركون!! سبحان الله! هذه الدعوى من هذا الفم، أيا عابدا لإله ناقص ملوث! بأي فم تقول لإله موهوم خرقته حضرة الحق سبحانه! سبحان الله! إنما يستحق بحسب زعمك أن يقال له سبحانه من أمكن فيه عيوب الدنيا كلها وخباثاتها!! العزة لله! إني أبرأ إلى ربي الملك السبوح القدوس العزيز المجيد العظيم الجليل بألف نفس ومئة ألف نفس من معبودٍ لك، ذي عيب متنجس مختلق، ومن كل العابدين له.

أيها المسلمون؛ قَسَم بعزة ربكم وجلاله، معبودكم الحق جل وعلا هو

ذلك الطيب المنزه السبوح القدوس الذي جميع الصفات الكمالية واجبة له للذات أزلا وأبدا، ومحال عليه أصلا التلوث بعيب جزماً قطعا بالذات، قدرته المقدسة بريئة منزهة عن تلك الشناعة النجسة، تعالى أن تحصل له معاذ الله مقدرة على تعييب نفسه وجعله ناقصا ﴿ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾.

كان هذا المولى الموهوم للملا الملوم الذي له مقدرة على العيوب والفواحش، ولكنه يمتنع حياء وملاحظة للناس أو خوفا من قهر إلهنا الحق وغضبه ﴿ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴾، ﴿ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴾.

يا أيها السفيه الملوم الكذوب الظلوم! الألوهية والمنقصة معا في أعلى درجة من التنافي، إنما الإله من كانت له جميع صفات الكمال واجبة لذاته، فتجويز اتصافه بعيب يعني تجويز زوال الألوهية، فأنى يظل إلها ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾.

يُنقَل عن قريب إن شاء الله تعالى من التفسير الكبير: أن تسليم إمكان الكذب للباري تعالى إنما يعني أن ألوهيته ممكن الزوال، لا أظن أيَّ كافر صرَّح مثل هذا المتهور (أعاذ الله المسلمين) أن العيوب واللوثات تجوز على الله، ولكنه يمتنع عنها سبيل الرفع إبقاء على المشيخة، صدق الله ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴾، ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴾ (والعياذ بالله سبحانه وتعالى).

ثم **أقول**: طرفة لهو! ذلك الإيمان من معلم الطائفة بجواز كل عيب، وأتباعه أصحاب هذه الطائفة متعبون عبثا «إذ تعرضوا في غير موضع لمؤلف «الأنوار الساطعة» مولانا عبد السميع الذي رد على رشيد أحمد الكنكوهي وتلميذه خليل أحمد الأنبيتهوى القول بإمكان كذب الباري في براهين قاطعة» وعرضوا به قائلين: إنما هذا اتخاذ عجز الباري تعالى عقيدة

خلافا لسائر الأمة دأب لقادة المؤلف (مولانا عبد السميع) في الدين، والمؤلف لا يبدي الأسف على هذا. خاطرك على البيت! هناك قدوة الطائفة تعهد بتجويز العجز والجهل والظلم والبخل والسفه والهزل وغيرها من جملة العيوب والنقائص. ثم بفرض الغلط، لو سلم أحد العجز في موضع، فبماذا أخل على حسب إيمان إمامكم[١] وأيّ ظلم ارتكب لو استلم طلعة من حديقة إمامكم، وسلم أمراً جاز على الله على منهج إمامكم ما هو أشنع منه بألف ألف درجة، ولكن إمامكم الذي آمن بكون الإله ذا عيب ناقصاً متلوثاً متنجساً، لا هو يستأهل أن يتأسف من مقالته، ولا هو خلاف للأمة، هذا فهم قادتكم في الدين، ما أسوأ هذه الطائفة المسكينة حالاً من جراء هذا الإمام، والعياذ بالله.

ثم **أقول**: وأشدّ من هذا ظلماً وحيفاً التناقض الصريح، إمام الطائفة يجوِّز على الله العيب والتلوث بملىء فيه، ثم يجاهر بنفس فيه، لو عجز عن الكذب انتقصت قدرته، نعم أيُّ آفة تقع لو انتقصت، إذ قد جاز ألف عيب، فليجز هذا أيضا[٢]، جعلنا الله في عياذ من الإضلال، آمين آمين بجاه سيِّد الهادين، ومحمد الصادق الحق المبين، صلوات الله تعالى وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

السوط الثاني: أقول وبالله التوفيق: أيها المسلمون حاشا الله! لا تحسبوا أن تلوث الباري عز وجل بالعيوب والنقائص.. إنما هو جائز فحسب عند هذا الرجل؛ كلا بل يرى الله سبحانه وتعالى ناقصاً بالفعل

---

(١) وانتظر ما سنلقي عليك أن السفيه قائل بالإمكان الوقوعي بالوقوع؛ لا بمجرد الإمكان الذاتي. (٢١ منه سلمه الله تعالى).

(٢) ولا تنس ما أشرنا إليك (٢١منه).

ويقتصده بعيد أعني الكمال الحقيقي، أيها المسلمون! الكمال التحقيقي أن تكون نفس الذات لصاحب الكمال ذلك مقتضية لجميع الكمالات ومنافية للوثات، ومَن كان كذلك كان كل عيب ونقصان محالاً عليه ذاتياً قطعاً، فإن ارتفاع مقتضى الذات عن الذات أو محالاً لاجتماع الذات بالمنافي للذات كلاهما بَدَهيُ الامتناع قطعاً!! ونحن ـ معاشر أهل السنة ـ نعتقد ربنا كذلك من غير شك، وذلك المستوجب للكمال الحق كذلك من غير شك، هذا الرجل إذ جوز على ذلك العزيز الجليل العيب والنقصان، لم ير الكمالات مقتضاة للذات، فكان (بحسب زعم ذلك الرجل) خالياً عن الكمال الحقيقي بالفعل، وناقصاً حقيقة، وفاقداً للمرتبة العالية، اليوم تدعو هذه الطائفة التالفة أنفسهم موحِّدين وأهل السنة مشركين، إثبات الكمالات الواجبة للذات لله عز وجل شرك فيما يزعمون، لأن لفظ الوجوب يكون مشتركاً (بين الله وبين ما سواه)، وإن كان غير خافٍ الفرقُ بين الوجوب بالذات والوجوب للذات على ذلك الطفل في المكتب، الذي يعلم حالة الأربعة والزوجية، ولذلك لم تجعل هذه الفرقة الضالة تبعاً للكرامية الكمالات الإلهية مقتضاة للذات، فكما أن المعتزلة نفوا الصفات تحرّزاً عن تعدد القدماء، وسموا أنفسهم أصحاب التوحيد.. كذلك هذه الطائفة الجديدة فراراً عن اشتراك لفظ الوجوب ارتكبت نفي مقتضى الذات، وخرقوا لأنفسهم اسم الموحّد، وفي ذلك أقول:

خَسِــرَ الــذِيــنَ بِــالِاعْتِــزَا لِ وَبِــالتَــوَحُّــد جَــاءُوا
ذَا أَهـــلُ تَـــوحِيْـــدٍ وَذَا كَ مُـــوَحِّـــدٌ عـــواءُ!!!!!!
نِعْـــمَ القُلُـــوبُ تَشَـــابَهَـــتْ فَتَنَـــاسَـــبَ الأَسْمَـــاءُ!!!

تنبيه نبيه: إذ قد علم الأستاذُ القديمُ إبليسُ الرجيمُ عليه اللعن الجهولَ

السفيهَ هذه المهلكة من نقصان الباري وتلوثه بالعيوب. . فقد دلّهُ على طريق إلى ترقٍّ في الضلال وشدة النكال في كتاب آخر سماه «إيضاح الحق» (وإنما هو إفصاح الباطل) يعني: فقد أفصح بغاية توجه أن مسائل التقديس والتنزيه التي أجمع عليها أهل السنة والجماعة من قبيل البدعات الحقيقية، وهذه العبارة الخبيثة لهذا الجريء المتهور فيما يلي: «تنزيهه تعالى عن المكان والزمان والجهة، وإثبات رؤيته بلا جهة ومحاذاة، والقول بصدور العالم على سبيل الإيجاب، وإثبات قدم العالم ونحوه، كلُّ ذلك من قبيل البدعات الحقيقية، إن عَدَّ الاعتقادات المذكورة صاحبُها من جنس الدينية. اهـ ملخصاً.

انظروا! كيف حرر من غير خوف أن هذه التنزيهات والتقديسات لله عز وجل واعتقاده منزهاً عن الزمان والمكان والجهة، واعتقاد رؤيته تعالى بلا كيف حقاً، كلُّ ذلك بدعة حقيقية، حق (بحسب زعم إمام الوهابية) إذا كان تجويز كل عيب ولوث على الله سنة ملعونة من إمام النجدية، فمن الطبيعي أن يكون تنزيه ذلك العزيز المجيد جل مجده وتقديسه بدعة حقيقية في شريعة الوهابية. . . . .

حتى المشركون كانوا يقولون لدين الإسلام بدعة ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِي ٱلْمِلَّةِ ٱلْآخِرَةِ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ﴾!! دع هذا إلى ههنا[1]، إنما كان ما ذكر بدعة محضة وراء ذلك ارتقت النشوة من خمير الضلالة بعد ما اشتدت، فتعدّت إلى الكفر حيث عدَّ ما ذكر من تنزيه الله تعالى وتقديسه وكون رؤيته جل وعلا بلا جهة وبلا مقابلة مقروناً مع اعتقاد قدم العالم وكون الخالق مسلوبَ الاختيار، وجعل ذلك مشتركاً مع هذه المسائل الخبيثة التي هي

---

(١) (أي ما ذكر من الزمان والمكان حتى انتهى إلى الرؤية).

كفر محض بإجماع المسلمين في حكم واحد ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

السوط الثالث: أقول وبالله التوفيق: لاحظوا جهالة وضلالة أخرى للسفيه السحيق، ينطلق مسلّماً بنفسه أن الصدق من الصفات الكمالية لله عز وجل حيث قال «هذه هي صفة الكمال»، ثم يزعم أنه أمر اختياري إذ اختاره الباري تعالى مع قدرته على عدم الصدق (الكذب) مراعاة للمصلحة على سبيل الترفع.

الصفات الكمالية لله عز وجل عند أهل السنة ليست عن قدرته تعالى، ولا عن قدرة أحد، بل واجبة ولازمة لذاته تعالى باقتضاء نفس الذات من غير توسط قدرة واختيار، وليست مصنوعة له سبحانه وتعالى، وعدمها ليس تحت قدرته، جميع كتب الكلام مشحونة بالتصريح بذلك، ولعل تلك الأحاديث والآثار التي أفادت أن من اعتقد الكلام الإلهي عن اختيار إلهي كافر قرعت أذنك، وليس عجيباً أن أذكر بعضاً منها، وإني لفي حيرة في هذا المحل من أمر هذا الجريء المتهور كيف ألزمه، إن قلت كون الصفات الكمالية غير اختيارية وكون عدمها ليس مقدوراً للباري عز وجل مسألة إجماعية عند أهل السنة، فمن يمنع لسانه من أن يقول: إن جميع أئمة أهل السنة كانوا مبتدعة، كما قد سمّى فيما حرر بالأعلى مسائل التنزيه والتقديس الإجماعية بدعة حقيقية، وإن أقمت الدليل بأن كون صفات الكمال اختيارية وعدمها تحت القدرة يستلزم العيب والمنقصة، إلا إذا كان الكمال اختيارياً، فسواء حصل أو لم يحصل، فجاز العيب والنقصان أيضاً، ولم يجب أن يكون المولى سبحانه وتعالى موصوفاً بصفات الكمال، لئن أقمت الدليل بهذا فهو عين المذهب لهذا السيء المشرب، فقد حرر بصراحة أنه يمكن أن يحصل في الباري عز وجل

العيب واللوث، غير أني أقول لأتباعه: فتِّحوا عيونكم، وانظروا! أيّ معتزلي كرامي اتخذتموه إماماً يردّ العقائد الإجمالية لأهل السنة والجماعة بصراحة، ثم لا يكون منكم أن تقولوا: (نحن أهل السنة)!!؟

تنبيه نبيه: حضرة الشيخ (إمام الوهابية) لم يكتب أنّ الصفات الكمالية للباري جلَّ وعلا اختيارية بالنسبة إلى صفة الصدق فقط، بل صرَّح به أيضاً في مسألة العلم الإلهي، كتب جليّاً في كتابه المسمّى بـ«تقوية الإيمان» الذي هو تفويت الإيمان حقيقة (يسمُّون الزنجي الأسود كافوراً على العكس): «كون تعرّف الغيب تحت الاختيار بأن يعرفه متى شاء إنما هو شأن الله».

حاشا لله! بهتان صريح على الله عز وجل، لاحظوا أنَّه أقرَّ ههنا جهاراً أنَّ الله يحصِّل العلم لو شاء، ويظل جاهلاً لو شاء، حبّذا إيمانك بالله، في مذهب أهل السنة علمه سبحانه وتعالى بكلِّ شيء أزلاً وأبداً لازم لذاته المقدسة، فلا هو عن إرادة واختيار لأحد ولا حصوله أو زواله تحت المقدرة لأحد.

أيها الأتباع! عدُّوا هنيهة الضلالات لإمام الطائفة واستلموا تحفة لإمامكم المعظم من إمامنا الأعظم لنا معاشر أهل السنة والهمام الأقدم إمام الأئمة سراج الأمة الإمام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه من قوله قال في «الفقه الأكبر»: صفاته تعالى في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة، فمن قال إنها مخلوقة أو محدثة، أو وقف فيها، أو شك فيها.. فهو كافر بالله تعالى.

أقول: إنما الوجه لهذا أن الصفات مقتضاة للذات، فكونها حادثة وقابلة للفنا، يستلزم حدوث الذات وقبولها للفتا، وهذا عين الإنكار للذات.

السوط الرابع: أقول وبالله التوفيق: كان الصدق الإلهي اختيارياً،

والقرآن العظيم قطعاً كلام الله الصادق . . وجب أن لا يكون الكلام المجيد مقتضي ذات الله تعالى، وإلا! لكان القرآن لازم الذات، والصدق لازم القرآن، ولازم اللازم لازم وكون اللازم اختيارياً باطل بداهةً، وهذا إجماع من المسلمين أن ما كان سوى الذات ومقتضى الذات حادث كله ومخلوق، فثبت بالدليل القطعي أنه يلزم إمام الوهابية أن يعقد القرآن العظيم مخلوقاً، روى في ذلك من أحاديث عبد الله بن مسعود[١]، وعبد الله بن عباس[٢]، وجابر بن عبد الله[٣]، وأبو الدرداء[٤]، وحذيفة بن اليمان[٥]، وعمران بن حصين[٦]، والرافع بن خديج[٧]، وأبو حكيم الشامي[٨]، وأنس بن مالك[٩]، وأبو هريرة[١٠] العشرة من الصحابة الكرام أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال لمن يقول بأن القرآن المجيد مخلوقٌ: كافر، ولكن لأئمة المحدثين كلاماً شديداً في هذه الأحاديث[١١] لذلك

---

(١) الشيرازي في الألقاب والخطيب ومن طريقه ابن الجوزي بوجه آخر . (٢١ منه).

(٢) أبو نصر السجزي في الإبانة عن أصول الديانة . (٢١ منه).

(٣) أخرج عنه الخطيب . (٢١ منه).

(٤) الديملي في مسند الفردوس . (٢١ منه).

(٥) الشيرازي في الألقاب والديلمي في مسند الفردوس بوجه آخر . (٢١ منه).

(٦) الديلمي من طريق الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه . (٢١ منه) .

(٧) كالذي قبله . (٢١ منه سلمه الله تعالى).

(٨) روى عنه الخطيب . (٢١ منه).

(٩) الديلمي وهو عند الخطيب بوجه آخر . (٢١منه).

(١٠) ابن عدي في الكامل . (٢١منه).

(١١) البيهقي في الأسماء والصفات، أسانيده مظلمة، لا ينبغي أن يحتج بشيء منها، ولا أن يستشهد بها، ابن الجوزي في الموضوعات: موضوع، الذهبي في الميزان، والحافظ في اللسان، والسخاوي في المقاصد: باطل، القاري في المنح: لا أصل له، السيوطي في اللآلىء: فما رأيت لهذا الحديث من طب (٢١ منه سلمه ربه).

اسمعوا الآثار وأقوال الصحابة الكرام والتابعين العظام والأئمة الأعلام عليهم رضا المنعام:

القول الأول إلى القول العاشر: روى الإمام اللالكائي في كتاب السنة بسند صحيح:

أنبأنا الشيخ أبو حامد بن أبي طاهر الفقيه، أنبأنا عمر بن أحمد الواعظ، حدثنا محمد بن هارون الحضرمي، حدثنا القاسم بن العباس الشيباني، حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، قال: أدركت تسعة من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقولون: من قال القرآن مخلوق فهو كافر.

(**القول الحادي عشر**) روى البيهقي في كتاب الأسماء والصفات؛ عن الإمام جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه وعن آباءه الكرام، أنَّه كان يقول لمن اعتقد خلق القرآن: إنَّه يقتل ولا يستتاب.

(**القول الثاني عشر**) وفيه نقل عن الإمام ابن المديني: إنَّه كافر.

(**القول الثالث عشر**) وفيه روي عن الإمام مالك: كافر فاقتلوه.

(**القول الرابع عشر**) وروي عن يحيى بن أبي طالب في جزء الفيل: من زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر.

ذكر هذه الأربع الإمام السخاوي في المقاصد الحسنة.

(١٥) وقال ابن الإمام أحمد في كتاب السنة: (من قال القرآن مخلوق).. فهو عندنا كافر، لأن القرآن من صفة الله.

(١٦) قال الإمام عبد الله بن المبارك: من قال القرآن مخلوق.. فهو زنديق.

(١٧) قال الإمام سفيان بن عيينة: القرآن كلام الله، من قال مخلوق. . فهو كافر.

(١٨) وذُكر عند عبد الله بن إدريس ناس يقولون بخلق القرآن، ويسمون أنفسهم موحدين، قال: كذبوا ليس هؤلاء بموحدين، هؤلاء زنادقة، من زعم أن القرآن مخلوق فقد زعم أن الله مخلوق، ومن زعم أن الله مخلوق، فقد كفر، هؤلاء زنادقة.

(١٩ إلى ٢١) قال وكيع بن الجراح ومعاذ بن معاذ ويحيى بن معين: من قال القرآن مخلوق فهو كافر.

(٢٢) قال ابن أبي مريم: من زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر.

(٢٣ و٢٤) قال شبابة بن سوار وعبد العزيز بن أبان القرشي: القرآن كلام الله، ومن زعم أنه مخلوق فهو كافر.

(٢٥) قال الإمام يزيد بن هارون: والله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم عالم الغيب والشهادة، من قال القرآن مخلوق فهو زنديق. أورد هذه الأواخر في الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية للعلامة النابلسي.

(٢٦) قال سيدنا الإمام الأعظم رضي الله تعالىٰ عنه في الوصايا: من قال إن كلام الله مخلوق فهو كافر بالله العظيم.

(٢٧) قال الإمام فخر الإسلام: قد صح عن أبي يوسف أنه قال: ناظرت أبا حنيفة رحمه الله تعالى في مسألة خلق القرآن، فاتفق رأيي ورأيه على أن من قال بخلق القرآن فهو كافر.

(٢٨) قال الإمام مولانا علي القاري بعد نقله الكلام المذكور في شرح الفقه الأكبر: صح هذا القول أيضاً عن محمد.

(٢٩ و٣٠) في الفصول العمادية، ونقلاً عنها في الفتاوى العالمكيرية: من قال بخلق القرآن فهو كافر. . الخ.

(٣١) في الخلاصة: معلم قال: تا قرآن آفريده شده است ينج شنبى نهاده شده است يكفر. . . الخ.

(٣٢) وفي خزانة المفتين: من قال بخلق القرآن فهو كافر، سئل نجم الدين النسفي عن معلمة قالت: تا قران آفريده شده است سيم ينج شنبى استادنهاده شده است، هل يقع في نكاحها شبهة؟ قال: نعم، لأنها قالت بخلق القرآن.

أيها المسلمون! هذه ثنتان وثلاثون فتوى للصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين وعلماء الدين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، تتعلق بقول واحد فحسب لإمام الوهابية. يلزمه بها الكفر(١)، ما ظنك بأقوال كثيرة مثل ذلك أو أشنع منه. اللهم إنا نسألك الختام على الإيمان والسنة، آمين آمين يا عظيم المنة.

كانت هذه الأسواط الأربعة خاصة، ليَظْهَر كم من ضلال ارتكبه مولى النجدية في هذا القول الواحد من أفكار المعتزلة والكرّامية، وكيف كذَّب العقائد الإجماعية لأهل السنة، وإلى أيّ مدى أوصل الإهانة وإساءة الأدب في الحضرة الإلهية، إذ قد حصل الفراغ عن تفضيل المستدَل(٢)، فلننطلق بتوفيقه تعالى إلى تذليل الدليل، يعني: اسمعوا ردّاً بليغاً لما عرض من أغلوطة خادعة في الهذيان الثاني في إمكان كذب الباري، ألق

---

(١) ليحمدوا أن المحققين فرقوا بين اللزوم والالتزام، ثم ألا يكفيه ما في هذا من خسار كامل وبوار تام، والعياذ بالله ذي الجلال والإكرام. (٢١منه).

(٢) بفتح الدال الدعوى.

هنيهة نظرة أخرى على تقريره للأغلوطة ليتجدد تذكرّه، كان المحصل من ذلك الكلام غير المنتظم أن عدم كذب الباري تعالى من صفات الكمال الذي يمتدح به(١).

وإنَّما صفة الكمال التي تصلح للمدح أن يتنزه عن الكذب مع القدرة عليه، وأيّ مدح في عدم الكذب لو لم تكن القدرة أصلاً، لا يمدح أحد حجراً بأنه لا يكذب، كذلك لا يُمدَح من أراد الكذب ولكن عجز عن النطق به لمانع عقلاً.

الآن هاك بتوفيق الله تعالى نقوضاً إجمالية، ثم أبشر بدفع الأغلوطة والله الهادي وولي الأيادي.

السوط الخامس: قال الله عز وجل: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾ وقال: ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا﴾، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ﴾.

أقول: حمد المولى عز وجل نفسه في هذه الآيات بعدم الظلم، ألا يا أيُّها الملأّ!(٢).

---

(١) (أقول كفى بقدر كذا دفعاً لهذيان هذا الأحمق برمته في التنزيه الثاني تحت الدليل الرابع والعشرين من أنه محال على الله عز وجل كل شيء حال الكمال وإن لم يكن نقصاً، جليٌّ أنه لا يتأتى مدح بنفي الكمال، إنَّما المدح بنفي ما ليس بكمال، وكل ما ليس بكمال فهو على الباري عز وجل محال، لئن كان الإيمان قائماً فهذان الحرفان كفاية (٢١ منه).

(٢) (بحمد الله هذا النقيض البديع الرفيع يحوي كل التقرير الفظيع للملأّ الشنيع الذي لا يُبقي حرفاً من هذياناته، دع ذلك التقرير غير المنتظم نُصب عينيك وانطلق وأنت تقول ظلم إلهي ليس بمحال وإلاّ لزم أن تزايد القدرة الإنسانية على القدرة الربّانية، لأن الظلم والجور تحت مقدرة أكثر الناس، إلا أنّ الظلم خلاف الحكمة فكان ممتنعاً بالغير، لذلك يَعُدُّون عدم الظلم من كمالات حضرة الحق سبحانه وتعالى، ويمتدحونه به، بخلاف الشجر والحجر، فلا يمدحهما أحد بعدم الظلم، وظاهر أن صفة الكمال هي أن تكون له قدرة على الظلم، ولكن لا يظلم رعاية للمصلحة ولمقتضى الحكمة ترفُّعاً عن التلوُّث بالظلم، وبالاتصاف بكمال العدل =

أرأيت من لا يقدر على الظلم، ماذا يعني مدحه بأنه ليس بظلاَّم كذلك أثن على الحجر بأنه لا يظلم، كذلك والي إقليم يريد ظلماً ولكن خوف الملك يحول دونه لا يُمدَح عقلاً، فلا جرم أن تعتقد الله عز وجل قادراً على الظلم، سبحان الله! ماذا يُستَبْعَد منك إذ سلّمت له تعالى القدرة على الكذب وغيره من كل عيب وشين، فأيّ ظلم في تجويز الظلم، ولكن افهم بقدر كذا، أنَّ الظلم هو التصرف في ملك الغير بغير حق، إن اتخذت الباري سبحانه وتعالى قادراً على الظلم، فسلِّم أولاً أن بعض الأشياء خارجة عن ملكه، وأنه ملك للغير بالاستقلال، ها أنتم تسمُّون المسلمين المشركين زوراً وبهتاناً بسلاطة الألسن، كونوا أنفسكم كفرة مشركين راسخين، قال تعالى: ﴿ لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾، وقال تعالى: ﴿ قُل لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُل لِّلَّهِ ﴾ وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾.

ولذلك إجماع أهل السنة والجماعة قطعي دائم على أن صدور الظلم عن الباري جلَّ مجده غير ممكن.

في شرح الفقه الأكبر: لا يوصف الله تعالى بالقدرة على الظلم، لأن

= بخلاف من تعطّلت أعضاءه وجوارحه حيث لا يستطيع أن يظلم، أو فسدت قوته المتفكرة فعجز عن فهم معنى الظلم وقصده، أو يصدر عنه الحكم بالعدل إذا حكم بالعدل، وينقطع صوته إذا أراد الحكم بالظلم، أو لا ينطلق لسانه، أو يَسُدُّ فمه أحد أو يخنقه، أو إنَّما يحكم بالتلقن من أحد ولا يعرف أن يحكم بنفسه، والملقن إنَّما يعلمه الأحكام بالعدل والإنصاف، لذلك لا يصدر عنه الظلم، هؤلاء الناس ليسوا بأهل للمدح عند العقلاء، وبالجملة إنَّما صفة المدح أن لا يظلم ترفُّعاً عن عيب الظلم وتنزهاً عن التلوث به، ولا شيء له من المدح إذا عجز، أو مدحه أدون بكثير من مدح الأول انتهى.

لاحظوا! النقض إنما يقال لما لا يذر شيئاً ولو بقدر الاسم. والله الموفق. (٢١ منه سلمه).

المحال لا يدخل تحت القدرة، وعند المعتزلة: إنه يقدر ولا يفعل.

في البيضاوي والعمادي وغيرهما من التفاسير: يستحيل صدوره عنه تعالى. اهـ مخلصاً.

في تفسير روح البيان: الظلم محال منه تعالى.

في التفسير الكبير: الذي يدل على أنَّ الظلم محال من الله تعالى: أن الظلم عبارة عن التصرف في ملك الغير[1]، والحق سبحانه لا يتصرف إلا في ملك نفسه، فيمتنع كونه ظالماً، وأيضاً الظالم لا يكون إلهاً[2]، والشيء لا يصح إلا إذا كانت لوازمه صحيحة، فلو صح منه الظلم لكان زوال إلاهيته صحيحاً وذلك محال. اهـ ملخصاً.

وكتب فيه تحت قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ الآية: الظالم سفيه خارج عن الألوهية، فلو صح منه الظلم لصح خروجه عن الإلَٰهية.

السوط السادس: قال ربنا تبارك وتعالى:

﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾.

وقال تعالى حاكياً عن الجن: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾.

أقول: هكذا امتدح السبوح القدوس نفسه في هاتين الآيتين.

الآن كيف يغفل إمام الوهابية عن دليله، يقول البتة: لو شاء إلهه الموهوم لتزوج، ولولّد، ولكنه يظل فرداً ترفُّعاً عن العيب واللوث، لذلك

---

(١) لا يخفى على الفطن الفاهم فرق بين تعبير الأصل وعبارة العبد المترجم (٢١ منه).

(٢) يعني اجتماع الظلم والألوهية غير ممكن لأن الظلم عيب، والألوهية مناف لكل عيب فعدم الألوهية لازم لصدور الظلم (٢١ منه)،

تقرر أنه صفة مدح، وإلا فأي مدح لو لم تكن له مقدرة رأساً، قيل في يحيى عليه الصلاة والسلام: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ من ذا يمتدح العنّين بأنه حصور!!؟.

السوط السابع: قال المولى سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

أقول: ليُجْرِ الملاّ الدهلوي الدليل الهذياني له في الآية الكريمة، امتدح الرب تعالى ذكر نفسه بعدم النسيان، وإنما صفة الكمال والمستوجب للمدح أن يستحضر علومه ترفّعاً عن العيب واللوث مع إمكان النسيان، لا يمتدح أحد الحجر بأنه لا ينسى مع أن عدم النسيان حاصل له أيضاً قطعاً، كذلك لو شاء رجل أن ينسى مسألة قصداً، ويصرف قلبه عمداً عن ذكره، ولكن عندما يأتي على النسيان يذكّره أحد، فلا يجد المقدرة على النسيان لا يُمْتَدَح مثل هذا الرجل أيضاً بعدم النسيان عقلاً، فلا جرم وجب أن يكون نسيان الباري ممكناً، وأن يكون هو قادراً على أن ينسى علومه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

السوط الثامن: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾.

أقول: أثنى موسى الكليم على سيده وعليه الصلاة والتسليم على ربّه بعدم الضلال، لو كان دليل الملاّ الدهلوي حقاً لزم أن يكون ضلال الباري ممكناً، فإنَّما المدح فيما إذا لم يتورط في الضلال تنزهاً عن العيب واللوث، لو لم يجد قدرة على الضلالة ففيما المدح عند العجز؟ لا يقول أحد للحجر إنه لا يضل أو يقع على الأرض مستقيماً إذا رُمي، ولا يضل قط فيذهب إلى السماء، كذلك لو أوشك رجل على الضلال عُرِّفَ بالطريق فيُعصَم عن الضلال، فلا مدح في ذلك أيضاً بحسب هذه الأسواط الأربعة نقضاً، ومن تفهَّم أسلوب التقرير.. سهل عليه استخراج نقوض أُخر

كثيرة، ولكن مسيىء الأدب المتبجح الفاقد الحياء الذي جوَّز على ربه جميع العيوب واللوثات لا يجديه ذكر هذه الاستحلات؛ فإنه يرضى بكل شيء من السهو والضلالة والجماع والولادة.

(٩) **أقول**: ها أنت ذكرت جملة مساويه اذكر محاسنه أيضاً ـ جامعية الأوصاف ـ (استجماع الأوصاف) شيء عجيب، وفضل الجموع على الآحاد ظاهر . . . . . الله سبحانه وتعالى الملا الدهلوي الجامعية لأصناف البدعة، ربما يقل عدد من أرباب الضلالة لم يتعلم حضرة الشيخ هذا منهم شيئاً، ثم إيجاد العبد (اختراع الشيخ) مزيد عليه، فسَم هذه الفتنة المستحدثة إن شئت عطر الفقنة أو عطر الجموعة من عطور الضلالات، ثم هذَّا الدليل النفيس الذي أقامه حضرة الشيخ على إمكان كذب الباري عز وجل، ليس مخترعاً من عند نفسه حاشاه من ذلك! فإنه كان يستهجن جدّاً الإحداث في الدين، بل كتبه بعد ما تلقَّنه من أساتذته الكاملة حضرات المعتزلة، هؤلاء الخبثاء استخرجوا إمكان ظلم المولى سبحانه وتعالى بهذا الدليل بعينه، حرفاً بحرف، وما أورده هذا الفقير من النقوض على حضرة الشيخ هذا ردَّ أئمة أهل السنة بعين النقوض على هؤلاء الأنجاس.

قال الإمام الفخر الرازي في تفسيره تحت قوله عز وجل: قالت المعتزلة الآية تدلُّ على أنَّه قادر على الظلم لأنه بتركه تمدّح ومن تمدَّح بترك فعل قبيح. . لم يصح منه ذلك التمدُّح إلا إذا كان هو قادراً عليه، ألا ترى أن الزَّمِن لا يصح منه أن يتمدَّح بأنه لا يذهب في الليالي إلى السرقة!؟

والجواب أنه تعالى تمدَّح بأنه لا تأخذه سنة ولا نوم ولم يلزم أن يصحَّ ذلك عليه وتمدَّح بأنه لا تدركه الأبصار؛ ولم يدل ذلك عند المعتزلة على أنه يصح أن تدركه الأبصار ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ ﴾ .

أرأيتم أيُّها المسلمون! أليس هذا الدليل السخيف من المعتزلي الذليل عين هذيان الملا الضليل، إنَّما الفرق أن هؤلاء اتهموا هذا ـ قديم العهد ـ بالظلم.

هذا افترى على ذلك الواجب الصدق الكذب، هؤلاء شبهوا ربّهم على تقدير التنزه بالزَّمِن، وهذا ألحقه بالأبكم والحجر وفي ذلك أقول:

هم آمنوا ظلماً بظلم مليكهم ذا قائل كذباً بكذب إلهه[1]

لا غرو فيه إذ القلوب تشابهت فالشبه نزَّاع إلى أشباهه

الآن اسمعوا الجواب من أئمة أهل السنة، قال الإمام الممدوح: الجواب عن هذا الدليل أن الله تعالى امتدح نفسه بأنه لا تأخذه سنة ولا نوم، لم يلزم من هذا إمكان هذين الوصفين له، وامتدح سبحانه وتعالى نفسه بأنه لا تدركه الأبصار، لم يخرج من هذا عند المعتزلة إمكان أن يدركه النظر. (انتهى).

(**السوط العاشر**) وهو الحل.

أقول وبالله توفيق: صفات المدائح درجات متفاوتة، بعض المدائح أولى، أعني أعلى درجة في الكمال، وبعضها منزلة، يعني أنها مبلغ الكمال لفائت الكمال، ثم هذه إنما تكون مدحاً في حق من ليس له المدائح من الدرجة الأولى، وقياس صاحب الكمال التام به جهل ووسواس، مثل العبادة والتذلّل والخشوع والخضوع والانكسار والتواضع من المدائح الجليلة للإنسان، وهي مستحيلة على الباري جل شأنه، لأن كونها مدحاً يتوقف على فوت الكمال الحقيقي أعني المعبودية، وهذه

---

(١) قد مر أن القول بالإمكان قول بالوقوع، بل بالوجوب. (٢١ منه).

عيب ومنقصة في حق معبود العالم عزَّ جلاله، بل المدح في حقه التَّعالي والتكبر جل وعلا وسبحانه وتعالى، كذلك كون مدح المخلوق بترك النقائص والمعايب مبتنياً على الامتناع عنها بالقصد، مبني على نقصانه الذاتي، فإنه ليس في ذاته سبُّوحاً وقدُّوساً وواجب الكمال ومستحيل النقصان، بل هو جائز العيوب والقبح، ولا ينافي العيوب والنقائص بالنظر إلى نفس الذات، فغاية المدح في حقه أن يتحرّز ذلك الممكن مهما أمكن، ويفرَّ عن التلوث، ولذلك لا يتأتَّى المدح حيث فاتت القدرة على بعض المعايب والفواحش لفقدان الآلات والأسباب كالعنّين والزَّمِن والأخرس، إذا لم يزنِ، ولم يذهب للسرقة، ولم يكذب، لأنّ مناط المدح وهو الفرار عن هذه المعايب ومنع النفس عنها مفقود ههنا، وإذا كان هناك إمكان، فما يدريك لعله ارتكب لو سَلِم الأسباب، السفيه الجاهل قاس حتى ربّه أيضاً على أولئك البكم الزمنى، بل على الحجارة واللبنات، ولم يَعُدّ عدم العيب مدحاً، مالم يمكنه الاتصاف بالعيب والنقصان، مع أنَّه كان هذا مدحاً بالأولى وكمالاً حقيقياً أنه متعال وقدُّوس وسبُّوح وواجب الكمالات ومستحيل القبوح في نفس ذاته تعالى وتقدَّس، فههنا لا يتصور صورة الامتناع عن العيب الممكن والتجنب عنه على سبيل الترفع بالقصه، حاش لله! ليس هذا مدحاً في حقه، بل كمال مذمَّة وقدح، ولله العزة جميعاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليِّ العظيم.

تنبيه نفيس: أيُها المسلمون! أعرض عليكم كلمة مفهومة للعامة، مبلغ سعي السفيه الجاهل أنَّ صفة الكمال الامتناع عنه بعد حصول القدرة عليه، لا أن يكون الكذب غير ممكن.

أقول: إذا أمكن الكذب لم يجب الصدق، وما ليس بواجب فهو ممكن

الزوال، فالحاصل أن الكمال إنَّما هو ما جاز زواله، وما كان كذا من كمال. . استحال زواله، فأيُّ كمال هو؟ سبحان الله! هذه واحدة (لا نظير له).

أيها الأحمق! إنما الكمال الحقيقي ما لا يمكن زواله، كل كمال قابل للزوال كمال عارض، لا كمال ذاتي، أيها المسلمون! النصفة لله، اعتقاد صدق الباري عز وجل هكذا أنَّه صادق، ولكن يجوز أن يكون كاذباً، أيُعَدّ هذا كمالاً، أم الكمال أن ذلك السبُّوح القدُّوس صادق كذا بحيث يستحيل أن يكون كاذبا قطعاً، ليَزِن أهل الإسلام هذين القولين في ميزان الإيمان، ولينظروا من هو المتوجّه المسيء للأدب، الذي يعتقد تنزيه ربّه بدعة وضلالة، يُقْبِل بحيلة المدح على مذمّته وتنقيصه سبحانه وتعالى، ومن هو المسلم صدقاً، الصحيح الإيمان الذي يعتقد تقديس مولاه أصلَ الدين، يُثْبِت صدقه ونزاهته وكمالاته جملة على وجه الكمال، والحمد لله رب العالمين، ﴿وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

لله الحمد مزّقت هذه العشرة الكاملة الهذيان النجس من هذا المتبجح المتهوِّر، ولكن لا نهاية بعد لخطورته، (ع) صدها سال مى توان سخن از زلف يار كَفت.

حتى الآن يتراءى في السور من هذه عبارة ذات أربعة سطور جولة كثير من أبكار أفكار فاسدة جائزة مكَّارة عيَّارة لقلوب رجال، ليس من المصلحة التغافل عنها وتركها، لذلك أحول وأصول وبالله التوفيق.

السوط الحادي عشر: قوله: يَعُدّون عدم الكذب من كمالات حضرة الحق سبحانه وتعالى.

أقول: انظروا! الدهاء من هذا الداهية الماكر حريٌّ بأن يُلحَظ، ترك الصدق، وتعرض للبحث في عدم الكذب، لكي يتمكَّن له النظر في

الجماد وغيره، جليٌّ أن الحجر لا يتأتّى فيه أن يقال إنه صادق، ولكنه صحيح أن يقال له ليس بكاذب، الآن ليُلْقِ الفقير نكتة بديعة إذا كان القلب حاضراً والعقل ناظراً، سلب شيء ليس في نفسه كمالاً أبداً، وإلا لزم أن تكون المعدومات موصوفة بآلاف مؤلفة من أوصاف الكمال، وتستحق مدحاً من أعلى درجة، بل تشارك الباري تعالى في التنزيه والتقديس، فإن جميع السوالب صادقة عند عدم الموضوع الذي ليس موجوداً رأساً، هو ليس جسماً، وليس في جهة، ولا في زمان، ولا في مكان، وليس مصوَّراً، وليس محدوداً، وليس مركَّباً، ولا متجزِّياً، ولا حادثاً، ولا متناهياً، ولا كاذباً، ولا ظالماً، ولا مخلوقاً، ولا فانياً، وليس بذي زوجة، ولا بذي ولد، ولا نائماً، ولا وسنان، وما به ضلالة ولا نسيان، هذه عشرون، وأمثالها مئآت، وكلها صادقة، ولكن إنما يَعُدُّ هذه السلوبَ صفة مدح وكمال لذلك المسلوب مجنونٌ، نعم، إنما يجيء سلب العيوب، والنقائص في معرض المدح وبيان الكمال إذا كان مبنيّاً على ثبوت صفة كمال، ومنبّئاً عن صفة مدح، ولذلك القضايا المذكورة من قبيل المدح للباري عزَّ وجلَّ، لأن سلب هذه الأوصاف ناشيء عن ثبوت وجوب الوجود، الذي هو من أعظم صفات الكمال، وكونُه سبوحاً غنياً قدُّوساً متعالياً ظاهر من بيانها، إنه مدح بغير شك أن يقال للباري ليس بمتجزي إذ يُفهَم منه استغنائه، وليس من المدح في شيء أن يقال ذلك للنكتة، إذ لم يحصل له بذلك كمال، فإنه يحتاج إلى المتجزي المحتاج للمحتاج فضلا عن الغناء. إذ تمهَّد هذا الأمر ظهر أن الصدق صفة الكمال حقيقة، لا مجرَّد عدم الكذب الذي يصدق في المعدومات، بل حتى المحالات، البتة سلب الكذب يفيد المدح حيث يستلزم سلبُه ثبوتَ

الصدق، مثلاً إذا مدحت زيداً العاقل الناطق بأنه ليس بكاذب.. فقد حصل المدح من غير شك، أي: إذ ليس بكاذب فهو صادق، وكونه صادقاً صفة الكمال، فهذا السلب أنبأ عن صفة كمال، لذلك جاء في محل المدح، وحيث لم يكن كذلك لا يفيد المدح ثمَّة، ولا يظهر الكمال، لاحظوا هذه النكتة البديعة، ثم انظروا إلى أين مسير ما قدَّم هذا العيَّار من نظير؟! والله الموفق.

السوط الثاني عشر، والثالث عشر: قوله: الأخرس والجماد إذ لا يمدحهما أحد بعدم الكذب.

أقول: الحجر على كلا النظيرين، لماذا يُمدَح الأخرس والحجر، فإن سلب الكذب ليس بناشيء عن ثبوت الصدق، لو لم يكن الأخرس أو الحجر كاذباً فأيّ مدح في ذلك، فإنَّه ليس بصادق أيضاً، فاستلزام صفة الكمال الذي كان مبنىً للمدح منتفٍ ههنا، والسرُّ في ذلك إذا كانت الصفتان من المدح والذم محمولين في المقدم والتالي من القضية المنفصلة الحقيقة، فإذا سلبت القضية الذمّية من فرد من أي موضوع.. ثبتت القضية المدحية، لأن رفع كل واحد ينتج وضع الآخر، بخلاف أمور لم تندرج تحت الموضوع، فارتفاع المحمولين عنها معقول، فكيف يُحمَل سلب الذمِّ على ثبوت المدح، ههنا كانت القضية «كل متكلم مخبر إما صادق وإما كاذب، (المنفصلة الحقيقية)، والوصف العنواني فيها ليس صادقاً على الأخرس والجماد رأساً. فكيف يكون عدم الكذب سبباً لمدحه، انظر أيها العاقل! هذا الفارق، لا أنَّ الكمال ليس بحاصل ما لم يمكن العيب ولا حول ولا قوة إلا بالله العليِّ العظيم.

تكميل جميل: أقول: يا أيها المخادع للعوام بنظائر كاذبة، انظر نظير

الصدق لهذه التفرقة، قل للمسلم بعد أن تَعُدّ اثنتين وسبعين فرقة (من الأمة) إنه ليس برافضي ووهابي وخارجي ومعتزلي وجبري وقدري وناصبي وغيرهم (إن قلت هكذا)، كان هذا مدحاً عظيماً له من غير شك، ولم يكن شيئاً من المدح إن قلت هذا بعينه في حق كافر، مع أن هاتين القضيتين السالبتين صادقتان في كلا المحلّين، هل الوجه في هذا أن هذا المسلم تجنب أن يكون رافضياً وهَّابياً مع القدرة، فصار محموداً، وذلك الكافر لم يكن له قدرة على أن يكون رافضياً وهَّابياً، فلم يكن هذا مدحاً في حقه!؟.

لا يرى هذا الفرقَ أحد أجهل من جاهل، بل التفرقة أنه إذا كانت هذه الفِرَق لأهل القبلة، فنفيها عن المسلم يُثبت أنه سنّيّ، لذلك كان هذا من أعظم المدائح، أما الكافر فقد خرج رأسا عن المقسم يعني من نطق بالشهادتين، فلم يتأتّى عن نفيها عنه إثبات وصف له محمود، ولذلك لم يفد المدح واحمد لله على إتمام الحجة ووضوح المحجّة.

(١٤) قوله: بخلاف من أصبحت لسانه مأووفة، ولا يقدر على التكلم بكلام كذب.

أقول: لو كنتَ مثل من ذكرته في قولك.. كان خيرا لَّك، فما زرعت سُمَّاً بمثل هذه الكلمات الكاذبة، أيُّها العاقل! ذلك المأووف لسانه الذي لا يستطيع أن يتكلَّم حتى بكلام صادق، فالوجه في عدم المدح هو أنَّه لا يَثبُت الصدقُ عن سلب الكذب.

(١٥) قوله: أو فسدت قوته المتفكرة، بأن لا يقدر على عقد قضية غير مطابقة للواقع.

أقول: من عسى أن يكون أكثر منك فساد متفكّرة، فكم تعقد من قضايا

باطلة، أرأيت إنما فساد المتفكرة لعقد القضايا الكاذبة فقط، ولو كان مطلقاً فلا يقدر حتى على عقد القضية المطابقة، فصراحةً ذلك الفارق هو الصادق، والوهم زاهق!

نعم؛ من رزقه اللطفُ الإلهي من رجل تامّ العقل سالم النطق الاستطاعة على الصدق المحض، يكون ممنوعاً ومصروفاً لمانع غيبي عن إصدار الكذب، فعدم الكذب مدح عظيم في حقه من غير شك، فإنما ذلك لأنَّ ثبوت الصدق ينبيء عن صدق الكبرى، ومبني على الكمال الجليل أعني العصمة من الله.

وخلاصةُ القول: أن الشخص المذكور مندرج على هذا الطرز في (أفراد) الموضوع، وخارج عن الموضوع على منهج فساد التفكر، فظهر التفرقة وذهب الوسوسة.

(١٦ / ١٩) قوله: أو رجل كلَّما تكلم بكلام صادق يصدر عنه الكلام المذكور، وكلَّما أراد أن يتكلم بكلام كذب ينقطع صوته، أو تصير لسانه مأووفاً، أو يَسُدَّ فمَه رجل آخر، أو يخنُق حلقومه.

أقول: ما قولي لك قولاً يجعل طبعك الليّن على حد قولك (يخنق)، نعم سوف أقول بقدر كذا في هذه المرة، قفزتَ وأتيتَ بالنجوم بعد ما نقضتَها، قدَّمت بنظائر أربعة هذه بديعة عسى أن لا يوجد لها نظير، يا حزمة العقل! إذ قد عزم ذلك على التكلّم بكلام كذب، فقد صار كاذباً في الكلام النفسي، وإن لم يصدر عنه الكذب بمانع، فكيف يمتنع الحكم بالكذب بعدمه أي بعدم الكلام اللفظي!.

الكذب حقيقة صفة المعاني، وليس وصفاً للألفاظ، فماذا يعني مدحه إنما يكون مذموماً قطعا، كانت في النظائر المتقدِّمة صورة عدم الكذب،

وانعدمت ههنا بعناية الله، ههنا صريح الكذب متحقق موجود، ومع ذلك فهو في صور عدم الكذب معدود، لذلك يقولون: إذا أضل الله عبداً سلبه العقل أوّلاً، والعياذ بالله رب العالمين.

(٢٠) **قوله**: أو رجل حفظ عدة قضايا صادقة، ولا يقدر أصلاً على تركيب قضايا أخرى، وبناء على ذلك لا يصدر عنه كلام كاذب.

أقول: حتى هذه الصورة صورة من فساد العقل، زاد فيها شعبة من حفظ قضايا صادقة فحسب، ولكنَّها لم تُجْدِ بغضِّ النظر عن هذا التصوير، كيف هو، وهل يُعْقل من مثل هذا الرجل حفظ القضايا أم لا؟

أولاً: الإنسان قادر على تركيب القضايا بداهة في مرتبة العقل بالملكة، فالتصوير باطل رأساً، وفي العقل الهيولاني حيث لا يكون تعقّل الطباعي، لئن كان تعقّل النسبة الخبرية فيه معقولاً، مع ذلك فالحكاية وقصد الإفادة غير معقول، وإنَّما الصدق والكذب باعتبار الحكاية؛ باعتبار مجرَّد العلم، وإلاَّ! لكان عالم الكواذب كاذباً معاذ الله، فهاهنا أيضاً ثبت اللازم من سلب الكذب ونفس الفارق.

ثانياً: من لم يقدر أصلاً حتَّى على قضايا وهميَّة وأحكام شخصية بديهية حسية، أسوأ حالاً قطعاً عن المجانين، بل من الحيوانات وملحق بالجماد، فكلامه لا يكون كلاماً، وإنَّما يكون صوتاً بلا صورة، والصدقُ والكذبُ أوّلاً صفة المعاني بالذات، وليس وصف العبارات، فالقول وإن كان صادقاً باعتبار أن السامع يُدرِك به معنىً مطابقاً للواقع، ولكن ليس بلازم من هذا صدق من أحدث ذلك الصوت الجمادي، لأن المعنى المتَّصف بالصدق ليس قائماً بنفسه، حتَّى إن العلماء أخرجوا حتى كلام المجنون عن الخبرية، وجليٌّ أن الصدق والكذب وصفان للخبر دون مطلق الصوت.

قال مولانا بحر العلوم قدس سره في فواتح الرحموت: الكلام الصادر عن المجنون لا يكون مقصوداً بالإفادة، فلا يكون حكاية عن أمر حتى يكون خبراً.

التنبيه الدائر السائر بتسفيه جميع النظائر:

أقول: أيُّها المسلمون! السفيه الجاهل قدَّم تسعة نظائر لجعل الكذب بقدر الإمكان يتطرق إلى ربه، ولكن كلّها بحمد الله (مهملة) لا معنى لها، حتى الآن بنينا الأمر في ردّها على أن عدم الكذب ليس كمالاً بنفسه، ما لم يكن منبئاً عن ثبوت الكمال، والأمر ههنا ليس كذلك، وكان هذا القدر شرعاً لمعاقبته، ولكنَّ الأمر معكوس بالكلية عند التأمل، وكأس عقل المستشهد منكوس، وكل النظائر مولِّية شطرا القفا، أعني كون عدم القدرة على الكذب مبنيّاً على الكمال ضَعْه على الطاق، هو على العكس من ذلك بناء على العيوب والنقائص، ففي موضع عدمُ العقل، وفي آخر عجز الآلات، وفي موضع لحوق المغلوبية، وفي آخر عروض الآفات، ثم مثل هذه الصورة من عدم الكذب لو تحققت أورثت الذم ولم تكن سبباً للمدح، لهذا في هذه الصور لا يمدحون بسلب الكذب، وليس بوجه ذلك الظنِّ السفيهِ الجاهلِ أنَّ عدم القدرة على العيب مانع من الكمال، الآن بدت ثمرة الختم الإلهي أنَّ السفيه الجاهل لم يُبصِر الفرق بين الإله والجماد، عدم الكذب من الله ناشىء عن الكمال العالي يعني السُّبوحية والقدُّوسية، بل نفس الألوهية، لأن الألوهية في حدِّ ذاتها مقتضية لكل كمال، ومنافية لكل نقص، وعدمُ الكذب من هؤلاء مبني على العيوب والنقائص، ثم أي سرقة بالغة أقصى المدى، أو تمرد هذا أن يقيس عين الكمال النقص، ويضع عيوب اللبنات والحجارة ونقائصها في ذمة الباري

عز وجل، كان على الجاهل أن يقدم نظيرا من صورة لم يُعَد فيها عدم الكذب فيما إذا لم يجز الكذب على الله تعالى مع كون عدم الكذب ناشئا عن الكمال، الآن ادع كل من يحامي هذا (الجاهل)، وقل تفقدوا هذا النظير، وهاتوا ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ. . . ﴾ الآية.

التنبيه الثاني: **أقول**: ومصيبةٌ أعظم من هذا أن لا يفهم نفسُه ما كتب بنفسه، بعد ذكر النظائر وقوله بالجملة يأتي خلاصة المطلب بأن عدم الكذب لا يورِث المدح ـ إذا كان بناء على العجز ـ عُلِمَ من هذا بالتحقيق أنه مطَّلع في هذه النظائر على العجز والقصور، ثم يَضُمُّ عدمَ الكذب من الباري سبحانه وتعالى إلى ما ذكر مع أن عدم القدرة على العيب والمنقصة في حقه سبحانه وتعالى ليس عجزا، بل هو عين الكمال والمِدْحة، وجعلُها ـ معاذ الله ـ مندرجة تحت القدرة صريحُ النقص والمذمَّة، هذا التقرير على الوجه الوافي مضى في مقدمة الرسالة، وأيضا في الردِّ الثالث للهذيان الأول، وبُين ثَمَّة أنَّ العجز إنَّما يكون إذا كان القصور من جانب الفاعل، كما هو الشأن في نظائرك هذه!! فالأخرس والجماد لا ينطقان بشيء من صدق أو كذب للنقصان، وليس العجز في الفاعل إذا كان الشيء القابل لا يصلح لتعلُّق القدرة، كما هو الشأن في تنزه الباري عز وجل من الكذب وغيره من جميع العيوب، لا يَظن هذا مسلم عاقل عجزا، اللهم إلا أحدٌ كابن حزم ضالٌّ أجهل؛ أو مثل هذا أحد جاهل أضلّ، وبالله العصمة عن مواقع الزلل، والحمد لله الأعز الأجل.

بحمد الله! كانت هذه العشرة الكاملة من الأسواط الأُخَر على النظائر فقط، بل لو تأمَّلتَ قد مضت على السفاهات الشريفة سبعة أسواط أخر، سوط آخر مع سوط أول، ثم أقول وهو الذي دل على التناقض من حضرة

الشيخ، وتنبهات بعد الثاني والثالث والعاشر، وسوط في قولي «ثانياً» بالعشرين، وتنبيهان بعد ذلك، هذه السبعة كانت أسواطا على حدة، فقد تضمنت العشرة الأولى أربعة عشر سوطا في الحقيقة، وجاءت ثلاثة عشر في قولي ثانياً، فكانت سبعة وعشرين سوطا إلى ههنا، وخذ ثلاثة مزيدة في حين الانطلاق حتى يَكمُل عدد الثلاثين ههنا أيضا الذي لوحظ في التنزيهين السابقين، لاسيما الواحد منها شديد كامل كذا بحيث يَعسُر استنقاذ النفس منه هو الذي يوضح خلاصة المطلب لك، ويعلو على رأس ويبين أصل المذهب، وبالله التوفيق وإفاضة التحقيق.

(٢٨) **أقول** وبالله التوفيق: المكَّار العيَّار وإن زاد هذه الكلمات إغواءاً للجهَّال بالظاهر مخافة أن لا يثور عوامُّ أهل الإسلام إذا سمعوا صريح السب في حق ربهم عز وجل سرّاً على الوجه الأسمج من المطلب المضمر في قلبه على سبيل التقية، وهي الأصل الأصيل من مذهب النجدية، وقد فاقوا فيها على الروافض، زاد هذه الكلمات «الكذب المذكور ينافي حكمته وتعالى، فهو ممتنع بالغير» ولكن مع ذلك لما غلى المذهبُ المختفي، وحمى شوقَه إلى استعراض النظائر... أعلن منحلاًّ جهاراً أنه لا رائحة من الامتناع بالغير في الكذب الإلهي، وأنه جائز الوقوع قطعاً جزماً الذي لا عين ولا أثر فيه للاستعباد العادي.

دع الاستحالة العقلية والشرعية في طرف، وهاك الدليل لو كان الكذب الإلهي في مذهبه ممكنا بالذات وممتنعا بالغير.. لكان قد أتى بنظائر يكون الكذب فيها ممتنعا بالذات، وقال: انظروا حيث ما كان الامتناع ذاتيا.. لم يكن عدم الكذب باعثا للمدح، وهو أي: عدم الكذب مدح في حق الباري، فالامتناع ليس ذاتيا، ولكن قَدَّم أمثلة بخلاف ذلك، لا أثر فيها

للامتناع الذاتي، مثلا من سُدَّ فمه؛ أو خنق حلقومه.. فلا يقدر على التكلُّم بالكذب أصلاً، فظاهر بما ذُكِر من المثال أنه قادر على التكلُّم به، ولئن كان الامتناع بالفرض فإنما هو بسبب ذلك العارض، فلم يكن إلا الامتناع بالغير، حتى هذا يسلبه إمام النجدية عن الباري عز وجل؛ ظنا منه أن هذا أيضا مانع من المدح، فلماذا قال في أسلوب المنافق «إنه ممتنع بالغير»!؟ هلا قال جليا: إنه ليس له نصيب من الامتناع بالغير أصلا!!

يا هذا! لماذا تُبعِد النُّجْعة؟ خذ ما بدأ به من نظير الأخرس والجماد، الأخرس إنسان، أما الجماد فالكلام في حقه ليس محالا شرعيا، إنما هو محال عادي، وطالعْ كتبَ الحديث يُفِدْك أنه قد صدر الكلام من الحجارة والجماد ألف مرة على سبيل خرق العادة، ويصدر ألف مرة، وعند ما تقترب الساعة يتحدث سوط الرجل، وإذا قَتَل أهل الإسلام اليهود العنود وهم يتترَّسون بالحجر والشجر.. يقول الحجر والشجر للمسلم: تعال! هذا اليهودي ورائي، كذلك ورد في الأحاديث أن الأخرس كلَّم النَّبيَّ، قال الله عز وجل ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىۡءٍ﴾.

لو كان كلام الجماد والأخرس ممتنعا بالغير؛ أو محالا شرعيا.. لم يجد أثرا من الوقوع، لأن وقوع كل ممتنع بالغير يستلزم وقوع ذلك الغير، أعني: ممتنعا بالذات، فالوقوع[1] أظهر أنه الخلاف الصِّرْف للعادة، إذ ثبت وقوع الكلام، ولا دليل على استحالة الكذب منهما عقليا ولا شرعيا، فلهذا أيضا الجواز الوقوعي الذي ينافي الامتناع بالغير.

الآن يَستَدل البطل الشجاع أن عدم الكذب مثل هذا لا يفيد المدح، وهو (عدم الكذب) مدح في حق الباري عز وجل، فلا جرم لا يكون ثمة

(١) أي: وقوع الكلام من الأخرس والجماد.

عدمٌ مثل هذا، هذا القدر المنطوق الصريح من كلامه، وبعد ذلك انظر بنفسك! أي نوع من العدم كان في الأخرس والجماد لا يعتقده في الباري عز وجل، كلا ! لم يكن هناك امتناعٌ عقلي ولا استحالةٌ شرعية، بل إنما كان استبعادٌ عادي، فثبت بالضرورة، إذ نفي ما ذكر في الأخرس والجماد عنه سبحانه وتعالى.. لا يستبعد الملا المتهور الكذب في حقه تعالى، العظمة لله! لئن جُعِل لازمُ القول قولا، فأيُّ كفر جليٍّ فوق هذا؟ ولكن هذا الصنيع من حسن الاحتياط، خصنا به الله معاشر أهل السنة، أما أهل البدعة ولاسيما النجدية الذين إمامهم ومعلمهم هذا الرجل.. اتخذوا الكفر والشرك سلعة تباع بفلس: الكلام من بعدُ، والكفر والشرك من قبلُ، لئن تواعدنا أن جزاء سيئة سيئة مثلها.. أفلم نُفْتِهِ بكفرهم على هذه الصرائح من المكفرات، ولكن العمل ههنا بحمد الله على ﴿ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ ! ونصبُ أعيننا أدب الكلمة الطيبة «لا إله إلا الله»، فنصون مهما أمكن مَن نطق بـ(لا إله إلا الله محمد رسول الله) عن الكفر.

(٢٩) أقول: صريح التناقض من هذا أن يكون باللسان للكذب ممتَنَعا بالغير لمنافاته للحكمة، إنما يكون الشيء ممتنعا بالغير إذا انجرَّ إلى محال بالذات، وإلا ! لزم من لزوم الممكن.. جعلُ الممكنِ غيرَ ممكن، وانتفاء الحكمة؛ وإن كان عند أهل السنة ممتنعا بالذات.. ولكنه ممكن في دين هذا الرجل، لأن سلب الحكمة عيب ومنقصة، وهو قد جوَّز جميع العيوب والنقائص، فبأي فم يقول: منافاة الحكمة بعثت على الامتناع بالغير؟! الحمد لله كذلك سنة الله تعالى في أهل البدعة أنه يقيم الحجة والإلزام عليهم بكلامهم أنفسهم!!

. . . . وَمِنْهَا عَلَىٰ بُطْلاَنِهَا لَشَوَاهِدُ !!

صدق من قال: (الكاذب ليس له ذاكرة).

(٣٠) **أقول**: سبحان الله! نحن بصدد أن نُثبت أن إمام الطائفة إنما سلم الامتناع بالغير محض تقية، ومذهبه جواز وقوع (الكذب) حقيقة، ولكن عند التأمل ينكشف لك الأمر، الإمام والمأموم والخادم والمخدوم.. كلٌّ من الحزب الملوم؛ يرون الكذب من الله واقعا وموجودا، يقولون بصراحة: الكذب مقدور، ومقدورية الكذب تستلزم بلا شبهة مقدورية الصدق، كما دلَّلْنا عليه في الدليل السادس والعشرين، وإمام الطائفة قال صريحا: إنه اختار الصدق مراعاة للمصلحة.

الآن طالعوا كتب العقائد تجدوا ألوفا مؤلَّفة من التصريحات بأن كل ما يصدر عن اختيار فليس بقديم، فلا جرم تقرر أن الصدق الإلهي حادث، وكلُّ حادث معدوم في الأزل، ولا نهاية للأزل، فلزم باليقين أن لا يكون المولى تعالى صادقا في غير المتناهي من الأزل، وإذ لم يكن صادقا ـ معاذ الله ـ كان كاذبا لا محالة، للانفصال الحقيقي بينهما، فلماذا تقولون ستراً لوجه الضلال الدميم إن كذب الإلّه ممكن، لم لا تقولون: الإله الموهوم للحزب الملوم ظلَّ كاذبا منذ آلاف آلاف سنة، فماذا لو جرى على سننه القديم؟ ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾.

(٣١) هممتُ مرارا أن أقتصر من الأسواط على عشرة وعشرين وثلاثين، ولكن وقاحاته تأبى أن تنتهي! إني إذ أنظر (اسى رساله يكروزى مين) في السطرين فوق هذه العبارة أجده تشكل بشكل عجيب في القالب، ههنا كانت ستارة التقيه على جمال المطلب من عروس المذهب، هناك انطلق من غير نقاب، كان الاعتراض على إمكان النظير (للبشير النذير ﷺ) بأنه لو أمكن مثله ﷺ ـ أعني شريكا له؟ في جميع الصفات الكمالية من

حيث هو شريك.. لزم كذب الخبر الإلهي، إذ يقول سبحانه وتعالى ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ والشركة في وصف الخاتمية غيرُ ممكنة، أجاب عنه حضرة الشيخ هكذا:

بعد الاختيار (للشق الذي ذكر في الاعتراض من لزوم كذب الخبر الإلهي) يمكن أن ينسى الناس (ذلك النص)، فالقول بإمكان وجود المثل لا يَنْتُج أصلاً تكذيبُ نص من النصوص، وسلبُ القرآن المجيد (المقيد بصفة الإنزال) ممكن مندرج تحت القدرة الإلهية، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا﴾.

حاصل كلامه: أن اعتقاد إمكان كذب الباري سبحانه وتعالى إنما يستلزم تكذيب القرآن.. إذا بقيت آيات القرآن محفوظا، مع أنه يجوز أن يُفني الله تعالى القرآن، فبم يلزم التكذيب.

أقول: أيها المؤمنون! سلَّم صريحا أن قول الله إن كان كاذبا في الواقع فليكن، لا حرج في ذلك، إنما الحرج فيما إذا اعتقده العباد كاذبا، وإنما يحصل هذا على تقدير أن تكون الآيات باقية التي من أجلها يتمكَّن العباد أن يعلموا أن القول الفلاني لله كان كاذبا، وإذ قد امَّحى القرآن، واتفق كذب القول.. لم يكن عند أحد خبر عن الكذب، فمن يكذِّبُ، المهم أن الخوف كلَّ الخوف أن لا يكون كاذبا بين أيدي العباد، وما يُهمُّه لو كان كاذبا في الواقع!! إنا لله وإنا إليه راجعون.

أيها السفيه الملوم! يكون هذا إلٰهك الموهوم من يمتنع عن الكذب مخافة من مطاعن العباد، ويشبع من الكذب مسارقة وهو يخادعهم، وإلهنا الحقُّ منزَّه بالذات عن كل عيب ومنقصة، بحيث لا يجوز أن يتطرَّق الكذب وغيره إلى سرادق عزته، ولا يخاف أحدا فيما له من الأفعال

﴿ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ﴾ و﴿ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ ، ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ لجلاله العظيم بيان.

(٣٢) مسلك هذا الرجل منذ قديم أن يزعم مخافة الله للخلق، قال أيضاً في مبحث الشفاعة من «تقوية الإيمان»: مراعاة لقانون المملكة لا يتجاوز بغير سبب مخافة أن لا ينحط قدر ذلك القانون في قلوب الناس!!

العظمة لله! السفيه الجهول يحسب حتى الله مثل دارا وأكبر وهمايون وإسكندر من ملوك الدنيا، فهو يتحرى الحِيَلَ إيفاء بمرضاته مراعاة للناس ﴿ فَبُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾.

(٣٣) قوله (سلبُ القرآن المجيد بعد الإنزال ممكن)!

أقول: يا طرفة معجون للبدعات جملة (الحشوي الذي يحشو ويجمع الضلالات المختلفة)، القرآن المجيد صفة لله تعالى أزلي أبدي ممتنع الزوال، لا وجوده عن إرادة من الله واختياره أو خلقه إيجاده، ولا سلبه وإعدامه تحت قدرة الله سبحانه وتعالى، وإلا لجاز أن يسلب ذاته الكريمة، ومقتضى الذات لا يجوز أن ينتفيَ بغير انتفاء الذات.

قوله: (كما قال الله تعالى)؟

(٣٤) أقول: نعم الأسلوب، أين الذاهب[1] من المسلوب، ولكن التحريف المعنوي لك مرغوب.

تنبيه: هيهات لا تظنن أن المراد بالسلب زواله عن القلب!!

أولاً: الضرورة التي تستدعي أن تلتجىء إلى هذا خلافٌ لمذهب هذا الرجل بالكلية، لأن الرجل يزعم صفات الباري مخلوقة واختيارية علانية،

---

(١) هكذا فيما ورد إلينا!! فلعل الصواب: أين السالب!!

كما قد نقلنا نصوصه في العلم الإلهي والصدق الربَاني، ولا شك أن ما كان مخلوقا ومقدورا، أمكن سلب ذاته، فتأويل القول على خلاف مسلك القائل غلط وباطل.

ثانياً: قد أثبتنا في التنزيه الثاني بالدلائل أن الزاعم للصدق اختياريا يرى القرآن حادثا قطعاً. ولا شك أن كلَّ حادث قابل للفناء، ثم عند هذا الرجل فناء القرآن جائز يقينا.

ثالثاً: في هذا المحل خاصة إنما يتأتى مطلب هذا الرجل في نظره الجاهل، إذا جاز انعدام القرآن المجيد في نفسه، فإنه إذا انعدم الخبر فماذا يكون كاذبا، وإلا فلن ينافي الكذب مجرد نسيان القرآن؛ كما لا يخفى فاعرف.

(٣٥) أقول: فرضا للمحال.. لئن أمكن سلب القرآن، فالجواب العجاب مع ذلك من الجناب الذي هو للسفاهة مآب غير صواب، المعترض أقام الاستحالة بلزوم الكذب، لا بلزوم التكذيب، ولاشك أن لا مفرَّ على هذا التقدير من لزوم الكذب، فإن الخبر إذا كان خلاف الواقع؛ فانعدامه عن صفحة العالم لا يكون مانعا من كذب القائل، سلّمنا أن الخبر انعدم، وبعد انعدامه وقع خلاف الخبر، فغاية الأمر أنه لم يكن إذ ذاك وقت ظهور الكذب، لا أنه عرض له الكذبُ (حين انعدم الخبر)، والعَرْض يتطلب وجود المعروض[1]، الخبر كان كاذبا في نفس الوقت الذي وُجد

---

(١) بل المدّعىٰ حاصل حتى على مذهب القائلين ببقاء العرض، أما الكلام اللفظي غير القارِّ (أي: الذي لا تجتمع أجزاءه في الوجود!!) فانعدامه ظاهر، أما الكلام النفسي.. فهو النسبة المخلوطة بالإرادة الملحوظة بقصد الإفادة، وظاهر أن إرادة الإفادة أمر لا يدوم، والمحفوظ بعد ذلك صورة علمية، وليس بكلام نفسي حتى هو زائل عند طروء النسيان مع هذا، ومزيدا=

لمخالفته للواقع، وإن كان ظهور الكذب يتحقق بعدُ، أوْ لا يظهر أبدا. انظر حتى في الإنسان كلامُه عَرَض، والعرض عند العلماء المتكلِّمين غير صالح للبقاء، ينعدم كما وُجِدَ فوراً، مع ذلك إذا وقع خلاف ما أخبر، يقولون (خبر فلان كاذب)، المهم إنما يقدُر قدرَ نفيسِ الجواب للملا العجاب، وقدر ذينك الهذيانين المجانينُ مثله، وإن لم يحصل العفو من الله بشرط صلاحيته له، يُعلَم حق قدره ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.

الحمد لله! هذه خمسة وثلاثون سوطاً على عبارة حضرة الشيخ ذات عدَّة سطور بالفعل، ومضت خمسة على الهذيان الأول، المجموع أربعون سوطاً، في الواقع معلَّم الطائفة النجدية عن عبودية لمعلِّم الملكوت نسب إلى مولانا عزَّ وجلَّ الكذبَ والعيوبَ بالافتراء الممقوت، وحدُّ الافتراء في الشرع ثمانون سوطاً، ولكن الحد على النصف في حق العبد، ﴿فَعَلَيۡهِنَّ نِصۡفُ مَا عَلَى ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ مِنَ ٱلۡعَذَابِۚ﴾ فالأربعون سوطاً حلَّت نهاية المحل، والمأمول من الله عز وجل القبول، وأن يجعلها عقوبة ونكالاً في حق المتبوع، وعبرة وهداية في حق التابع، وفي حق أهل السنَّة قوة على استقامة آمين يا أرحم الراحمين.

لا شك أن يكون العلماء قِبَلَنا (شكر الله مساعيهم الجملية) مزَّقوا هذيان حضرة الشيخ الثاني البتة، ولكن حتى الآن لم يمرّ بنظر الفقير (الشيخ أحمد رضا قدّس سرّه) في هذا الخصوص تحريرٌ. كل ما ألقيتُ إلقاءٌ رباني فاض على العبد الضعيف من فيض لطيف، أرجو أن يكون هذا النقد الجزيل مع هذا البسط الجليل والوجه الجميل حظّاً خاصّاً بالفقير

= على هذا.. الروحُ الإنسانية لا تفنى عند أهل السنة، ولكنها ممكنة الانعدام قطعاً، وكل صفاتها جائزة الفنا معها. (٢١ منه رضي الله تعالى عنه).

الذليل، فللَّه المنة في كل آن وحين، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد المرسلين محمد وآله وصحبه أجمعين آمين.

التنزيه الرابع في علاج الجهالات الجديدة[١]

أقول وبحول الله أصول: أيها المسلمون! زعم إمكان الكذب فرعاً من خلف الوعيد، وزعم إمكان الكذب مختلفاً فيه لاختلاف الأئمة في خلف الوعيد فهو افتراء، هذه واحدة، والثانية أنَّه تافهٌ أيَّ تافهٍ، بعض العلماء ذهبوا في خلف الوعيد إلى جوازه، المحققون منعوا وأنكروا، ولكن حاشا لله! لا إمكان الكذب منه ثابت، ولا هو مسلك للعلماء المجوّزين، بل يتحاشون عنه ويتبرؤون منه بألف لسان، ثم نسبة القول بإمكان الكذب إليهما أشد كذب، وأدهى جسارة، والحجج القاهرة قائمة على أنَّه بهتان واضح البطلان:

الحجّة الأولى: هذه هي النصوص القاطعة التي مضت في التنزيه الأول، التي يتضح منها أن الإجماع القطعي منعقد على استحالة كذب الباري حيث جرى ذكر هذه المسألة، صرحوا في جميع الكتب الكلامية أن الإجماع واتفاق العلماء على ذلك، أو جزموا به (أي: باستحالة الكذب) بغير حكاية الخلاف.

الحجّة الثانية: أقول: والطرفة أن العلماء الذين يحكون الخلاف في

---

(١) **التنبيه الضروري**: ليحفظ جيّداً أن مقالتنا في الرسالة في كل هذا التنزيه وفيما يناسبه من جميع المواضع ليست موجهة إلى أولئك القاصرين الخاسرين الذين اتخذهم العرائس المتمكّنة على منصّة إمام الطائفة حجاباً دون وجوهها الساذجة المتغافلة، بل الخطاب للمتبوعين المستجدين والقادة المستحدثين الذين يقرِّظون الكتاب ويصرِّحون كل حرف حرف صحيحاً وأنه مسلم. (٢١ منه).

مسألة خلف الوعيد هم الذين ينقلون الإجماع على استحالة الكذب، في شرح المقاصد: أنَّ المتأخرين منهم يجوّزون الخلف في الوعيد.

في **شرح المقاصد** نفسه: الكذب وهو محال بإجماع العلماء، لأن الكذب نقص باتفاق العقلاء، وهو على الله تعالىٰ محال.

إلا أنَّ العلماء لم يكن عندهم خبر بأن إمكان الكذب متفرع على جواز خلف الوعيد، فكيف نزعم أنه إجماعي بعد ما كتبنا أنَّه مختلف الآن في القرن الرابع عشر بلغ هؤلاء الخبر بهذا التفريع.

الحجَّة الثالثة: **أقول**: وأكثر طرافة أن العلماء الذين يقولون بجواز خلف الوعيد، يعلمون أنفسهم الكذب محالاً على الله تعالى، ويرون الإجماع على ذلك، المواقف الذي فيه: لا يُعَدُّ الخلف في الوعيد نقصاً.

في نفس هذا المواقف: إنه تعالى يمتنع عليه الكذب إتفاقاً.

في نفس شرح الطوالع الذي جاء فيه: الخلف في الوعيد حسن. قال فيه: الكذب على الله تعالى محال.

العلامة جلال الدوّاني الذي حرر في شرح العقائد: ذهب بعض العلماء إلى أن الخلف في الوعيد جائز على الله تعالى؛ لا في الوعد وبهذا وردت السنة.

ثم أيَّده بعد ذكره الحديث بالعرف وكلام العرب كما نقله آفندي إسماعيل حقي في روح البيان. نفس العلامة جلال: الكذب عليه تعالى محال، لا تشمله القدرة.

ولكن هؤلاء العلماء لم يكونوا يفهمون ما كتبوا بأنفسهم، فكيف يسلِّمون في أمور متلازمة جوازَ شيء واستحالةَ آخر، ويناقضون كلامهم

بأنفسهم، الآن انكشف على هؤلاء أنَّ معنى المذهب كان الأمر الذي لم يكن في فهم أهل المذهب أنفسهم.

الحجّة الرابعة: **أقول**: يا أسفا! هؤلاء العقلاء لم يلاحظوا ما اتَّخذه العلماء محصَّلاً لجواز خلف الوعيد، وما جعلوه مبنىً له، وكيف يدفعون بأساليب مختلفة هذا التفريعَ الشنيع يعني إمكان الكذب. أنقل ههنا بعض الوجوه منها:

(**الوجه الأول**): المقصود بالوعيد إنشاء التخويف والتهديد؛ لا الإخبار، فلم يبق محل لاحتمال الكذب رأساً في مسلّم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت:

الخلف في الوعيد جائز، فإن أهل العقول السليمة يَعُدُّونه فضلاً؛ لا نقصاً، دون الوعد، فإنَّ الخلف فيه نقص مستحيل عليه سبحانه، ورُدَّ بأن إيعاد الله تعالى خبر، فهو صادق قطعاً، لاستحالة الكذب هناك، واعتذر بأن كونه خبراً ممنوع، بل هو إنشاء للتخويف، فلا بأس حينئذٍ في الخلف. (ملخصاً).

انظروا! كيف أقر صراحة القائلون بجواز خلف الوعيد باستحالة الكذب، واجتنبوا إمكانه، وأنكروا بألف لسان، ووجهوا مذهبهم بما لم يَدَعْ مساغاً لهذا الاحتمال الباطل، ثم أي وقاحة وقلة حياء أن يُرمى هؤلاء بالقول بإمكان الكذب.

(**الوجه الثاني**): أنهم يقولون: آيات الوعيد مخصوصة ومقيدة بآيات العفو، يعني: أن الآيات وردت في كلا المحلين العفو والوعيد، وبِضَمّ... إلى تلك تقرر معنى آيات الوعيد أن من لم يعفو عنه الله سبحانه وتعالى يعاقبون، وإذا كان هذا المعنى قد نطق به القرآن نفسُه، فما علاقة

جواز خلف الوعيد بإمكان الكذب، (معاذ الله)، إنما كان إمكان الكذب يتأتى لو كان الوعيد جزماً حتماً (غير مقيّد لا يحتمل الخصوص)، وإذا قيّده المتكلم جل وعلا بعدم العفو، فكلامه صادق يقيناً، لا مساغ فيه لاحتمال الكذب أصلاً، جرى الوعيد أم لم يَجْرِ، اختار هذا الوجه في أكثر كتب العلماء مثل تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل)، وتفسير العمادي (إرشاد العقل السليم)، وتفسير روح البيان للحقي وشرح المقاصد وغيرها.

والمستطرف أن نفس رد المحتار الذي نقل عنه المدعي الجديد غير المهتدي المسمَّى بـ (رشيد) الخلافَ في مسألة خلف الوعيد، قال في نفس المحل في بيان نفس القول بالجواز: حاصل هذا القول جواز التخصيص لما دل عليه اللفظ بوضعه اللغوي من العموم في نصوص الوعيد.

يعني: أن العموم ليس مراداً، وإنَّما هو مخصوص بمن شاء الله سبحانه وتعالى أن يعذّبهم، قولوا عن إيمان، ألم يكن هذا التصريح الصريح في نفس ردِّ المحتار هذا الذي استأصل هذا التفريع القبيح الخبيث، هل زعم حتى اليوم عاقل في العام المخصوص منه البعض أنَّه كذب، مثل هذا العام موجود في القرآن العظيم بكثرة، فلماذا تقولون بإمكان الكذب، هلا تقولون جليّاً: إن الكذب يوجد في مواضع من القرآن المجيد (في أفواه المتوجّهين التراب).

واها حبذا! الاستناد بعبارة ردّ المحتار، نصفه منقول ونصفه مأكول، ثم دعوى الرشد والديانة باقية، يستحي المرء هنيهة من الله!! ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(**الوجه الثالث**): لو لم يأت فرضاً نصٌّ مفيد للتخصيص وتقييد الوعيد، فمع ذلك إنَّما شأن الكريم أن يُصْدِر الوعيد في حق غير متمرد من العبيد على سبيل التهديد، وإنما يريد أن هذا الجزاء إن لم نعف، وخلاصة القول: أن قرينة الكرم كافية للتخصيص وتقييد الوعيد، وإن لم هناك مخصص قولي، أقول وبه يحصل قران المخصص بالمخصص، بخلاف ما سبق، فهو خاص بمذهب من يجيز التراخي والانفصال، وهذا جارٍ على مذهب الكل.

كان هذا الوجه الوجيه خطر ببال الفقير ـ غفر الله تعالى له ـ حتى رأيت العلامة الخيالي رحمه الله تعالى صرّح به في حاشيته على شرح العقائد، حيث قال: لعل مرادهم أن الكريم إذا أخبر بالوعيد فاللائق بشأنه أن يبني إخباره على المشية، وإن لم يصرح بذلك، بخلاف الوعد فلا كذب ولا تبديل

أيها المسلمون ! رأيتم كم يبتعد القائلون بجواز خلف الوعيد عن هذا التفريع الخبيث الذي خرقه المدعي المتهور، وكيف يَرُدُّونه علانية بوجوه مختلفة، ثم أيُّ جرأة ووقاحة رميُهم بما لم يرتكبوه من الإثم الشديد تسويغاً للمقالة الكاذبة، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾.

(**الحجّة الخامسة**): **أقول**: المجوزون لخلف الوعيد يستدلُّون لمذهبهم بدليل عظيم، بأن الله عزَّ اسمه قال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾.

في نفس ردِّ المحتار، في نفس المقام، وفي بيان نفس المسألة، قال

بعد أربعة أسطر من العبارة التي نقلتها: أدلة المُثبِتين التي من أنصّها قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾.

كذلك في مأخذه «الحلبة شرح المنية» للإمام المحقق ابن أمير الحاج، وظاهر أن الدعوى تتفرَّع على الدليل وتتبَع مفادَ الدليل، سبحان الله! إذ قد استند جواز الخلف إلى نفس قول المتكلم بالوعيد حيث قال: ﴿يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ فالدليل لا يَدَع سبيلا لإمكان الكذب أصلاً، ولكن يُسَلَّم هذا المدلول جبراً من غير مبرر، ألهذه الجهالة حد، هؤلاء العلماء لم يكن عندهم فهم لدعواهم والدليل، فيجوّزون الخلف بالمعنى الذي يلزمه إمكان الكذب، ويأتون بالدليل الذي هو قاطع وحاسم لهذا المعنى بالكلية.

لله أقصروا ! لماذا تُعصِّبون جهالاتكم وسفاهاتكم برؤوس العلماء

. . . .   اتقـــوا عينــــا لـــــم تتـــق الله

النصفة لله! لو أصدر الملك قراراً بأنَّ من ارتكب هذه الجريمة نالته هذه العقوبة، ويقول معاً في نفس القرار «نتجاوز عمن نشاء»، أفإن تجاوز عن بعض المجرمين يكون كاذباً في أول حكمه، أو ينحطّ قدرُ هذا القانون في قلوب الناس كما يدَّعيه ذلك الأحمق الجاهل، أو أثبت بدليل الحكم الثاني أن العقوبة التي حدها الملك ليس ضرورياً أن ينفِّذها، بل يجوز أن ترفع، أفيكون حاصل قول الرجل أنه جرى كذبَ الملكِ محتملاً، ليفكِّر المرء هنيهة قبل أن يلفِظ القول من الفم!

سبحان الله ! ردّ المحتار الذي استندتَ به فيه بنفس المحل ونفس الصفحة وفي نفس البيان تصريحات جليّة تفضَح هذا التفريع الخبيث تماماً، حضرة الشيخ ينقل طرفاً يسيراً من العبارة ويُخبّيء الباقي كأنَّه لم

يرَ، هذا ما يُدْعى ديناً وديانة، وعلى ذلك دعوى الرشيد والهداية، ولكن حضرات الوهابية مجبورون عن عادتهم، القطع والتفصيل في نقل العبارة دأب قديم لهؤلاء الأصحاب، حتى إن المتكلمين منهم اختلقوا من عند أنفسهم رسائل، ونسبوها إلى العلماء السابقين، وانتهى بهم الأمر أنهم نحتوا أسماء العلماء والأئمة من عند أنفسهم، وعلى الرغم من المطالبة المكررة مراراً لم يستطيعوا أن يؤدّوا خبراً عن وجودهم.

بعض أحباب الفقير ـ سلمهم الله تعالى ـ صنّف رسالة «سيف المصطفى على أديان الافتراء» بهذا الصدد، واستعرض فيها أمثال هذه العبارة لعمائد وأكابر هؤلاء، وما ارتكبوا فيها من الخيانات، ونيّف عددها على مئة وخمسين، في الواقع حضرات النجدية اكتفوا بحديث صحيح للعمل به طول العمر الذي قال فيه ﷺ.

(الحجّة السادسة) أقول: قال الإمام فخر الدين الرازي في التفسير الكبير: قال أبو عمرو ابن العلاء لعمرو بن عبيد: ما تقول في أصحاب الكبائر؟ قال: أقول إن الله منجز إيعاده كما هو منجز وعده! قال أبو عمرو: إنك رجل أعجم، لا أقول أعجم اللسان، ولكن أعجم القلب، إن العرب تَعُد الرجوع عن الوعد لؤماً، وعن الإيعاد كرماً، والمعتزلة حكوا أن أبا عمرو ابن العلاء لما قال هذا الكلامَ، قال له عمرو بن عبيد: يا أبا عمرو! فهل يسمى الله مكذّب نفسه، فقال: لا. فقال عمرو بن عبيد: فقد سقطت حجتك، قالوا: فانقطع أبو عمرو بن العلاء!

وعندي أنه كان لأبي عمرو أن يجيب عن هذا السؤال أن هذا إنّما يلزم لو كان الوعيد ثابتاً جزماً من غير شرط، وعندي جميع الوعيدات مشروطة بعدم العفو، فلا يلزم من تركه دخول الكذب في كلام الله تعالى. اهـ ملخصاً.

الآن ليُمعِن العاقل بنظر الإنصاف، أولاً: لو كان تجويز الخلف تجويز الكذب، فعلى تقدير أن تكون الحكاية التي أوردها الرازي في التفسير الكبير صادقة، ما يعني قوله فانقطع (الإمام أبو عمرو ابن العلاء)؟ كان عليه أن يقول صريحاً: إنّي أرى جواز خلف الوعيد، فإمكان الكذب عين مذهبه، وهلا يقول علماء أهل السنة على تقدير كذب المعتزلة (في الحكاية المذكورة) أنتم افتريتم حكاية هي بنفسها دليل على كونها مكذوبة، فإن المجوزين للخلف يسلمون إمكان الكذب، فلماذا كان الإمام أبو عمرو ابن العلاء انقطع عند الإلزام؟

ثانياً: ردّ الإمام الرازي عن الإمام أبي عمرو ابن العلاء جواباً حسناً، بأن كل وعيد في مذهبي مقيّد، سبحان الله! إذ كانت الوعيدات مقيّدة، فإلى أين مصير إمكان الكذب؟ لِمَ لا يقول الإمام: الكذب ممكن في مذهبي، فالإلزام ساقط؟ المهم أنه ثبت بوجوه لا تُعَدّ: أن المدعي الجديد غير المهتدي (رشيد) افترى على العلماء كذباً بحتاً.

(الحجّة السابعة) أقول: نفس رد المحتار هذا الذي نقلتَ عنه نصف فقرة، وأتممتَ التهمة على أئمة الدين، ينقل في هذا المبحث عن «الحَلْبة» للإمام ابن أمير الحاج، ما بدايته هكذا:

وافقه على الأول صاحب «الحَلْبة» المحقق ابن أمير الحاج، وخالفه في الثاني، وحقق ذلك بأنّه مبني على مسألة شهيرة، وهي أنه هل يجوز الخلف في الوعيد؟ فظاهر ما في المواقف. . . الخ

ونهايته هكذا: هذا خلاصة ما أطال به في الحَلْبة.

وصاحب «الحَلْبة» هذا يرجح جواز الخلف في حق المسلمين، في

نفس «رد المحتار» نقل عنه: الأشبه ترجّح جواز الخلف في الوعيد في حق المسلمين خاصّة دون الكفار.

الآن لاحِظ أن هذا الإمام العلاّم القائل بجواز الخلف كيف يتحاشى بشدة عن هذا التفريع الشنيع منك أعني إمكان الكذب في نفس الحَلْبة، قال بعد ختامه للبحث: وحاش لله أن يراد بجواز الخلف في الوعيد أن لا يقع عذاب من أراد الله الإخبار بعذابه، فإنَّه محال على الله تعالى قطعاً، كما أن عدم وقوع نعيم من أراد الله الإخبار عنه بالنعيم محالٌ عليه قطعاً، كيف لا وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾، ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِهِۦ﴾ أجل قولوا عن إيمان: أهؤلاء هم العلماء الذين تبهتونهم بالقول بإمكان الكذب؟! رزق الله الحياء.

الحجّة الثامنة بقطع عرق الضلالة الضامنة:

أقول وبالله التوفيق.. وبه الوصول إلى ذرى التحقيق:

طريق استدلال العلماء المجوّزين والمناظرة منهم والجدال شواهد عدل على أن هناك نسبة التساوي بين خلف الوعيد والعفو والمغفرة عندهم، وتوافقٌ كلي من الجانَبين.

اسمع الدليل: مر آنفاً أنهم استدلوا لدعواهم بالآية الكريمة: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ﴾ وقال في الحَلْبة ثم في رد المحتار الذي نقلتَ عنه فقرة قليلة، لتُردِف خلفك مصيبة للأبد، لهذا الدليل أنصّ وأظهر دلائل المجوزين، وظاهر أن الآية إنَّما دلت على جواز المغفرة، وهو الذي اتخذوه دليلاً على جواز الخلف، فاستدلالهم برهان قاطع على أنهم لا يرون المغفرة أعمّ من الخلف، لأن جواز الأعم لا يجوز أن يكون مثبتاً

لجواز الأخص أبداً، ويأتي عما قريب أنَّ المعتزلة تمسكوا لامتناع العفو بآيات الوعيد، رد عليهم هؤلاء العلماء بأن الخلف جائز، فلا جرم أنَّهم اعتبروا جواز الخلف ردّاً لامتناع العفو، ولا يجوز أن يكون جوازُ الأعم نافياً لامتناع الأخصّ، فجوابهم هذا دليل ساطع على أنَّهم لا يعتبرون المغفرة أعم من جواز الخلف، أما التباين فبيَّن البطلان بالبداهة وبنفس ما ردُّوا وما أثبتوا، فالتساوي متعين، والمراد متبين، يعني: ظهر بهذا أنهم يعبّرون عن عدم وقوع الوعيد للعفو بالخلف، ويجوّزونه، لأنّه هو المساوي للمغفرة، ولا يعني هذا تبديل القول وتكذيب الخبر (معاذ الله)، فإنَّ له من العفو نسبةَ العموم والخصوص كليهما.

مثلاً: إذا وقع التجاوز بناءً على نسبة تخصيص النصوص وتقييد الوعيد، فالعفو موجود والتبديل مفقود، أو كان الوعيد بعقوبة شديدة على جريمة حتماً، وعند إيقاع العقوبة حصل التخفيف، فالعفو مفقود[1]، والتبديل موجود، وإن جعلتَ العفو شاملاً للتخفيف فهو أعم مطلقاً، وعلى كل حال خلفُ الوعيد الذي يساوي العفو أعم من الكذب قطعاً، مطلقاً كان أو من وجه، أفتنبّهت لجهالتك الفاحشة حيث ترى جواز الأعم (الذي هو الخلف) مستلزماً لإمكان الأخص (الذي هو الكذب) فالحمد لله على إتمام الحجة وإيضاح المحجة.

الحجّة التاسعة القالعة القاهرة القاتلة القارعة بارعة التبيين دامغة الكذابين:

أقول وبالله التوفيق: أيها المسلمون! أطلب القلب الحاضر لهنيهة، لم ينسب هذا المدعي الجديد غير المهتدي (رشيد) الإمكان العقلي لكذب

---

(١) المغفرة وقاية شر الذنوب بالكلية. اهـ (٢١منه رضي الله عنه).

الباري عز وجل فحسب إلى أئمة الدين، بل جعلهم قائلين عياذاً بالله بكفر صريح (معاذ الله)،

ثم الحمد لله ذيلهم مطهر عن البُقَع النجسة من الكفر والضلالة، ولكن ليتعرف حضرة الشيخ الخبر عن إيمانه، وإن لم يسلم كذا، فليعلم بالتفصيل أصل المراد أن الخلف بمعنى أن يتنصَّل المتكلم عن قول تكلم به، ويستعمل بخلاف ما أخبر به من أقسام الكذب بلا شبهة، لأن الكذب ليس إلا الإخبار بخلاف الواقع، فلو تفرض الخلفَ بهذا المعنى ممكناً؛ أو سائغاً؛ أو واقعاً؛ أو واجباً، افرض ما شئت يثبت بعينه نفس الحكم للكذب، لأن هذا جانب الوجود، والقسم في جانب الوجود يستلزم المقسم، والعقل يحكم على المقسم بأحكام القسم، لأنَّ وجودَه محال غير ممكن بدونه، فلا جرم إمكان هذا يستلزم جواز ذلك، ووجود هذا وقوع ذلك، ووجوب هذا يستلزم الضرورة لذلك، والمدعي الجديد إنَّما فهم من كلام العلماء معنى الخلف أن الباري تعالى يتنصَّل عن القول بعدما تكلَّم به، ويبدل الخبر بعد ما أدّى، ولذلك فرع جواز الخلف على إمكان الكذب، مع أنه لا عالم يقول بهذا !!

حاش لله! بل يردُّون هذا المعنى المردود الذي افتراه العنود ردَّاً بليغاً، ويبنون جوازَ الخلف على تخصيص النصوص وتقييد الوعيد وغيرهما من الأمور التي لا تبرأ فيه عن القول ولا تبديل للمقال، وقد سمعتم الدلائل القاهرة والتصريحات الباهرة في هذا الأمر، ولكن حضرة الشيخ هذا لا يسلمها، ويجعل الخلف على المعنى الذي هو قسم من الكذب ولو أبيتم، حتى يوجد من جوازه سبيلاً إلى إمكان الكذب، ولو كان هذا المعنى هو المراد، فانظر الآن ما معنى جواز الخلف، وعلى أيِّ معنى هو مختلف فيه

بين العلماء، حاشا لله! جواز الخلف بمعنى الإمكان العقلي ليس محل الخلاف، بل النزاع قطعاً في جواز الشرع وإمكان الوقوع الذي لا يبقى حتى الامتناع بالغير من بعده، واسمع الدلائل:

أقول: هل عسيتَ أن تتفطن مما ألقينا ونُلقي عليك من الأبحاث، ونقلنا لك من كلمات العلماء، أن الكلام في مطلق الخلف في حق العصاة، لا الخلف المطلق فيهم، ولا الخلف في الكفار، لو فاق أهل السنة الوعيدية على استحالته شرعاً.

أما الثاني فظاهر واضح، وقد نصّ عليه القرآن العزيز، وأجمعت عليه الأمة جميعاً.

وأما الأول فنقل عليه أيضاً غيرُ واحد الإجماع، وهو الصواب من حيث النظر، وإن نقل العلامة في حاشية العلائي خلافه، ففي هذين إن كان الخلاف فلا يكون إلا في الإمكان العقلي، ولذا حمل عليه العلامة ش بيد أنّي لا أعلم خلافاً بين أهل السنة في جواز الأول عقلاً، والثاني وإن وقع فيه خلاف.. ولكن المحققين ههنا على الجواز، ولم يخالف فيه إلا أقل قليل كما سيأتي، فالذي وقع[1] عن العلامة ش اشتباه يجب التنبيه له، وقد

---

(١) (قوله: فالذي وقع) حيث نقل النزاع المشهور، وكون المحققين على المنع في كلامه على هذين الخلفين وزعم تبعاً لـ (الحَلْبة) أن الأشبه ترجّح جواز الأول عقلاً، فأوهم أن جوازه العقلي مختلف فيه، وأوهم إيهاماً أشد وأعظم أن المحققين على إنكاره، وإن كان الأشبه عنده ترجّح الجواز، مع أنَّا لا نعلم فيه نزاعاً أصلاً، ولا نظنه محل نزاع، وإن كان، فلا شك أن عامة الأئمة على الجواز، ثم أوهم بل صرح آخراً. أن الصحيح عن المحققين منع الثاني عقلاً، مع أن الأمر بالعكس، فالحق أن محل النزاع المشهور هو الجواز الشرعي، وكلامهم إنما هو في مطلق الخلف، وتحقيق الحق في محصّله ما سنلقي عليك، والله الهادي.
(٢١ منه رضي الله عنه).

أوضحناه على هامشه، ولو لا أن غرضنا في المقام لا يتعلق بنقد ذلك.. لأتينا بالتحقيق فيما هنالك، ثم من البديهي أن إمكان عدم التعذيب عقلا مع استحالته شرعاً أدخل في الرد على هؤلاء الجهلة، كما لا يخفى على عاقل فضلا عن فاضل، وسنلقي عليك تحقيقه فيما سيأتي في رد الوهابية الديوبندية فانتظر، والله سبحانه وتعالى أعلم. (٢١ منه قدس سره).

أولاً: أجمع أهل السنة وفرقة من المعتزلة على أنه يجوز عقلاً مغفرة مرتكب الكبائر الذين ماتوا بغير توبة، يعني: العقل لا يستحيل أن لا يؤاخذهم الله سبحانه وتعالى، ولكن وقع الخلف في الإمكان الشرعي، أما أهل السنة فجوَّزوا (المغفرة شرعاً)، بل أثبتوه، وهذه الفرقة الوعيدية يرون مغفرة مرتكب الكبائر غير جائزة، ويرون أن العذاب واقع، واستندوا بآيات الوعيد، وجاءت مسألة جواز الخلف في معرض الجواب عن هذا، يعني أيها المعتزلة! إنما يتم استدلالكم لو سلّمنا أن وقوع الوعيد واجب شرعاً، وهو عندنا جائز خلفه.. فالعفو ظل جائزاً، ولم يثبت ما ادَّعيتم من وجوب العذاب شرعاً، قال الإمام العلامة التفتازاني في شرح المقاصد:

البحث الثاني عشر: اتفقت الأمة، ونطق الكتاب والسنة، بأن الله تعالى عفوٌّ غفور، يعفو عن الصغائر مطلقاً، وعن الكبائر بعد التوبة، ولا يعفو عن الكفر قطعاً، واختلفوا في العفو عن الكبائر بدون التوبة ! فجوَّزه الأصحاب؛ بل أثبتوه، خلافاً للمعتزلة، تمسك القائلون بجواز العفو عقلاً وامتناعه سمعاً، وهم البصريون من المعتزلة وبعض البغدادية بالنصوص الواردة في وعيد الفساق وأصحاب الكبائر.

وأجيب بأنهم داخلون في عمومات الوعد بالثواب ودخول الجنة.. على ما مر، والخلف في الوعد لؤم لا يليق بالكريم وفاقاً، بخلاف الخلف

في الوعيد فإنه ربما يُعَدُّ كرما. اهـ ملتقطاً.

انظروا! العلماء يدفعون بهذا الذي ذهبوا إليه من جواز خلف الوعيد وجوبَ العذاب شرعاً، والوجوب الشرعي لا يقابله إلا الجواز الشرعي، ولو كان مرادهم الإمكانَ العقلي فحسب، ففيم ينافي مذهبُ هؤلاء المعتزلةَ، وكيف يكون نافياً لدليلهم؟! متى كان أولئك يقولون بالواجب العقلي حتى تتعرَّضوا أنتم حديثَ الإمكان العقلي!! فثبت أن هؤلاء العلماء يرون خلف الوعيد جائزا شرعاً.

ثانياً: المحققون الذين لا يرون جواز الخلف يستدلون بقوله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ﴾.

وظاهر جدا أن نفي الوقوع في الآية إنما يكون دليلا على الاستحالة الشرعية؛ لا الامتناع العقلي، فلازم أن يكون أولئك العلماء المجوِّزون لخلف الوعيد يرون الجواز الشرعي، وإلا! لكان دليلُ المحقِّقين أجنبيا محضا عن محل النزاع، ومبتنياً على عدم الفهم للأمر الذي فيه النزاع، ألا يقول أولئك إنما ثبت بهذا الاستحالةُ الشرعية، وهذا لا يخالف الإمكان العقليَّ الذي نقول به.

ثالثاً: الواحديُّ أراد في «البسيط» في الآية الكريمة: ﴿إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ الوعد فقط، وأنكر أن يُحْمَلَ على الوعيد، إذ يجوز فيه الخلف، قال في التفسير الكبير: احتج الجُبَّائي بهذه الآية على القطع بوعيد الفساق، (ثم ذكر احتجاجه والأجوبة عنه... إلى أن قال): وذكر الواحدي في «البسيط» طريقة أخرى؛ فقال: لم لا يجوز أن يُحْمَلَ هذا على ميعاد الأولياء؛ دون وعيد الأعداء، لأن خلف الوعيد كرم عند العرب... الخ

ظاهر أن العلماء المجوِّزين قالوا بالإمكان العقلي فقط، فما كان يُحْوِجهم في الآية إلى هذا المحمل، لأن الانتفاء الشرعي لا ينافي الجواز العقلي شيئا.

رابعاً: التحقيق عند القائلين بجواز خلف الوعيد أن الخلف إنما يجوز في حق المسلمين؛ لا في حق الكفار، عبارة «الحلبة» (الأشبه ترجح القول بجواز الخلف في الوعيد في حق المسلمين خاصَّة؛ دون الكفار) مرت التي أحال عليها مرَّت آنفا في «رد المحتار»، ولكن أتحف بدلا منها أشياء أخر، في مختصر العقائد:

الملك لله، والناس عبيده، وله أن يفعل بهم ما يريد، ولكن وَعَد أن لا يعذب أحدا بغير ذنب، وأن لا يخلِّد المؤمن المذنب في النار، ويستحيل أن يخلف في ميعاده، وكذا أوعد أن يعذب المؤمن المذنب زماناً والكافر موبداً، ولكن قد يعفو عن المؤمن المذنب ولا يعذبه، لأنه تكرم وتفضل فيترك الوعيد، أما في حق الكفار.. فلا يكون العفو؛ وإن كان تكرُّماً وتفضُّلاً، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ أخبر أنه لا يفعل مع الكفار إلا بطريق العدل.

في روح البيان: الله تعالى لا يغفر أن يشرك به، فينجِّزُ وعيدَه في حق المشركين، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، فيجوز أن يخلف وعيده في حق المؤمنين.

سبحان الله! ولو كان الكلام في محض الإمكان العقلي.. فهو حاصل بإجماع من الأشاعرة، بل بإجماع جماهير أهل السنّة، حتى في حق الكفار وهو التحقيق، يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد.

في شرح مقاصد الطالبين في علم أصول الدين:

اتفقت الأمة أن الله تعالى لا يعفو عن الكفر قطعاً، وإن جاز عقلاً، ومنع بعضهم الجواز العقلي أيضاً، لأنه مخالف لحكمة التفرقة بين من أحسن غاية الإحسان، ومن أساء غاية الإساءة، وضعفه ظاهر. اهـ ملخصاً.

وفيه: عند شرذمة لا يجوِّزون العفو عنهم في الحكمة.

لا جرم ثبت بالدلائل القاطعة، أن القائلين بالجواز يعنون به الجوازَ الشرعي، وينكرون وينفون في الخلف حتى الامتناع بالغير، وإذ أخذتم الخلف بالمعنى الذي هو قسم من الكذب.. فقد لزم من هذا قطعاً أن يجوز الكذب عند هؤلاء العلماء على زعمكم الباطل، لا عقلاً فحسب، بل شرعاً أيضاً، الأمر الذي ليس له نصيب من الامتناع بالغير، وهو كفر صريح، والعياذ بالله رب العالمين.

قال الإمام العلامة القاضي عياض قدس سره في «الشفاء»:

من دان بالوحدانية وصحة النبوة ونبوة نبينا ﷺ، ولكن جوّز على الأنبياء الكذب فيما أتوا به.. ادعى في ذلك المصلحةَ بزعمه؛ أم لم يدَّعِها.. فهو كافر بإجماع.

سبحان الله! قد كفر من جوز الكذب على الأنبياء عليهم الصلاة والثناء بالاتفاق، فما ظنُّك بمن جوَّز الكذب على جناب الباري عز وجل، كيف لا يكون كافراً مرتدا بالإجماع؟

أفعلمتم أنكم عن جهالة منكم ووقاحة لم تميَّزتم بين الكفر والإسلام، وزعمتم النِزاع بين أئمة الدين في الكفر الخالص.

سبحان الله! هذا الفهم والفقاهة، وهذا الدين والديانة، وعلى هذا الهمَّة طامحة إلى أن تغدوَ العالم الرشيد، بل الشيخ المريد

فُقِدَ الناس واستولى الحمار على بلاد الله

تذكر هذا المقام هنيهة، عسى أن يكون لك شأن معه في الخاتمة، ﴿وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

حجّة عاشرة ظاهرة باهرة زاهرة قاهرة

أمرُّ وأدهى من قرينتها الأولى:

أقول وبالله التوفيق: حتى الآن لا نهاية، لو رُزق المرء نصيبا من العقل الصافي والنظر الوافي لانكشف أن العلماء لا يقولون بالجواز في مسألة الخلف فحسب، بل يُثبتونه على المعنى الذي يجوِّزونه، وإن عبَّروا بالجواز فقط، فيلزم على زعمكم الخبيث أن أئمة الدين يرون الكذب واقعا يقينا، بل موجودا بالفعل، وماذا يكون كفراً جليا أكثر من هذا!!؟

وهاك الدلائل:

أولاً: قد أثبتنا أن الخلف والعفو متساويان عند العلماء، ووقوع مُساوٍ يستلزم وقوع مُساوٍ آخر قطعاً، سواء كان التساوي في التحقق أو في الصدق، لأن عين المنطوق من الأول التلازم في الوجود، والثاني أكثر دخولاً منه في المقصود؛ فإن الانفكاك في الوجود في الصدق مع شيء زائد، لكن العفو باليقين.

مر آنفا عن شرح المقاصد: جوزه الأصحاب بل أثبتوه، فثبت أن ذلك الذي يسميه العلماء خلف الوعيد يقينا واقع، وأنتم إذ تحملون الخلف على المعنى الخبيث، فأي كلام بقي في كون الكذب واقعاً باليقين!! معاذ الله، صدق الله تعالى ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾.

ثانياً: حتى لو قطعت النظر عن تعيين التساوي فاستدلالهم مع ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ دليل قاطع على أن الخلف ليس أخص من العفو، ولا مباينا له، فلا جرم يكون أعم إن لم يكن مساويا، وعلى كل حال وقوع المغفرة وقوع الخلف، وعلى زعمكم وقوع الخلف يكون مستلزِماً لوقوع الكذب، ويصير الكذب يقينيَّ الوقوع، وهل الضلالة قرناء.

ثالثاً: مرت عبارة مختصر العقائد آنفا، التي كُتب فيها أن خلف الوعد محال آنفا، ولاحِظوا ما كتب فيها عن الوعيد في حق المسلمين، هو لم يقل «يجوز أن يترك الوعيد»، بل رقم صريحا «يترك الوعيد»!! فأي كلام بقي في ثبوت المدعى؟!.

رابعاً: بعد هذه الدلائل القطعية العقلية، اللائق بفهمكم، القاطع للنزاع، والواقع للشغب أن الإمام ابن أمير الحاج في نفس هذه «الحلبة» التي هي مأخذ «رد المحتار» في نفس المحل الذي نقلتَ عنه، أفاد صريحاً أن خلف الوعيد إنما هو عبارة عن العفو، الآن قل أنت: العفو واقع باليقين في مذهبك، أم لا؟ إن نعم.. فهو الخلف، وأنتم زعمتم الخلف أصل الكذب، أفقد كذبتم إلهكم أم لا؟

عبارة الحَلْبة هكذا:

الدعاء المذكور يستلزم أنه يجوز الخلف في الوعيد، وظاهر المواقف والمقاصد أن الأشاعرة قائلة به، لأنه لا يُعَدُّ نقصاً، بل جوداً وكرماً، ولهذا مدح به كعبُ بن زهير رضي الله تعالى عنه رسولَ الله صلى الله تعالى عليه وسلم، حيث قال:

نبئت أن رسول الله أوعدني والعفو عند رسول الله مأمول

انظروا! جعل صراحةً المدح بالعفو مدحاً بخلف الوعيد، وكذلك في ختام البحث جَعَل قول ابن نباتة المصري «الحمد لله الذي إذا وعد وفا، وإذا أوعد عفا» على هذا النحو، أَبَقِي شيءٌ بعدُ دونَ وضوح الحق!! هذا المقام الثاني حري بأن يُحفَظ أنكم حسبتم وقوع الكذب من الله ووجودَه مذهباً لأئمة أهل السنة صراحةً، وزعمتم مثل هذا الكفر الشنيع والارتداد الفظيع مسألة مختلَفا فيها بين أهل الحق!؟ ﴿ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾، ولا حول ولا قوَّة إلا بالله الواحد القهار.

بالجملة ظهر وبهر وصار أجلى وأبين من الشمس والأمس بالحجج القاهرة والبيِّنات الباهرة أنَّ الخلف بالمعنى الذي يجوِّزه العلماء، ليس له علاقة أصلاً بإمكان الكذب. حاش لله! إنما يعني الخلف عندهم عدم إيقاع الوعيد لتجاوزٍ وكَرَم، فإنه عين العفو أو المساوي والملازم له، وليس أن هذا المعنى جائز فحسب، بل واقع بإجماع من أهل السنة بلا شبهة، أما الخلف بمعنى القول تبديل القول وتكذيب الخبر!! فليس مراداً للعلماء، حتى يسوغ أن يتفرَّع على جوازه إمكان الكذب، وما من عالِم في العالَم يقول به، بل هم يتحاشون ويتبرؤون عن هذا عن قلب رجل واحد ولسان واحد، ويُجمعون تماماً على استحالة الكذب القطعية وامتناعه العقلي، جميع كلماتهم ومحاوراتهم عن آخرها؛ ووجوه مناظراتهم وطرق الرد والإثبات عن آخرها شواهد عدل ونواطق فصل بآلاف أسلوب، وقد ظهر على كل ذي عقل، والإمام ابن أمير الحاج جلَّى هذا الأمر بأتمِّ وجه حيث استأصل ذلك المعنى الخبيث المخترع من ذلك الجريء المتهور بعد ما رجَّح جواز الخلف.

كذلك الإمام فخر الدين الرازي قد أقام الطامة في التفسير الكبير مع

تأييده لكلام الإمام أبي عمرو بن العلاء القائل بجواز الخلف بالوجه الذي مر بيانه بالأعلى لمَّا جاءت النوبة إلى معنى التبديل الذي تفهَّمه هؤلاء، وقصدوا أن يفرِّعوا عليه. . شدَّد النكير عليه، وأقام القيامة على فهم الجاهل المعوج !

قال في نفس التفسير:

الخبر إذا جوز على الله الخلف فيه. . فقد جوَّز الكذب على الله تعالى، وهذا خطأ عظيم، بل يقرب من أن يكون كفرا، فإن العقلاء أجمعوا على أنه تعالى منزَّه عن الكذب، ومعلوم أن فتح هذا الباب يفضي إلى الطعن في القرآن وكلِّ الشريعة. اهـ ملخصاً.

واعجباً! لأدعياء العلم والديانة والرشد والمشيخة يتعامون ويفترون عمداً إغواءً للعوامِّ وتلبيساً للمرام في مسائل واضحة وجلية واجماعية ويسلمون على المخافة من الخالق والحياء من الخلائق بكف واحدة جلياً سلامَ متاركة، ويفترون على أئمة الدين افتراء جلياً ويحتملون بهتانا مبينا.

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة   وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

. . . .

تنبيه نبيه: الحمد لله قد بلغ التحقيق الذروة العليا، وخلف الافتراء من العيَّارين والمكَّارين إلى مكان، وبقي بعد الأمر الذي يتطلب التنقيح، وهو أن الإجماع القطعي قائم على استحالة الخلف بمعنى التبديل، وأن الخلف بالمعنى المساوي للعفو جائز بالإجماع، بل واقع! ففيم النزاع بين العلماء المجوِّزين والمحقِّقين المانعين للخلف.

أقول وبالله التوفيق وبه العروج على أوج التحقيق: على الخبير سقطت، نعم، منشأ النزاع تجويز إطلاق الخلف (أي: هل يجوز أن يطلق

خلف الوعيد على العفو)، رأى المجوِّزون أن خلف الوعيد لا ينبىء عن أثر من عيب أو منقصة، معاذ الله، بل يدلُّ على العفو والكرم، ويقال في المدح والثناء. ولذلك يستندون في موضع فموضع في عرف العرب، قال قائلهم:

وإنــي وإن أوعــدتــه أو وعــدتــه لمخلف إيعادي ومنجز موعدي

* * *

إذا وعــد الســرَّاء أنجــز وعــده وإن أوعد الضرَّاءَ فالعفو مانعه!!!

بناء على ذلك جوزوا خلف الوعيد، والمحقِّقون نظروا إلى أن اللفظ يوهم معنى المجال، أعني تبديل المقال، وإيهام المعنى المحال كاف في المنع ههنا؛ كما نصوا عليه في مسألة معقد العز[١]، إنما وقوع التمدُّح بذلك؛ أي خلف الوعيد في المخلوق، ولا يصحُّ أن يقاس الخالق في ذلك بالمخلوق، لا جرم أنهم تحاشوا (إن تجويز إطلاق الخلف).

خلاصة القول: أن في آيات الوعيد بالنظر إلى ظاهر العموم صورة من الخلف، وإن كان عدم الوقوع منزها قطعا عن حقيقة الخلف بالنظر إلى التخصيص والتقييد، والمجوِّزون إنما يعبِّرون عن هذا الخلف الصوري بخلف الوعيد يفرونه ويبيحونه، لأنه يفيد المدح لكن المحقِّقين يمنعون؛ لأنه يوهم النقص والقدح، وإلا! فلو تأملتَ المعنى فلا شبهة أن الأمر الذي يطلقون عليه الخلف جائز وواقع قطعاً بالإجماع، ولذلك جَعَل العلامة شهاب الدين الخفاجي المصري مسألة الخلف إجماعية لأهل السنّة في «نسيم الرياض في شرح الشفاء للإمام القاضي عياض»، ونسب

(١) كذا في النسخة المطبوعة الغنز وصوابه ما أثبتناه. (الأزهري غفر له).

الخلاف فيه إلى المعتزلة، حيث قال: الوعيد لا يجوز تخلفه عند المعتزلة؛ لقولهم بأنه يجب على الله تعالى تعذيب العاصي.

وظاهر جدا أن منشأ هذه النسبة.. إنما هو النظر إلى أن الخلاف في المعنى الذي يقصد المجوِّزون (الخلف).. لا خلف إلا للمعتزلة الأشقياء، ولا منكر له من أهل السنة؛ كما أنه إجماع على بطلان معنى الكذب والتبديل وامتناعه من أهل السنة، بل ومن أهل الملل، بل ومن أهل العقل لا خلاف فيه يعلم من فِرَقة.

بحمد الله هذا هو التحرير الأنيق في محل النزاع، والتقرير الرشيق، والحمد لله ولي التوفيق على إلهام التحقيق وإرشاد الطريق.

الإمام المحقق المدقق العلامة الحلبي في نفس «الحلبة» هذا بعد ما سلَّم جواز الخلف تحاشى أيَّ تحاشٍ عظيم من معنى الكذب والتبديل، وقد مرَّ النقل في الحُجَّة السابعة، ثم صرَّح بالمراد بما نصه: المراد بالوعيد صورة العموم بالوعيد من أُريد بالخطاب.

يعني: يبدو لو نظرت إلى كلمات الوعيد مجرَّدة أن جميع من فعل مثل ذلك عوقب، ثم إذ ثبت بدلائل قاطعة أن البعض لا يعاقب فقد تخلف الوعيد ظاهراً، والحال أن ذلك العموم كان صورياً؛ لا حقيقيا، لأن عمومات الوعيد في الحقيقة اكتسبت من آيات المشيئة التقييد، ومحصّلها أن العقوبة إنما هي إذا لم نعف، هذا هو محصل الخلف! ولا علاقة له بالكذب والتبديل؛ عياذ بالله، ثم قال بعد ما حقق ما أفاد من المراد:

ثم حيث كان المراد هذا، فالوجه ترك إطلاق جواز الخلف في الوعد والوعيد؛ دفعا لإيهام أن يكون المراد منه هذا المحال.

ما ظن الإمام الممدوح في محله في الواقع. فقد رأيت أن ذلك الوهم

اعترى سفهاء الزمان في القرن الرابع عشر؛ والعياذ بالله سبحانه وتعالى.

ثم يقول: وإنما وافَقْنَاهم على الإطلاق لشهرة المسألة بينهم بهذه الترجمة، ونستغفر الله العظيم من كل ما ليس فيه رضاه.

لينظر السفيه الجاهل إلى أين مصير ما اعتقده من إمكان الكذب ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾.

الفقير جاء بمزيد تحقيق في هذا المقام في حواشي شرح العقائد وشرح المواقف، ولولا مخافة التطويل لشنَّفت آذان السامعين بهذه النفائس الجليلة، وفيما ذكرناه كفاية والحمد لله ولي الهداية.

المهم أنه بعيد عن مقتضى كلامهم نفسه وتمسُّكهم واستدلالهم وتوجيه لقول بما لا يرضى به قائله أن يتخذ أمراً زائداً على ذلك (الذي ذكر) محلا للنزاع وإنكاراً لإجماعاتهم القاطعة وافتراء عليهم بهذه المهالك الشنيعة والنتائج الفظيعة التي يتبرءون عنها بتصريح في ألف موضع.

وقد شاهدنا مراراً بحمد الله ما كان من مسألة أصولية مختلفا بين أئمة أهل السنة أن مرجعه عند التحقيق إلى النزاع اللفظي أو أمر هي مثل ذلك إن ما كان من مسألة ذلك، إن اغتر بعض الناظرين بظواهر الألفاظ.

ثم الإلزام من فريق لآخر إنما هو على المعنى المراد عنده، وذهن الفريق الآخر خِلْوٌ عنه، لا تعلق له لما ألزم به بما هو المراد لذلك الفريق، ولا يجوز أن يتوهَّم آخر حين ينظر في ذلك الإلزام أن يكون الأمر الذي ورد به الإلزام مختلفا فيه بين الفريقين. بل لا يتحقق هذا في عامات النزاعات الحقيقية المعنوية؛ ما ظنك بالصورية واللفظية!! إنما يلزمون بأمر متفق على بطلانه ما يعني الاحتجاج بالمختلف فيه لأمور خلافية.

ولا سيما إذا كان الاختلاف في أمر فرعاً من التنازع في آخر، لأنّ الإلزام بالفرع على هذا التقدير مصادرة على المطلوب! هذه النكتة تجدر بالحفظ.

العلام بلغ مبلغاً بعيداً؛ وهاك النظائر مثلاً: الإيمان مخلوق أو غير مخلوق!!

قال الإمام العارف بالله حارث المحاسبي وجعفر بن حرب وعبد الله بن كلاب وإمام المتكلمين عبد العزيز المكي وأئمة من أهل سمرقند بالأول، وإليه مال الإمام الهمام أبو الحسن الأشعري قدس سره، بل النص عليه من إمام الأئمة سراج الأمة أبي حنيفة عليه دليل كامل.

وحكي عن الإمام عماد السنة أحمد ابن حنبل وجماعة من المحدثين القول الثاني، وهو مختار أئمة بخارا ومَن وافقهم، والمتصور والمعتمد والمقبول عندهم. ولا يخفى ما طال من النزاع بين أئمة سمرقند وأئمة بخارا في ذلك. هؤلاء ألزموا أولئك بخلق القرآن، وأولئك ألزموهم بأن تكون أفعال العباد غيرَ مخلوقة (إذا قلتم إن الإيمان غير مخلوق)!

وإن تمعن النظر فلا شيء هناك، كلٌّ مُحِقٌّ على مراده إيمان المخلوق مخلوق من غير شك. لأن المخلوق وصفات المخلوق كلٌّ مخلوق. والإيمان هو صفة الله عز وجل، والدليل عليه من الأسماء الحسنى (المؤمن) يعني: أن تصديق ذلك الملك الجليل جل جلاله بعلام نفسه في أزل غير مخلوق قطعا، لأن الخالق وصفات الخالق منزه عن المخلوقية.

هكذا قرره الفاضل العلامة كمال الدين ابن أبي شريف القدسي في «المسامرة شرح المسايرة».

أفجاهل أحمق يظن بعد ما يرى هذا النزاع أن الاختلاف بين أئمة أهل السنة في بعض صفات الخالق بأنها مخلوقة وفي بعض أفعال المخلوق بأنها مخلوقة!؟. حاشا وكلا! كذلك مسألة زيادة ونقص الإيمان التي فيها الخلاف من قديم، حملها الإمام الرازي وغيره على النزاع اللفظي.

في «منح الروض»: ذهب الإمام الرازي وكثير من المتكلمين إلى أن هذا الخلاف لفظي راجع إلى تفسير الإيمان.

ثم قال: هذا هو التحقيق الذي يجب أن يعول عليه.

وعلى هذا النحو ألفيتَ مسائل أخر لو حملته (ما نحن فيه من مسألة خلف الوعيد) على هذا الوجه، فالأمر أيسر للغاية فإن المجوزين يأخذون الخلف بمعنى المساوي للعفو، والمانعين يأخذونه بمعنى تبديل القول، وكلاهما محق، وكل من الأمرين إجماعي.

ولكن الفقير بحمد الله إذ حقق مناط الخلاف بقي النزاع عليه معنويا، وتبين رجحان قول المانعين، وكونه محققا، وحصل علاج جهالة الجاهلين على الوجه الكافي بحمد الله: ﴿ذَٰلِكَ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ عَلَيۡنَا وَعَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ﴾، اللهم لك الشكر الأبدي، والمن السرمدي، والحمد لله رب العالمين.

تسجيل جليل وتكميل جميل

أقول وبالله التوفيق: حال المدَّعي الجديد المسكين تتطلب نهاية الرحم، المسكين ودع العقل والديانة تبريراً لقول إمام الطائفة، وأخذ على نفسه ذِمَّة بأن يجعل ربه يليق للكذب مهما استطاع، وافترى الكذب على أئمة الأمة وسادات الملة عمداً.

المهم أنه استعمل ألف حيلة، ولكن لم يدرك البغية، يعني: ما كانت لتمح بقعة الضلالة عن جبهة إمام الطائفة، لتتذكر من أين بدأ أصل كلام جرى ذكر أن مثل سيد المرسلين وخاتم النبيين وأكرم الأولين والآخرين والمساوي له ﷺ؛ وشريكه ونظيره في جميع الصفات الكمالية محال، لأن الله سبحانه وتعالى يقول فيه خاتم النبيين، ووصف ختم النبوة لا يقبل الشركة، لأن إمكان المثل يستلزم كذبه سبحانه وتعالى، والكذب منه تعالى محال عقلي.

منزه عن شريك في محاسنه فجوهر الحسن فيه غير منقسم

أجاب عنه هذا السفيه بأن الكذب منه تعالى غير محال، يجوز أن يكون قول الله كذا، وما تفوَّه به على هذا من هذيانات قد سمعتَ ردَّه.

الآن انطلق حضرة هذا المدَّعي الجديد يأتي بمسألة خلف الوعيد حمايةً له، يعني: أن إمامه لم يأت بِبِدْع من قول، بل وافق قولَه فريق من الأئمة، يا سبحان الله!

يا هذا دع الكل يذهب، لكن قل أوعيد أيضاً هذه الآية الكريمة: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ حتى تفرَّع إمكان الكذب فيه على جواز الخلق، هذا وعد ـ أعني بشارة عظيمة ـ للنبي ﷺ بأنك قد شرّفت بهذا الفضل الجليل، وحبا الله شريعتك الطهرة شرف الأفضلية أصبح ناسخاً للأديان، وما من أحد يأتي ناسخا لدينك المتين، كنت أسنى وأسمى من الجميع، لم يكن أحدٌ أعلى منك ولا يكون، الخلف في هذا محال بكل وجه بالإجماع، فأي حاجة قضيت لإمامك، وإن محَّت بقعة إحداث بدعة ضالة في الدين؛ ومخالفة لإجماع المسلمين، نعم قضى عليه وعلى عقلك وديانتك معه، احسبه فضاء لك وقضاء عليك، سبق الكتاب وبدا الأمر

المقضي، هكذا بأن انقطعت عن العقل؛ وانفصلت عن الديانة، هكذا ولم يستقم أيضاً كلمة الإمام، «حُبُّك الشيء يعمي ويصمُّ».

صدق القائل:

إذا كـــان الغـــراب دليـــل قـــوم   سيهـــديهـــم طـــريـــق الهـــالكينـــا

الحمد لله! هذه عشرة حجج باهرة بالظاهر، وفي الحقيقة أحد وعشرون من دلائل قاهرة، في الوجه الثاني من الحجة الرابعة الدليل الحادي عشر، وفي الوجه الثالث الثاني عشر، وعند قولي ثانياً الثالث عشر، وفي الحجّة التاسعة والعاشرة رقم ١٤ ـ ١٥، وعند قولي ثالثاً رقم ١٦ ـ ١٧، وفي قولي رابعاً رقم ١٨ ـ ١٩، وفي قولي بالجملة الذي يبتدي بعد عبارة الإمام الرازي رقم ٢٠ وفي التنبيه النبيه بكلام الإمام الحلبي رقم ٢١ كانت هذه إحدى عشرة حجة مستقلة، اعتبر هذه إحدى وعشرين درة على المدعى الجديد، فكانت الدرة الثانية والعشرون من التسجيل الجليل، والجملة مئة واثنان وعشرون سوطاً بإضافة الأسواط المئة التي مرت بالأعلى.

احتفظ بهذه وتقدم، فإن السائل ينتظر منذ مدة طويلة الإظهار بالجواب وتحقيق الصواب، الآن حان لي أن أعطف إلى هذا الجانب العنان، وأدخل في ميدان بديع من تحقيق رفيع بياناً لحكم القائل، والله الهادي وولي الأيادي، والصلاة على حبيبه سراج النادي.

خاتمة في تحقيق حكم القائل

أقول وبالله التوفيق: اللهم اغفر وقنا الضلال والكفر، يا أخي! مالك تسأل: كيف معتقدهم هذا؟ وما حكم الصلاة خلفتهم؟ ولكن تسائل عن الوجوه التي ينسحب بها حكم الكفر على الإمام (إسماعيل الدهلوي) والمأموم (أتباعه من الوهابية) ـ

(وقبل أن يأخذ في تفصيل الوجوه التي بها يلزمهم الكفر. . تبرَّأ من إكفارهم بمجرَّد هذا الوجه حيث قال:) حاش لله! لا أحبُّ إكفارهم أبدا، وأظنُّ الأَتْباع حتى الآن مسلمين، وإن لم يكن ريب في بدعتهم وضلالتهم ولا أحكم حتى بكفر إمام الطائفة، لأنَّ النبيَّ ﷺ نهانا عن تكفير أهل (لا إله إلا الله) ما لم يكن الوجه المكفِّرُ أظهر وأجلى من الشمس، ولم يبق للحكم بالإسلام أصلا محمل ولو أضعف، فإن الإسلام يعلو ولا يعلى!

ولكني أقول ومن غير شك أقول: إنه يلزم التابع والمتبوع الكفر من غير ريب بوجوه كثيرة عند جماعة من العلماء؛ والعياذ بالله ذي الفضل الدائم.

قصدي بهذا البيان أن أنبه هؤلاء الأغرة عن نوم الغفلة، وأن أجعل الشناعة الهائلة في أقوالهم الباطلة بمرأى منهم، أيها الغنم الغافلة! أي نومة تنامين، صار القطيع بعيدا، والشمس زالت، والذئب الضاري المتظاهر بصداقة يضرب على آذانكن، ليقضي عليكن إذا أظلم الليل، وقعت الفرقة في الدواب لإبائكن في غير محل، كثير من الناس أعلنوا بأن هذه الأغنام خارجة عن القطيع؛ لا نبالي بهن أكلها الذئب، أو ذهب بها الأسد، وحتى مَن يُشفق عليكن حتى الآن لا يرضى بدخولكم القطيع،

سخطاً لحركاتكم غير اللائقة، من تحسبونه راعياً في هذه النومة المستغرقة بالليلة المظلمة، والله ليس راعياً، إنما هو ذئب يخادِعُكُنَّ في زي الراعي، وقد كان من قبل مثلكن شاة من هذا القطيع، والذئب الحقيقي لما اصطاده اتخذه تعريشة للخدعة عندما رآه يصلح لمطلبه.

الآن هو أيضا يغرُّ الغنم الغبيَّة، ويذهب بها.

ارحموا حالتكم لله! وفِرُّوا من الذئب ونوَّابه ما استطعتم، وادخلوا مهما أمكنكم في هذه الجماعة المباركة التي عليها يد الله «يد الله على الجماعة»، والتي يرعاها محمد رسول الله ﷺ حتى تسيروا في سبيل الأمن والراحة، وترتعوا من غير خوف في رياض الجنة! اهد؛ يا ربُّ. آمين.

وبيان هذا بالتفصيل: أن تصديق النبي في كلِّ ما جاء به من عند ربه والإذعان له بالقلب في كلِّ ما جاء به من أمر إيمان، أدامه الله لنا حتى نلقاه يوم القيام، وندخل به بفضل رحمة دارَ السلام. آمين.

وتكذيب شيء والعياذ بالله تعالى من ذلك والامتراء فيه كفر.

ثم هذا الإنكار أعاذني الله منه والمسلمين جميعا ضربان: ١ـ لزومي، و٢ـ التزامي ـ أما الالتزامي فبأن يخالف أمراً من ضروريات الدين صريحا، فإنه كفر قطعاً؛ وإن تبرَّأَ عن اسم الكفر؛ وادَّعى كمال الإسلام، ولا يعني الكفر الالتزامي أن يقرَّ إقرارا بيّنا بكونه كافرا كما يزعم بعض الجهلة، لن يوجد في كثير من الطوائف الكفار هذا بأن يقروا على أنفسهم بالكفر، قد شاهدنا كثيراً من الهنود يغضبون إذا قيل لهم (كفار)، بل معنى الالتزام أنَّ ما صدر عن القائل من الإنكار أو ما ادعاه يكون بعينه كفراً؛ ومخالفاً لما عُلم من الدين بالضرورة.. كما وقع من الطائفة التالفة الناشرة من إنكارهم وجود الملك والجن والشياطين والسماء والنار والجنان

ومعجزات الأنبياء عليهم أفضل الصلاة والسلام على المعنى الذي تواتر عن الهادي صلوات الله تعالى وسلامه عليه، وتماوتهم على التمسك بالتأويلات الباطلة والتوهمات العاطلة لم تكن هذه التأويلات لتنجيَهم عن الكفر، ولن تغني عنهم الدعاوي الكاذبة لمحبة الإسلام ومواساة العوام.

واللزومي أن يجر ما قاله إلى الكفر؛ وإن لم يكن عينه كفراً! يعني أن الكلام وما يلزمه من الحكم لو تنطلق به، وأنت ترتب المقدمات وتتمُّ التقريبات لأدَّىٰ إلى إنكار أمر عُلِم من الدين بالضرورة، مثل نفي الرافضة للخلافة الراشدة عن الصديق الأكبر وأمير المؤمنين الفاروق الأعظم رضي الله تعالى عنهما، فإنه يؤدى إلى تضليل جميع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وهو كفر قطعاً، ولكنهم لم يقرُّوا صريحاً بهذا اللازم، بل يتحاشون عنه تحاشياً بيّناً، ويتَّخذون بعض الصحابة ـ أعني: أهل البيت العظام وغيرهم من بعض الأكابر الكرام على مولاهم وعليهم الصلاة والسلام ـ قدرة بدعوى اللسان، وينكرون وفاقهم في الباطن على خلافة الصديق والفاروق.

اختلف علماء السنة في هذا النوع من الكفر، من نظر إلى مآل المقال ولازم القال. . حكم بالكفر.

والتحقيق أنه لا كفر، وإنما هو بدعة وضلالة، والعياذ بالله رب العالمين.

قال الإمام العلامة عياض رحمه الله تعالى في «الشفاء» الشريف:

مَن قال بالمآل يؤدي إليه قوله ويسوقه إليه مذهبه. . كفَّره، فكأنهم صرحوا عنده بما أدى إليه قولهم، ومن لم يَرَ أخذهم بمآل قولهم؛

ولا ألزمهم موجَب مذهبهم؟ لم يَرَ إكفارهم، قال: لأنهم إذا وقفوا على هذا. . قالوا ألا نقول بالمآل الذي ألزمتموه لنا، ونعتقد نحن وأنتم أنه كفر، بل نقول: إن قولنا لا يؤول على ما أصلنا، فعلى هذين المأخذين اختلف الناس في إكفار أهل التأويل، والصواب ترك إكفارهم. اهـ ملخصاً.

إذ قد تمهد هذا الأمر فعُدَّ الآن اللوازم المكفرات من هذا الإمام والمأموم.

أما الإمام فلا تُحصى مكفِّراته، هو أعد أصولاً سبعة من الكفر اللزومي في أسطر قلائل منقولة عنه في التنزيه الثالث، وكلُّ أصل منها منجرٌّ إلى مئآت الكفر، ولا منجى منها، ولا مفرَّ أبداً بعد القول بمذهبه، والعياذ بالله العليِّ الأكبر.

الأصل الأول: كلُّ ما يقدر عليه الإنسان. . فإن الله قادر، وإلا زادت القدرةَ القدرةُ الإنسانية! لا يحصى ما في هذا الأصل من الكفر، ولكن أحصي بقدر ما ذكرت من قبل، ليلزم على مذهب هذا السفيه قطعا أن معبوده يقدر على أكل الطعام، وشرب الماء، والتغوُّط، والبول، ويكفّ سمعه وبصره، وأن يغرق في البحر، ويحترق في النار، وأن يستلقي على الأرض، وأن يتقلب على الشوك، وأن يتوهب ويستع، وأن يتزوج، ويجامع، ويدخل نطفة في المرأة وأن يلد، ويلزم أيضا على هذا الأصل أن يكون الإله إلها، وأنه يجوز ألوف مؤلفة من الآلهة، وأنه ليس حقا قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ وقد أثبتنا كل ذلك في الرد على الهذيان الأول.

الأصل الثاني: العيوب والنقائص ليست بمستحيلة على الله، لكنه يتحرز عنها قصداً للمصلحة (انظر الهذيان الثاني)، المكفرات من هذا

الأصل مضاعفة على الأصل الأول بمئآت الدرجات، يلزم منه على المذهب الخبيث لهذا المتهور كون عامة العقائد لأهل الإسلام في التنزيه والتقديس التي هي عندهم من ضروريات الدين باطلة بأسرها، يجوز أن يكون المعبود الوهمي لهذا الشقي عاجزاً جاهلاً، أحمق، كسلان، أعمى، أصم، ألكن، أخرس، يأكل، يشرب، يتغوط، يبول، يمرض، ويلد، يعتريه السِّنَة وينام، يموت ثم يولد، كلٌّ يجوز، لا دليل على كون علم الله وقدرته وسمعه وبصره وكلامه ومشيئته وغيرها من صفات الكمال أزلية، ولا دليل على كونها أبدية، وأن ألوهيته قابلة للزوال، قد مرَّ بيان كلِّ هذه اللزومات في السوط الأول، بل نفس الاعتقاد لهذا الأصل اتخاذ الله ناقصاً بالفعل في الحقيقة (انظر السوط الثاني)، ومن نسب النقص إلى الله عز وجل فهو كافر قطعاً. في الإعلام بقواطع الإسلام: من نفى أو أثبت ما هو صريح في النقص.. كفر... إلخ.

الأصل الثالث: كلُّ ما وقع التمدُّح لله سبحانه وتعالى بنفيه عنه سبحانه وتعالى يجوز على الله سبحانه وتعالى[1] مكفرات، هذا أيضاً متكاثرة يلزم قطعاً أن تكون لمعبوده على نهج هذا السفيه صاحبة، وأن يجوز له ابن، يجوز أن ينسى، وأن يضل، يجوز أن يكون بعض الأشياء خارجاً عن ملكه.... إلى غير ذلك من الكفريات.

الأصل الرابع: الصدق الإلهي اختياري[1]، يلزم من هذا أن القرآن مخلوق على مذهب هذا السفيه، وقد مضت ثنتان وثلاثون فتيا على أن هذا الاعتقاد كفر، كان معبوده كاذباً في الأزل، وحتى الآن هو كاذب، ولن يكون صادقاً، كلمة كلمة من القرآن غلط، الله مخلوق، بل محال إلى غير

---

(١) راجع الهذيان الثاني.

ذلك من مكفرات كثيرة مر الإلزام بها في مواضع متعددة.

الأصل الخامس: العلم الإلهي اختياري[١]، يلزم على هذا أن العلم الإلهي مخلوق وحادث عند الجاهل، ومضت الفتوى بكفره من الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه، كان الله تعالى جاهلاً في الأزل، متى يشاء يصير جاهلا، الله حادث قابل للفنا.... إلى غير ذلك.

الأصل السادس: الكذب الإلهي ممكن، وقد أثبتنا أن كلامه نص صريح في الإمكان العقلي، بل الإمكان الوقوعي، بل في عدم استعباد ذلك عادة، وهذا نفسه كفر، ثم على هذا التقدير الأمان مرتفع عن الشريعة قطعاً، واليقين عن خبر الله مندفع، ومطاعن على الإسلام لا يمكن ردُّها.

الأصل السابع: لو كذَّب الله سبحانه وتعالى الآيات القرآنية مسارقةً من العباد، ومُلهياً لهم، فلا حرج في ذلك، هيهات هذا ما صرح به، وإني متحير أُدْخِله في اللزوم أو الالتزام، ثم على هذا لم يبق إيمان بشيء من حشر ونشر وحساب وكتاب وجنة ونار وعذاب وثواب، لأن احتمال النقص باق جلي في الكل، فأنى اليقين! ؛ وأين الإيمان!! والعياذ بالله رب العالمين.

ومن رأى تقريراتنا السابقة واللاحقة يتمكن أن يبلغ المكفرات اللزومية لإمام النجدية هذا إلى المئآت، بل حتى ما ذُكر بالأعلى لم يُعَدَّ بالكامل، مع هذا ماذا يُستَقَلُّ من خمسة وسبعين مكفِّراً، ثم إنَّما هي على قول واحد، وما عدُّك للمكفرات البواقي في «صراط مستقيم» و«تقوية الإيمان» ثم بقيت على ذلك مكفرات توجد بكثرة في «تقوية الإيمان» و«صراط

---

(١) راجع التنبيه بعد التنزيه الثالث.

مستقيم» ما أقره من المكفرات، المهم لو أخذت تفصل كفرياته اللزومية والتي صرح بها، وتضع نقطة على قبره نقطة نقطة بمقابلة كفر كفر منه لاسودَّ وجه جميع القبر، هذا جزاء مجازفته في الحكم بالكفر والشرك حتى كأنه باعه بأبخس ثمن، وجعل المسلمين حقا كفرة مشركين من غير وجه؛ حتى لم ينج أحد من الصحابة والتابعين، وهلم جرا إلى الشاه ولي الله والشاه عبد العزيز.. من الكفر والشرك، كأن كفراً كان عند حضرة الشيخ من الأمور العامة، فأنى ينجو هو نفسه!! «كما تدين تدان»، ﴿كَذَٰلِكَ ٱلْعَذَابُ وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾.

اللهم احفظ لنا الإيمان، واعصمنا من شرِّ الشيطان، بجاه حبيبك سيدنا محمد سيد الإنس والجان، صلى الله تعالى عليه وسلَّم، وعلى آله وصحبه شرَّف وكرَّم آمين. والحمد لله رب العالمين.

مضت على هذا الإمام أربعون سوطاً، بل مئة في الأعلى، على هذه الوجوه الخمسة والسبعين فكفر عند جماعة من الأئمة، تذكر هذه مئة وخمس وسبعون سوطاً على إمام الطائفة، والآن ننطلق إلى المقتدين، هؤلاء عن تقليدهم للديوبندي لم يخرجوا عن اتباع هذا المغوي للعوامِّ، يعني: لم يأتوا بشيء ينالون منه نصيباً جديداً من الإلزام بالكفر، إنما ورثوا التركة من أحكام الإمام، وبقية خرافاته لشدَّة إهمالها لا تصلح أن يلتفت إليها أهل العلم، مع ذلك السكوت لا يحمد في معرض البيان، لذلك نتعرض لهم إجمالا[1].

---

(١) **(التنبيه الضروري)**: الواقف على منصب الإفتاء يعرف أن على المفتي إظهارَ شناعات وإيضاح قبائح الكلام الذي سأل عنه السائل، وإن كان القائل محضَ عامِّي جاهلاً، لأن إتمام الجواب وإحكام الصواب موقوف عليه، ولا يلزم من هذا أن ذلك الرجل صلح لأن يخاطب، فإن كان القائل (الديوبندي) كالمدعيين الجدد أحدا من الأكابر والمتبوعين للطائفة الديوبندية، فليبارك لهم من هديَّة هذا الردِّ البليغ، وإن كان مثل صاحب «البراهين القاطعة»=

قوله: عقيدتنا أن الله لم يكذب قط ولن يكذب.

أقول: الإظهار من الغم لا قيام له على أساس، لأنه إذا كان الكذب ممكناً، بل جائزاً وقوعياً كما هو مشرب إمامكم.. فليس إلى هذا الاعتقاد من سبيل، بل هذا دخول بصراحة في مصداق قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. التقريرات التي أوردها الفقير في الدليل الثاني من التنزيه الثاني جارية ههنا في نهاية من الوضوح والانجلاء التي تأخذ العهد بإظهار هذا الباطل في مظهر من الهوان والخزي، إن صدق القائل فليقم الدليل على معتقده بعد إذ جوز الكذب على الله، ولئن لم يقدر أن يفعل يتَّضحُ أن هذه الاستمالة الشفوية.. إنما كانت مداراة لتطييب خاطر العامة، أخيراً قد حرَّر إمامه أنه لا حرج لو كذب الله مسارقة وبخُفية، اللهم إني أعوذ من إضلال الشياطين، والعياذ بالله رب العالمين.

قوله: ولكن يقدر أن يكذب.

أقول: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثْمًا مُّبِينًا﴾.

قوله: يُدخل أهل الجنة النار، وأهل النار الجنة.

أقول: بغضِّ النظر أن تعذيب المؤمن المطيع عند أئمتنا الماتريدية قدست أسرارها محالٌ عقليٌّ، مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت: امتناع تعذيب الطائع مذهبنا معشرَ الماتريدية، فإنه نقص مستحيل عليه سبحانه وتعالى عقلاً. اهـ ملخصاً.

= الذي يُنسب إليه الكتاب متنقبا (رشيد أحمد الكنكوهي)، فالخطاب متعدد والمخاطب واحد، وإلا! فكلام الفقير معطوف بضرورة الإفتاء إلى جانب الكلام من حيث هو الكلام، والنظر عن خصوص المتكلم مصروف (٢١ منه)

والإمام النسفي وغيره؛ بعض العلماء رأى حتى العفو عن الكافر غيرَ ممكن عقلاً[1].

قال الإمام ابن الهمام في «المسايرة»: صاحب العمدة اختار أنَّ العفو عن الكفر لا يجوز عقلاً.

سلوا هذا القائل: هل جرى دخول الأنبياء والأولياء عليهم الصلاة والسلام الذين لم يفعلوا شيئاً سوى الطاعة في النار؟ ودخول الكفرة والمشركين في الجنة محالاً شرعياً؛ أم لا؟! إنْ لا.. فليفكِّر في إيمانه، وليسأل العلماء حكمَهم فيه، وإن نعم.. فكان ممتنعاً بالغير، والممتنع بالغير؛ فإنما هو ما يؤدِّي تجويزُ وقوعه إلى الممتنع بالذات، وإلا! فاستحالة الممكن من لزوم الممكن محضٌ غير ممكن، الآن ما ذلك الغير؟ (الذي امتنع كذبُ الله من أجله)؟ ذاك لزوم كذب الباري عزَّ وجلَّ، فبنفس دليلك ثبت أن كذب الباري محالٌ ذاتيٌّ[2].

يا صاحب الوعى! إنما يقال لخلاف المنصوص محالاً شرعياً لورود النص، لأن وقوعه يستلزم محالاً عقلياً ـ أعني كذب الله ـ.

---

(١) والطريف أن «رد المحتار» الذي تمسَّك به الأدعياء الجدد عن جهلهم اختار نفس هذا القول، وأفاد أنه هو الصحيح المعتمد، حيث قال: لكنَّه مبنيٌّ على جواز العفو عن الشرك عقلاً، وعليه يبتني القول بجواز الخلف في الوعيد، وقد علمت أن الصحيح خلافه، فالدعاء به كفر؛ لعدم جوازه عقلاً وشرعاً، وإلى ذلك ينظر كلام مأخذ «رد المحتار» «الحلبةِ»، كما لا يخفى على من طالعه بإمعان النظر! والله الموفق (منه رضي الله تعالى عنه).

(٢) **فإن قلت**: لم لا يجوز أن يكون هذا أيضاً محالاً لغيره، وذلك غير المستحيل بالذات شيئاً آخر.
قلت: لم لا يجوز أن يكون هذا هو ذلك غير المحال بالذات، ولأجله صار ملزومه محالاً بالغير، فإن تشبثت باحتمالٍ تشبثنا بآخر، وكنا مصيبين، وكنتِ من الخاطئين، لأنك مستدل بهذا الدليل على إمكان الكذب، إما مدعياً، وإما غاضباً، فكيف يكفيك «عسى» و«لعل» (٢١ منه رضي الله تعالى عنه)

في شرح العقائد: لو وقع، لزم كذب كلام الله تعالى وهو محال.

في شرح الفقه الأكبر: قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾، وعن هذا النص ذهب المحققون ممن جوزه عقلاً من الأشاعرة إلى امتناعه سمعاً، وإن جاز عقلاً، أي: وإلا ! لزم وقوع خلاف خبره سبحانه.

سبحان الله! على هذا العقل والفهم بالبحث في الإلهيات تَهُمُّ!!!

قوله: فلا مانع من أحد.

أقول: كذلك لكم أن تقولوا بالنيابة عن إمامكم، لئن صير الله تعالى نفسه ذا عيب ناقصاً، وملوثاً.. فلا مانع من أحد، ولو أفنى نفسه أو قدرته أو علمه.. فلا مانع من أحد، وظاهر أنه لا يثبت عنده لأحد المنع حتى لو فرضت هذه المحالات، لأن الملازمة بدون علاقة غير معقولة، ثم كيف يثبت الإمكان بنفي هذا المانع، وإن قصدت بذلك أنه لو فعل كذا فلا بأس، ولا شك أن هذا الكلام إنما يفيد هذا المعنى عرفاً، فهذا غلط محض وباطل وخلاف إجماع الأمة والنصوص القاطعة، لا شك إنه بأس أيُّ عظيم أن يكون مالك الدنيا بأسرها ـ معاذ الله ـ كاذباً، وقد سمعت نصوصاً لا تُعَدُّ على استحالة، ومرَّ كلام الحَلْبَة آنفا، ولعل أصوات شرح العقائد وشرح الفقه الأكبر ترتجُّ في آذانكم، ولكن ماذا كان عندكم من الحرج لو كان الله كاذباً، إمامكم قد قال صريحاً: يجوز أن يتطرَّق في ذلك الطيب المنزَّه عن كلِّ عيبٍ عيوبُ الدنيا كلها، فليجز هذا أيضاً، رزق الله الإيمان والحياء.

قوله: وهذا هو إمكان الكذب.

أقول هذا محض كذب منكم كلٌّ ممتنع بالغير يستلزم المحال بالذات، ومع ذلك هو نفسه ممكن بالذات، وكون الإمكان الذاتي فيما هو بالغير يستلزم الإمكان الذاتي لذلك المحال بالذات محالٌ بالذات، واللازم أن الاستلزام فيه كان عارضاً؛ لا ذاتياً، وإلا! لكان محالا بالذات، ولا محالا بالغير، وإلا! لزم أن لا يبقى الباري تعالى واجب الوجود، أو تصير جميع الموجودات واجبة بالذات.

اسمع وجه الملازمة: اليوم وُجِد زيد؛ أكان وجوده في هذا الوقت في العلم الإلهي سبحانه وتعالى، أم لا؟

إن قلتم: لا، فقد انتفى العلم المحيط من الباري جل وعلا، وانتفاء العلم الذي هو مقتضىٰ الذات انتفاءٌ للمقتضي، وكان الباري عز وجل معدوما !! معاذ الله.

وإن كان وجود زيد في العلم الإلهي، أفكان انعدامه في ذلك الوقت ممكناً ذاتيًّاً؛ أم لا ؟ إن قلتم: لا، كان زيد واجبا بالذات، وإن قلتم: نعم، فانعدامه بذلك الوقت الذي هو ممكن بالذات يستلزم عدم العلم وعدم العالم، فعلى منهجكم انعدام الذات ممكن، فلم يكن الباري جلَّ جلاله واجب الوجود.

الآن تيقنت جهالتك، أنتم المساكين معذورون في الواقع، لأنه لم يجعل نصيباً للتعليم الكنكوهي في حقائق العلوم ودقائق الفهوم، انظر هنيهة في كلمات العلماء حتى يتمَّ لك اليقين بمدى عقلك(١).

---

(١) وأقول أيضاً: بل إن تم لك هذا الدليل الجاهل.. لجاز أن يكون جهل الباري عزَّ وجل ممكنا، فإنه لم يخبرنا فحسبُ عن دخول أهل الجنة الجنة وأهلِ النار النار، بل كذلك في علمه، ومع ذلك يقدر على خلافه، وعلى هذا التقدير يكون علمه خطأ، وهذا هو إمكان الجهل (على حدِّ قولك). =

قال العلامة سعد الدين التفتازاني في شرح العقائد النسفية: إن الله تعالى لما أوجد العالم بقدرته واختياره، فعدمه ممكن في نفسه مع أنه يلزم من فرض وقوعه تخلُّف المعلول عن علَّته التامة، وهو محال.

والحاصل: أن الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال بالنظر إلى ذاته، وأما بالنظر إلى أمر زائد على نفسه.. فلا نسلِّم أنه لا يستلزم المحال.

قال في شرح المقاصد: إن قيل ما علم الله، أو أخبر بعدم بوقوعه يلزم من فرض وقوعه محال هو جهلة أو كذبه تعالى عن ذلك، وكل ما يلزم من فرض وقوعه محال.. فهو محال؛ ضرورةَ امتناع وجود الملزوم بدون اللازم، فجوابه منع الكبرى، وإنما يصدق لو كان لزوم المحال لذاته، أما لو كان لعارض كالعلم أو الخبر فيما نحن فيه فلا، لجواز أن يكون هو ممكناً في نفسه، ومنشأ لزوم المحال هو ذلك العارض.

المهم حكم البعض حتى في الاستلزام العارض باستحالة الملزوم بالذات من أجل استحالة اللازم بالذات، إذ لم يفرِّقوا بين الاستحالة الناشئة عن نفس الذات وبين الاستحالة اللازم بالذات، إذ لم يفرقوا بين الاستحالة الناشئة عن نفس الذات وبين الاستحالة الناشية عن خارج، والمحققون أبدوا له حلا كذلك، ولكن الحكم عن إمكان الملزوم بإمكان اللازم الذي هو مستحيل بالذات النصيب المختص عقلك الشريف.

ويكفي ردا عليه ذلك الحل من العلماء ـ سبحان الله! مالي أستند إلى

= نعم يا جاهل! الآن إما أن تجوِّز إمكان الجهل أيضاً، وإما أن تتنازل عن هذه النكت الكاذبة في إمكان الكذب التي تجيء بها تبريراً لإمكان الكذب! رزق الله الهداية آمين.

(٢١ منه رضي الله تعالى عنه).

علماءنا ! ألا تسمع قول إمامك أنت، ماذا يقول في رسالته «يكروزي» المصنفة في نفس هذا المبحث:

إن كان المقصود أن وقوع المذكور بالفعل مستلزم لكذب فمسلَّم (اِفرضه أنت في بحثك وقوع تعذيب المطيع ومغفرة الكافر)؛ ولم يدَّعِ أحد وقوع المذكور بالفعل، وإن كان قصد أن وقوع المذكور مستلزم لكذب نص من النصوص القرآنية.. فينبغي أن يتلى ذلك النص حتى يتَّضح أنَّه أيُّ نصٍّ يدلُّ على نفي إمكان الوجود المذكور، وإن قصد أن إمكان وجود المذكور.. مستلزم لإمكان الكذب؟ فالملازمة ممنوعة، لأن عدم وجود المذكور معلول لصدق النص، فتحقق العدم المذكور يستلزم البتة تحقق إمكان صدق النص المذكور، وزوال العدم المذكور بالفعل مستلزم لكذب، أما إمكان عدم زوال المذكور فلا يستلزم إن كان زوال الصدق يعني إمكان وجود المثل المذكور لا يستلزم إمكان الكذب، لأن إمكان زوال المعلول لا يستلزم إمكان زوال العلة، وإلا! لزم أن يكون إمكان زوال العقل الأول مستلزماً لإمكان زوال الواجب، فيمتنع إمكان زوال العقل الأول، فيكون العقل الأول واجباً لذاته، حاصله أن الملازمة بين العلة والمعلول في فعلية الوجود والعدم، وليست في الإمكان الذاتي، وإلا! لزم أن يكون الواجب لذاته ممكناً لذاته، لأن المعلولات له (للواجب) كله ممكنة. اهـ ملخصاً.

لئن لم تفهموا هذا التقرير المنتشر طويل الذيل الذي بسطه عبثاً في سطور عدة.. فاسمعوا البيان المختصر لنفس إمامكم، كتب في رسالة «يكروزي»: إن كان المقصود أنه لا ينشأ بوقوع الممكن محال بوجه؛ لا بالنظر إلى ذاته، ولا بالنظر إلى الأمور الخارجية، فهذه المقدمة

ممنوعة، لأنه يلزم على هذا التقدير أن يستحيل وجود كلِّ معدوم وعدم كلِّ موجود، لأنّه مستلزم محال يعني كذب العلم الأزلي.

انظروا! هو يسلِّم اللازم محالا.. مع إمكان الملزوم.

ثم هذا من جهالتكم أنكم تستدلون بإمكان تعذيب المطيع والعفو عن الكافر على إمكان الكذب، المهم أن هذا الاستدلال هو صنيع مثل هذا الرجل المقدس الذي لم يصيبه في وثاق عفريت الجهالة ريح من علم وفهم! والله الهادي.

مهلاً كان هؤلاء الذين لم يتجاوز تقليد الإمام!!

أما المريد الرشيد للإمام العنيد فإنه بهمَّته من غير شك، وجاء بطرفة أبكار أفكار هدية لأنظار النظار ـ أعني هذا التقرير الطريف لجواز الخلف الذي من أجله زادت عليه ثلاثة أوجه من لزوم الكفر:

أولاً: ذلك الوجه الهائل الذي يشمل جميع المقلدين لإمام الطائفة عموماً ـ أعني أن هذا مقلد له في القول المذكور وجميع الأقوال المكفرة ـ ولا شك من قلد أحداً في المكفرات ينال نصيباً من لزوم الكفر قطعاً.

ثانياً: هؤلاء نسبوا جواز الخلف بمعنى الكذب إلى أئمة الدين، وبرهنَّا بدلائلَ قاطعةٍ أن المعنى الذي يجوِّز العلماء الخلف عليه يعتقدونه جائزاً وقوعياً؛ بل واقعاً قطعاً! فهؤلاء زعموا كون المولى سبحانه وتعالى كاذباً بالفعل مذهباً لجماعة أئمة الدين؛ وهو قطعاً إجماعاً كفرٌ خالص، واستخفُّوا به حتى زعموا مسألة خلافية بين أئمة أهل السنة، ورأوا الطعن من أجله أمراً في غير محلِّه، والتعجب منه صنيع الجهلة، ومن زعم عقيدة كفر على هذا الوجه.. فهو كافر، إنه منقول في فصل الكفر متفق عليه من «الإعلام بقواطع الإسلام»: أو صدَّق كلام

أهل الأهواء[1]، أو قال: عندي كلامهم، كلام معنوي، أو معناه صحيح. . . الخ

وقد ذكر الفقير شيئا من تفصيل هذه المسألة في رسالته المباركة «مقامع الحديد على خد المنطق الجديد».

ثالثاً: الحمد لله علماء أهل السنة والجماعة منزَّهون عن جهالة هؤلاء الجهلة المستجدِّين، وهم أول من تبرأ عن أفكارهم الباطلة والضلالات الشيطانية، لكن القوة الواهمة لهؤلاء التي نالوها في تركة من إمام الطائفة خرفت في الأئمة المتقدمين علماء قالوا بالجواز الوقوعي للكذب الإلهي، بل وقوعه، فأولئك العلماء المختلفة والأئمة المتخذة كانوا كفرة مرتدين قطعاً إجماعاً (الذين لا وجود لهم إلا في وهم هؤلاء الجهال).

الآن هؤلاء لم يكفِّروا أولئك الموجودين في الوهم والمرتدين بالقطع، بل اعتقدوهم مشايخ الدين والعلماء المعتمدين، فماذا بقي عليهم من الكلام في لزوم الكفر والارتداد، لأن من لم يُكَفِّر من أنكر أمراً من ضروريات الدين. . فهو كافر.

قال الإمام القاضي عياض في «الشفا»: الإجماع على كفر مَن لم يكفِّر أحداً من النصارى واليهود، وكل من فارق دين المسلمين، أو وقف في تكفيرهم؛ أو شكَّ. قال القاضي أبو بكر: لأن التوقيف والإجماع اتفقا على كفرهم، فمن وقف في ذلك. . فقد كذب النص، والتوقيف أو شك فيه، والتكذيب والشك فيه لا يقع إلا من كافر.

---

(١) حمل العلامة ابن حجر أهل الأهواء على الذين نكفِّرهم ببدعتهم.
قلت: وهو كما أفاد، ولا يستقيم التخريج على قول من أطلق الإكفار بكلِّ بدعة، فإن الكلام في الكفر المتفق عليه، فليتنبه

وفيه: يُكْفَر من لم يكفِّر من دان بغير ملَّة الإسلام، أو وقف فيهم، أو شك أو صحَّح مذهبهم وإن أظهر الإسلام واعتقد إبطال كلِّ مذهب سواه.. فهو كافر بإظهار من خلاف ذلك. اهـ ملخصاً.

ليكن على بالٍ منك أني قد أحصيت مئة واثنين وعشرين سوطاً على هؤلاء المدعين من جديد، التابعين لغير المهتدي والرشيد، وأنَّىٰ يفارقهم وبال إمامهم، وهؤلاء له معتمدون ولأقواله بالكلية معتقدون، مع هذا إذا كان ضرب الغلام إهانةَ المولى.. فضرب المولى إهانةُ الغلام بالأولى!

على كل حال هذه الخمسة والسبعون سوطاً التي وقعت على إمام الطائفة، الآن أحصيت في نصيبهم أيضاً يقيناً، والمجموع مئة وسبعة وتسعون، والثلاثة خاصَّة على أذنابه، ففي هذا المختصر الموجز صُبَّ المئتان انصبابَ كاملِ أسواط المئتين على المدعين الجدد ﴿كَذَٰلِكَ ٱلْعَذَابُ وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾.

وكما أني سميت هذه الرسالة الاسم التاريخي «سبحان السبوح عن عيب كذب مقبوح».. كذلك عدد هذه الأسواط يلتمس أن ألقبها باللقب التاريخي «دوصد تازيانه بر فرق جهول زمانه» = (الأسواط المئتان على فِرق جهول الزمن).

وبالجملة تجلَّى كالشمس الشارقة أن هؤلاء (المقيدين وإمامهم) جميعاً مغرقون في الكفر رأساً لقدم على مذهب لعلماء الدين، وفي ذلك أقول:

فكفر فوق كفر فوق كفر ... فكان الكفر من كثر ووَفْر
كماءٍ آسنٍ في نتن دفر ... تتابَعَ قطره من ثقب كَفْر

معاذ الله! ماذا يستقلُّ من هذا القدر لخسارهم وبوارهم، وإن لم يكفرهم الأئمة المحققون والعلماء المحتاطون، وهو الصواب، وهو الجواب، وبه يفتى وعليه الفتوى، وهو المذهب وعليه الاعتماد، وفيه السلامة وفيه السداد.

قال الإمام ابن حجر المكِّي رحمة الله تعالى عليه في «الإعلام»: إنَّه يصير مرتدّاً على قول جماعة، وكفى بهذا خساراً، والعياذ بالله خير الحافظين.

ثم إذ قد اختلف أئمة الدين في كفرهم.. فسبيلهم أن يبادروا إلى التشهد من جديد؛ إن قصدوا لأنفسهم خيراً، وأن يقدِّموا على مذهبهم غير المهذَّب بالتكذيب الصريح، وتصريح صريح لردِّه والتقبيح، وإلا! فلا يكفي النطق بكلمة الشهادة على وجه العادة، فإنهم ينطقون بها حتى الآن، ولا يحسبون النطق رداً لمذهبهم.

في البحر الرائق عن البزازية وجامع الفصولين: لو أتى بالشهادتين على وجه العادة.. لم ينفعه ما لم يرجع عما قال.

ويعلنوا بالتوبة والرجوع كما أعلنوا هذا المذهب الخبيث، فإن التوبة عن السر بالسرِّ والعلانية بالعلانية، قال ﷺ:

«إذا عملت سيئة فأحدث عندها توبة، السر بالسر والعلانية بالعلانية» رواه الإمام أحمد في كتاب الزهد، والطبراني في المعجم الكبير بسند حسن على أصولنا؛ عن معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه.

فبعد كلِّ هذا فليجدّد النكاح مع نساءهم، فإنه الحكم في الكفر الخلافي، قال العلامة حسن الشرنبلالي في (شرح الوهبانية)، ثم العلامة العلائي في «شرح التنوير»: ما يكون كفراً اتفاقاً يُبطِل العمل والنكاح، وأولادُه أولاد زنىً، وما فيه خلاف يؤمر بالاستغفار والتوبة وتجديد النكاح.

فإن هدى المولى سبحانه وتعالى ـ ولا شيئاً يستبعد من كرمه ـ أعني ينتهي هؤلاء عن مذهبهم المردود وينيبوا علانية إلى رب العالمين.. فإخوانكم في الدين، وإلا! فعلى أهل السنة فارقوهم، ويروا مصاحبتهم ناراً، ولا يصلُّوا خلفهم، وإن صلَّوْا جاهلين بحالهم.. فليعيدوا، لأن الصلاة أعظم عبادة لله الغني، والتقديمُ للإمامة أعلى تعظيم، والفاسق المجاهر تجب إهانته، فكيف المبتدع الضالُّ الفاسق في الدين، والعياذ بالله رب العالمين.

الفقير غفر الله تعالى له جاء بتفصيل قليل رسالته «النهي الأكيد عن الصلاة وراء عدي التقليد»(١).

قال العلامة إبراهيم الحلبي في «الغنية (شرح المنية)»: يكره تقديم الفاسق كراهة تحريم، وكذا المبتدع. اهـ ملخصاً. وتجب له إعادة الصلاة، هذا هو الحكم ﴿وَلَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ والحمد لله رب العالمين.

* * *

التماس: إني لأعلم أن بعض الخواطر بعد الاطلاع على رسالة الفقير تستحي وتنصف بينما يغلو كثير من الطبائع المعاندة على وفق المعتاد من تبرير القول، وبحكم دعب العصبية والطغيان وتشتدُّ الثورات الجبلِّيَّة، وتفور الحمايات الجاهلية، وتستنجد الحمايات العصبية، وحسبنا الله ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم الكفيل.

وهذا كله محتمل مقبول، لأن الغضب دأب قديم للعاجزين، ولكن ﴿إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾، والرجاء ـ بعدَ أن أذكِّركم حق الإسلام ـ أن

---

(١) طبعت بدار النعمان للعلوم بدمشق ١٤٣٣هـ.

تَدَعوا هنيهة العصبية والعاطفة النفسانية، وإن تتأملوا مثنى وفرادى، لله لئن كان كلام الخصم هو الحق والصواب، ففيما عن الحق الاجتناب، ألم يُسمِع القرآن ما قال ربكم: ﴿ سَيَذَّكَّرُ مَن يَخْشَىٰ ﴿١٠﴾ وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى ﴾.

يا إخواني الأعزة؛ ويا رفقائي في الإسلام! إن النفس لأمَّارة قاطعة للسبيل عيَّارة، والشيطان اللعين لها معين، ولذلك يكره المرء الإقرار بالخطإ، ولكن آفة على المرء ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ ﴾ لأشد، ﴿ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ ﴾، لله استعملوا الإنصاف هنيهة، فيما لحاظ الخلق، استحيوا من الخالق، أرأيتم من تتهمونه بإمكان الكذب، وفي أي منزَّه عن العيب تتحمَّلون تطرُّق العيب.

العظمة لله! هو الله الحميد المنزه عن كل عيب ونقصان البديعُ، أطرقوا ناظرين إلى جيوبكم هنيهة املكوا لسانكم هنيهة في من أعطاكم اللسان، يا للجور إن كذبكم أحد تعدَّيتم طورَكم غضباً، ولكن كم.. وها أنتم تجوِّزون كذا أن يكون الملك الجبار كاذباً!! أي ديانة هذه؛ وأي عدل؟ وعليه الإصرار الشديد والاعتساف المزيد.

أيتها الطائفة ذو الحائفة، والقوم المفتونون! أدلكم على طريقة إن كنتم قابلين، انظروا في رسالتي قاعدين في خلوة ساعة، انقدوا واحداً بعد واحد مئتين من هذه الدلائل والاعتراضات، هب أنه سلِم من المئتين دليل واحد على استحالة الكذب الإلهي، واعتراض واحد قاطع على رأيكم وعلى الهذيان من أقوال إمامكم، وأجبتم عن سائرها، فيكفي يا أخي لإحقاق الحق دليلٌ واحد، ويفي إبطالَ الباطل اعتراضٌ واحد، فضلاً أن تسمعوا المئآت من الدلائل الباهرة والاعتراضات القاهرة، ولا تعدُّوا واحدة.. وأنتم تعلمون في أنفسكم أن الدلائل صواب والاعتراض معدم

للجواب، ولكن حافتم على الإباء أَنَفة عن التوبة، وعلى العكس تتفكَّرون الباطل!! ليس هذا بانقياد للحق، وإنما مَثَلكم في هذا كمثل من بيده خمر، فأنتم سكارى في نشوة العصبية، ألا تقوم القيامة؟ ألا يكون حساب وسؤال عند الله وجواب؟ يا رب اهد وخجِّل هذه الأعين، إنك لقادر على أن تبوأ دمعتي موقع القبول، يا من صير قطرة من مَطَرٍ درَّة.

ومن ثمة يقال لمن هم بالجواب: فليكتب عن دليل دليل؛ واعتراض اعتراض الجواب مفصَّلا بعد التأمل، أو لا يكون منه أن يأتي باسم الجواب ليقرَّ العوامَّ إبقاءً على المشيخة ورفعاً للندامة، فيقوم بالاعتراض على شيء، ويعرض عن سائره! هذا لا يكون رداً لكلام الخصم، بل يعود صاعقة عليكم، حيث لم تستطيعوا أن تدحضوا حجة الخصم، ولم تقدروا على أن تدفعوا الاعتراض على المذهب، فعبثاً تجشَّتم تحريك القلم، وتحمَّلتم المصيبة من تسويد الكتاب، وأظهرتم عجز أنفسكم، وأقررتم ببطلان المذهب، لله اقدروا الإنصاف هنيهة، واخرجوا عن التقيد بسلسلة، لا تتعلقوا بقدر كذا في شوك التكبر. يا أسفاً! فقد طلع بدر الحق، ونصيبكم السحابة القطماء.

يا إلـه الحق؛ الموصوفَ بالصدق، المنزهَ عن الكذب، المنزِّلَ على رسول الصدق كتاباً صادقاً؛ أُرزق أمة المصطفى حق الهداية بجاه الحبيب الصادق، صلى الله تعالى على الحبيب وسلم، وعلى آله وصحبه وشرف كرمه، ما نجى الصادق، وهلك الكاذب، ونهى الصدق عن تعاطي الكواذب، قولك الحق، ووعدك الصدق، ولك الحمد، وإليك المصير، إنك على كل شيء قدير، وصلى الله تعالى على سيد الصادقين محمد وآله وصحبه أجمعين. آمين آمين؛ إلـهَ الحق آمين.

* * *

الحمد لله هذه الرسالة المباركة الموجزة العجالة على الكثرة من تحرير المسائل وترتيب السائل؛ وقع الفراغ من تسويدها في جلسات قلائل من ثلاثة عشر يوماً، وتم تبيضها في ثلاثة وعشرين يوماً، أمست في اليوم الثاني عشر من الشهر الفاخر ربيع الآخر يوم الجمعة سنة ألف وثلاث مئة وسبع من الهجرة على صاحبها الصلاة والسلام بكل وجهِ بدر سماء في تمام، وشمعاً في مجلس هداية الأنام.

لله الحمد والمنَّة بهذه الرسالة المباركة قبالة السنَّة المحكمة لصبغة الصدق، والماحية لصدإ الكذب، تم عدد المئة من تصانيف الفقير من الأمور الدينية، والحمد لله وهاب العطايا، ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه أجمعين. ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾.

تمت وبالخير عمت بعون من قال وقوله الحق ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾، الحمد لله الذي بنعمه وجلاله تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد سيد الكائنات، وآله وصحبه وأمته وحزبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين. كتب عبده المذنب أحمد رضا البريلوي؛ عفي عنه بمحمد المصطفى النبي الأمي صلى الله تعالى عليه وسلم.

***

داماں باغ سبحان السبوح

ملحق كتاب

«سبحان السبوح عن عيب كذب مقبوح»

أَلَّفه إمام أهل السنة

العلامة الشيخ أحمد رضا القادري الحنفي

حقَّقهما وعرَّبهما تاج الشريعة

محمد أختر رضا خان الأزهري القادري الحنفي

بسم الله الرحمن الرحيم

داماں باغ «سبحان السبوح»

مسألة: ما يقول علماء الدين في المسألة الآتية: مولوي درس في ديوبند يقول (يجوز أن يكون الله تعالى كاذباً)، ويستدلّ على ذلك بأنّ المرء قادر على الكذب فإن لم يقدر الله عليه. . لفضلت قدرة الآدمي على قدرة الله، فإنّه قد أتى فعل يقدر عليه الآدمي ولا يقدر عليه الله، وظاهر أنّ قدرة الله لا تتناهى، كلّ ما قدر عليه المرء يقدر عليه الله قوله لبتة، ويقدر على ما سوى ذلك من أمور لا نهاية لها لا يقدر عليها المرء، أنّى يجوز أن يقدر الإنسان على كذب نفسه ولا يقدر الله على كذب نفسه، ويقول لدليله: إنّه دليل قاطع لا يطاق الجواب عنه.

الرجاء أن تحرّروا ما هو الحق في الأمر، وتنقذوا المسلمين من الضلال. بيّنوا تؤجروا.

الجواب: سبحان الله ربّ العرش عمّا يصفونىٰ أعاذ الله المسلمين من وساوس الشياطين، هذا القول من الديوبنديّة وإمامهم إسماعيل الدهلوي صريح ضلال ومروق عن الدين، فيه لزوم الكفر بآلاف وجوه، يكفر القائل بهذه الضلالة صريحاً عند جمهور الفقهاء الكرام، وإن لم يُكَفِّر بمحض اللزوم إتباعاً لجمهور المتكلّمين الكرام ما لم يتحقّق الالتزام ونقتنع بأن نقول له ضالّ مضلّ مارق من الدين.

في هذه المسألة رسالة للفقير كافية وافية مسمّاة «سبحان السبّوح عن عيب كذب مقبوح» طبعت وشاعت منذ مدّة طويلة، ولم يتأتّ الجواب

عنها؛ لا من الكنكوهية ولا من الديوبندية وغيرهم من أحد من الوهابيّة، ولا يتأتّى إن شاء الله العزيز إلى يوم القيامة، حقت عليهم كلمة العذاب بما كذبوا ربهم وبما كانوا يفسقون أولئك أصمهم الله وأعمى أبصارهم فهم في طغيانهم يعمهون.

أثبتُّ في هذه الرسالة بثلاثين نصاً وثلاثين دليلاً قطعياً أن الكذب على الله تعالى محال بالذات، وأنّ الإجماع على كونه محالاً بالذات من جميع أئمّة الأمّة. وحسب المسلم الذي وقر في قلبه العظمة لربّه والتصديق لكلامه هذان الحرفان إن كان له من الفهم نصيب، الأوّل أنّ الكذب عيب نجس خبيث كذا يتناءى عنه ذو حظّ قليل من العزّة الظاهرة، ويستنكف كلّ كنّاس وخصّاف أن ينسب إلى نفسه، لئن أمكن ذلك في حق الله عزّ وجلّ لجاز أن يكون تعالى ذا عيب ناقصاً ملوثاً بنجاسة خبيثة مستقرة، أفيجوز أن يظنّ مسلم مثل هذا بربّه، المسلم المسلم فله الأمان من ربّه لا يسوغ مثل هذه المقالة يهودي أو نصراني ذوقهم قليل لربّه، سبحان من كان محالاً بالات قطعاً أن يحوم حول سرادق عزّته وجلاله شيء من عيب أو نقص الذي لعظمته وقُدُّوسيته منافاة عن كلّ لوثة بالذات.

في شرح المقاصد: الكذب محال بإجماع العلماء، لأنّ الكذب نقص باتفاق العقلاء، وهو على الله تعالى محال.

أيضاً قال (العلامة التفتازاني في نفس الكتاب المذكور) في المقصد السادس والفصل الثالث والمبحث السابع وهو يسرد العقائد الإجماعية لجميع أهل السنّة:

طريقة أهل السنّة أنّ العالم حادث والصانع قديم متّصف بصفات قديمة، ولا يصحّ عليه الجهل ولا الكذب ولا النقص.

الثاني: أنّه إذا أمكن كذبه لم يبق صدقه ضرورياً، وإذ لم يبق صدقه ضرورياً، فبأيّ حديث منه يحصل الاطمئنان، ويبقى في كلّ قول احتمال لعلّه كذب، وإذ جاز أن يكذب فما ذريعة اليقين بأنّه لم يكذب قطّ، أيخشى سبحانه وتعالى أحداً أم أحد مسيطر عليه يقهره ويمنعه ممّا يقدر عليه، نعم كانت هذه الذريعة هي الممكنة لو وعد بأنّي لم أصدق الحديث أبداً، أو قد مضى القول منه إنّ كلّ حديثي صدق، ولكن إذا جوّزتم الكذب عليه، فما ذا بقي من الاعتماد على صدق ذلك الوعد والمقال، لربّما بدأ بالكذب في هذا، المهمّ عياذاً بالله بعد إذ جوّزتهم الكذب عليه لا أثر لشيء من الدين والإسلام والشريعة، ولا يبقى ذريعة إلى الإيمان بالثواب والعقاب والجنّة والنّار والحساب والكتاب والنشر، تعالى الله عمّا يقولون الظالمون علّواً كبيراً.

قال العلاّمة سعد الدين التفتازاني في شرح المقاصد: الكذب في أخبار الله تعالى فيه مفاسد لا تحصى، ومطاعن في الإسلام لا تخفى، منها مقال الفلاسفة في المعاد، ومجال الملاحدة في العناد، وبطلان ما عليه الإجماع من القطع بخلود الكفار في نار فمع صريح إخبار الله تعالى به، فجواز عدم وقوع مضمون هذا الخبر محتمل، ولمّا كان هذا باطلاً قطعاً.. علم أنّ القول بجواز الكذب في أخبار الله تعالى باطل قطعاً (ملتقطاً).

أمّا الدليل الذليل للديونبدي فليس مخترعاً من نفسه، وإنّما هو اختراع خبيث من إمام الوهابية.

وقد أبطلنا الهذيانات التي تفوّه بها إمام الوهابية بوجه أتمّ في «سبحان السبّوح»، ههنا ملقى كلمات قلائل كافية:

أوّلاً: إذا قرّرتم أنّ كلّ ما يقدر عليه الإنسان يقدر عليه إله الوهابية

لنفسه.. جاز أن يزني إلههم، يشرب الخمر، يسرق، يعبد الأوثان، يبول، يتغوّط، يحرق نفسه في النار، أو يغرق نفسه في البحر، يشتغل في أرملة مع أهل المجون في وسط السوق، يضرب بالنعال إلى غير ذلك، فماذا يستبعد على إلههم من خبث وذلّ وخزي؟

ثانياً: المرقة يحسبون أنّهم إنّما ادّعوا أنّ الله يجوز أن يكون متعيّباً ولم يشينوه بالفعل بعيب، مع أنّه أوّلاً هذه هي الماقة منهم، نفس إمكان العيب لذلك الجليل الجميل السبّوح القدّوس أي عظيم كما بيّناه في «سبحان السبّوح»، وأوضحناه للغواة مع ما له من الوضوح.

دع عنك هذا إنّما يعلمه أهل الإيمان، أخبرك ما يسلم به حتّى هؤلاء العايبون أنّهم عابوا الله بالفعل، ورأوه أي متعيّب من شديد عيب، بل لم يبقوا ولم يذروا في حقه شيئاً، فقد أبطلوا ألوهيته أصلاً.

اسمع الدليل! إذا تقرّر أنّ الله يقدر على أن يفعل لنفسه ما يقدر عليه المرء، وظاهر أنّ المرء قادر على أن يمسح عينيه بالأخمصين من أمة تواضعاً وخدمة لها، وينطلق واضعاً نعلي أبيه على رأسه تعظيماً وخدمة له، فلا بدّ أن يكون إله الوهابية قادراً على التعظيم والتواضع والخدمة لأبويه، وإلاّ! تزداد قدرة الإنسان على قدرته، إذ قد ظهر أمر قدر عليه الإنسان وعجز عنه الإله، إنقلتم إنّه لم يقدر على هذا الفعل لأنّه ليس له أبوان، فأي علاج حصل به لهذا الجرح، إنّما كان الشأن أن ظهر فعل يباشره بعض الإنسان ولا يستطيع أن يفعله الله لوجه كائناً ما كان، لا بدّ أن يكون على منهجكم لله أبوان حتّى يقدر هو أيضاً على مثل هذا التعظيم الذي يتولاّه الإنسان، وظاهر أنّ من تولّد من الأبوين يكون حادثاً، والحادث لا يجوز أن يكون إلهاً، لأنّ له خالقاً والمخلوق لا يجوز أن يكون إلهاً، الآن فهمتهم أنّكم تنسبون الله إلى العيب وتبطلون ألوهيته رأساً.

نعم؛ تجوز صورة هي أن لا يكون لله بالفعل أبوان ومع ذلك فهو يقدر على هذه الأمور المتواضعة، أخبركم إن شئتم! وذلك بأن يُميت إلهُ الوهابية نفسَه يوماً، ويتولّد من جديد في بطن امرأة من جماع رجل على سبيل التناسخ فيتواضع لآباء نفسه والأمهات الآتية، ولكنّ الألوهية فاتت حتّى على هذه الوجه لأنّ من جاز عليه أن يموت فأنّى يكون إلهاً.

ثالثاً: الأحمق المارق من الدين وإن أظهر حيث حرّر هذا الدليل الخبيث الذليل تأليف القلوب المسلمين في رسالته «يكروزي» أنّ كذب الله ممتنع بالغير البتة على كونه ممكناً بالذات، ولكنّه جاء بالدليل الذي فوّت حتّى الامتناع بالغير رأساً، ظاهر أنّ كذب الإنسان. . لا ممتنع بالذات؛ ولا ممتنع بالغير بل واقع في كلّ يوم وليلة آلاف مرّة، فكانت قدرته على الكذب حرّة لا حباس لها فهي جارية، لكن قدرة الإله مدلولة محدودة فلا مجال للإيقاع، ولا شكّ أنّ القدرة الحرّة تفوق صريحاً القدرة المحدودة، أفهكذا لم تفق القدرة الإنسانية قدرته، ولئن فاقت بالنسبة إلى المقدورات كمّاً فقد فاقات باعتبار النفاذ كيفاً، لا محالة يلزمكم أنّكم لم تسلّموا حتّى الامتناع بالغير حتّى لا يضطرّ إلهكم إلى الخجل من القدرة الإنسانية.

رابعاً: إلى أيّ مدى تحصى الخباثات من هذا القول الخبيث، فإنّها خميرة بلا مبالغة من ألف ألف مكفّر، أجل نحل تلك العقدة الهيّنة الضعيفة غير المتأصّلة التي عقدها بعدما نفث فيها من سحره، وعن حماقته رآها عقدة أشدّ متعقدة هي على أربعة أطوار بعضها قريب من بعض:

الأوّل: تمام الأمر أنّ الأحمق حسب الأفعال الإنسانية على حدّة من القدرة الإنسانية، فالمرء يتولّى أفعاله عن قدرته، هذا المذهب للرفضة والمعتزلة والفلاسفة، وعند أهل السنّة الأفعال الإنسانية الحيوانية،

والأقوال والأعمال والأحوال في كلّ العالم. . تقع كلّها عن قدرة الله عزّ وجلّ، قدرة ما سواه قدرة ظاهرية لا دخل لها في التأثير والإيجاد، والقدرة المؤثّرة في جميع الكائنات الممكنات، إنّما هي لله جلّ وعلا فما يقع من الإنسان من كذب وصدق وكفر وإيمان وحسن وقبح وطاعة وعصيان. . فإنّما يقع مقدراً لله ومخلوقاً لله، ولا يتحقّق إلاّ عن قدرته وإيجاده، فكيف يمكن أن يقدر المرء على فعل خارج عن القدرة الإلهية، حتّى يضطرّ الله إلى أن يفعل ذلك الفعل لنفسه تعديلاً للوزن، هل لهذا الضلال والمروق عن الدين حدّ؟

في المقاصد: فعل العبد واقع بقدرة الله تعالى، وإنّما للعبد الكسب والمعتزلة بقدرة العبد صحّة والحكماء إيجاباً.

يعني: أنّ كلّ فعل للعبد لا يقع إلاّ بقدرة الله وللعبد الكسب فقط، والمعتزلة والفلاسفة يقولون: إنّ فعل العبد يقع عن قدرة العبد نفسه، وعند المعتزلة على سبيل الإمكان؛ أي بمعنى أنّ وقوع الفعل بقدرة العبد ممكن وليس بواجب، وعند الفلاسفة على سبيل الوجوب فلا يجوز التخلّف.

الثاني: سلوا الأعمى، على كذب من يقدر الإنسان؟ أعلى كذب نفسه أم على كذب الله؟ ظاهر أنّ الإنسان إنّما يقدر على الكذب الإنساني؛ لا على الكذب الربّاني معاذ الله! ولا شكّ أنّ الكذب الإنساني مندرجة البتة تحت القدرة الربانية، ثمّ إذا لم يكن الذكب الرباني مندرجاً في المقدور الربّاني؛ فكيف زادت القدرة الإنسانية؟. متى كانت تلك القدرة على الكذب الربّاني؟ والذي كانت عليه القدرة الإنسانية ـ أعني: الكذب الإنساني ـ تحيط به القدرة الربّانيّة البتّة، ولكنّ الله إذا سلب المرء الدين بدأ

بسلب العقل، أعمى القلب حسب أنّ الإنسان قادر على كذب نفسه، وحسب بعد ما تفوّه بنفس الكلمة في حضرة العزّة أنّه ينبغي له أيضاً أن يقدر على كذب نفسه، ولم يبصر أنّه كان المراد بكلمة «نفسه» الإنسان، والآن أريد به الرحمن، إنّما يمكن أن يكون نظيراً لهذا أن يحسب أعمى البصير مثله أنّ الإنسان يقدر أن يسبّح إبهه، فينبغي أن يكون الإله أيضاً قادراً أن يسبّح إله نفسه، وإلاّ زادت القدرة الإنسانية، فطلب للإله إله آخر، وهلمّ جرّاً إلى غير نهاية وغير قرار، ﴿ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾.

الثالث: نساءل ما هو المراد بزيادة القدرة الإنسانية؟ زيادة مقدورات الإنسان على مقدورات الرحمن في العدد، هذا لا يستلزم استحالة الكذب بداهة، لأنّ مقدوراته سبحانه وتعالى غير متناهية حتّى على تقدير عدم كون الكذب وجميع النقائص مندرجة تحت قدرة حضرة العزّة، والمرء لا تزال مقدوراته محدودة مهما قدر على النقائص، والمتناهي لا يصحّ أن تكون له نسبة إلى غير المتناهي، نعم قل هكذا محلّ أن يتأتّى شيء يكون مندرجاً تحت قدرة الرحمن. (وكذلك الأمر لا شك) وعنه عبّر بزيادة القدرة، فالآن نساءل هذا الكذب بخصوصه الذي وقع من الإنسان.. وقع عن قدرة الله؛ أم وقع على حدة من قدرة الله؟!.

على التقدير الأوّل ماذا حصل من شيء كان تحت قدرة الإنسان ولم يكن تحت قدرة الرحمن، فإنّ هذا الذي وقع عن قدرة الإنسان أنت نفسك تقرّ أنّه وقع عن قدرة الرحمة فأنّى الزيادة؟ على التقدير الثاني الرّحمن ولو قدر على ألف ألف كذبه لا تكون كذباته عين الكذب الذي وقع عن الإنسان، بل تكون مثله في كونها كذباً، والقدرة على المثل ليست بالقدرة

على عين الشيء، ذلك الكذب الإنساني بخصوصه الذي وقع بالقدرة الإنسانية تزعمه صريحاً على حدة عن قدرة الله، فلم يندفع الإشكال بأن ما كان مندرجاً تحت القدرة الإنسانية. . لم يكن مندرجاً تحت القدرة الرحمانيّة حتّى على ما تزعمون من إمكان الكذب بل وقوعه على حسب المستجدّ من إيمان الكنكوهي. إنّما كان نوع ذلك الشيء مقدوراً لله دون ذلك الفرد نفسه، فأنت زعمت الله والإنسان عاجزاً في الكذب. . سواء بسواء؛ حيث ما قدرع ليه الإنسان من فرد في نوع الكذب حيث لا يقدر عليه الله، وما قدر عليه الله من فرد لا يقدر عليه الإنسان.

يا عباد الدهلوي! على هذا تتلون ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ في هذه المسألة، وتتّهمون المسلمين الذين يستحيلون الكذب على الله باعتقاده عجزه سبحانه وتعالى، وهاأنتم أنفسكم أولاء الذين لا يزون الله قادراً على الأفراد المقدورة للعبد إذ تحاولون أن تخرقوا أمثال مقدورات العبد في نفسه الكريمة تعديلاً للوزن.

قاتلكم الله! أتذرون تقليداً لأيّ مذهب خبيث أم تنالون نصيبكم من كلّ مذهب، هذا مذهب الطائفة الجبّائية من طوائف المعتزلة أنّ الله تعالى ليس بقادر على نفس مقدورات العبد.

في «المواقف»: الجبّائي قالوا: لا يقدر على عين عل العبد اهـ.

وعندنا معشر أهل السنة أنّ الله تعالى يقدر على عين مقدورات العبد فإنّها تقع عن قدرته الكاملة، وقادر أيضاً على أمثال مقدورات العبد؛ فإنّه يقدر أن يصدر أمثال الفعل عن أمثال العبد، أمّا القدرة على الأمثال بأن يتولّى إصدار تلك الخباثات عن نفسه الكريمة. . فهو متعال ومنزّه عنها.

اعقل مثلًا لهذا: إنّ زيداً وعمراً كلّ منهما يقدر على طلاق

امرأته[1]، ولكن لا يجوز أن يطلق أحد[2] امرأة الآخر، فكلّ واحد ليس بقادر على مقدور الآخر، بل هو قادر على نظيره ولكنّ الحقّ جلّ مجده قادر على كليهما، فمن طلّق فيها امرأته إنّما يقع ذاك الطلاق منه عن قدرة من الله ويتحقّق ويوجد، فالله سبحانه وتعالى قادر على عين الفعل لكلّ من زيد وعمرو وعلى مثله أيضاً، فإنّ فعل أحد مثل فعل الآخر ولكنّ الضلالة من إمام الوهابية لم تر ذلك مقدوراً لله، بل زعم أنّه يلزم للقدرة أن يقدر على طلاق زوجته المقدّسة كما يقدر كلّ من العبدين على طلاق زوجته، هل لهذه السفاهة حدٌّ؛ أو لهذه الضلالة أمد؟! ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العلي العظيم.

الرابع: كانت هذه القضيّة حقّاً بلا شكّ إنّ الله قادر على جميع ما يقدر عليه الإنسان وعلى ما سواه من أمور غير متناهية، أمّا الإنسان فهو قادر بقدرة ظاهرية عطائية، وأمّا الحقّ تعالى.. فهو قادر بالقدرة الحقيقيّة الذاتية، ولكن كيف ذهب بهذا الحقّ هذا المتديّن لغير الحقّ إلى الباطل المحض، مباشرة الإنسان لعمل يقال له كسب، والقدرة الظاهريّة للإنسان بقدر كذا ولا حظّ له في القدرة الحقيقيّة، الخلق والإيجاد هي قدرة المولى عزّ وجلّ الخاصّة، فكان الحاصل من كلمة الحقّ هذه أنّما قدر الإنسان على كسبه يقدر الله عزّ وجلّ على خلقه وإيجاده فلا يكون ذلك الكسب إلاّ

---

(١) هذا ما كتبنا ممّا يوضّح التغاير بحيث يقبله فهم إمام الوهابية، وإلاّ! فلا تمكن قدرة في المخلوق لآخر على فعل أحد بعينه، فإنّ الفعل يتعيّن بالفاعل، فما صدر عن زيد من فعل مثلاً أكل خبز، شرب ماء، قيام أو قعود وغير ذلك؛ لا يمكن أن يصدر عين ذلك الفعل عن عمرو، وإنّما يصدر نظيره عنه. (١٢ منه مدّ ظله).
يعني: طلاقاً يكون فيه أصيلاً مختاراً (١٢ منه).

(٢) بالمعنى المذكور (١٢ منه).

عن قدرة الله، أفترى أعمى القلب هذا أنّ ما قدر على كسبه الإنسان يقدر على كسبه لنفسه الرحمن، سبحان الله ربّ العرش عمّا يصفون، وما درى الأعمى أنّ كون أحد يقدر على شيء يعني صحّة الشيء منه، ولا يعني صحّة الشيء عليه، واختلق صريحاً أنّ ما يصحّ على العبد يصحّ على الله، وماذا من الضلال والشيطنة التي لا غاية لها أفضلم ن هذا!! ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ﴾.

الديوبندي يزعم هذا دليلاً قاطعاً، ندلكم على فائدة عجيبة،

أقول: نعم، هذا دليل قطعي البتة ولكن على ماذا؟ إنّه دليل قاطع على الإبطال الصريح لقولٍ قولٍ، وفقرة فقرة، وحرف حرف.. للوهابية، وتقرير هذه الحجّة عامّة الظهور ولامعة النور متجلّي ومنير عن بيان مقدّمة واضحة، والمقدّمة أنّ الأمر الذي جاز على الله أن يعلمه حقّاً هو في الواقع حقّ وصواب البتة، وإلاّ لجاز على الله جهل مركّب بأن يعلم غير الحقّ حقّاً عن خطإ فهم والباطل صحيحاً، إمام الوهابيّة قال بإمكان الكذب على الله، ولكنّه كان يتأتّى إذا كان في علم الله أمرٌ حقّ ويخبر بخلافه؛ لا أن يكون نفس علمه باطلاً وخلاف الحق، ولم يصرّح إمام الوهابية بإمكان هذا!! والديوبندية وإن التزموا إمكان الجهل على الله صراحة[1]. ولكنّه كان

---

(١) لما أورد جناب المولوي غلام دستكير القصوري المرحوم مصنّف «تقديس الوكيل عن توهين الرشيد والخليل» وغيره النقض على هذا الهذيان من إمام الوهابيّة بلزوم إمكان الجهل وغيره من الشناعات، نشر المولوي محمود حسن وغيره من شيعة ديوبند بصدد بيان عقائد الكنكوهي وحمايته الجواب عن هذا في صحيفة «نظام الملك» في العدد الصادر يوم خمس وعشرين أغسطس ١٨٨٩م كما يلي: المعارضة بالسرقة وشرب الخمر والجهل والظلم يبدو أنّه قلّة فهم. لا يجب عند غلام دسكتير أن تكون القدرة الإلهية زائدة على قدرة العبد مع أنّ هذه كليّة قائلة: ما هو مقدور العبد.. فهو مقدور الله. =

جهلاً بسيطاً أن لا يكون أمراً معلوماً دون الجهل المركب؛ وهو اعتقادالباطل حقّاً والقول بإمكان هذا لم يُسمَع عن هؤلاء.

أمّا نحن أهل الإسلام فعندنا هذه المقدمة من أجلي البديهيات وأعلى ضروريات الدين، لئن كان علم الله جائز الخطإ لصارت القيامة والحشر والنشر والجنّة والنار السمعيّات جملة باطلة محضة، فإنّ العقل لا يجد إليها سبيلاً من نفسه حتّى يعتقدها عن دليل أو تعليل أو استقراء أو تمثيل، وإنمّا اعتقدها بناء على الكلام الإلهي، الآن وجب نقده (أي: خبر الله) لأنّه قول لجائز الخطإ، وبماذا يتأتّى النقد بالعقل، لا يقدر العقل أ نيمضي ثمّ، فلزم أن تُعتقد كلّ السمعيّات مهملة غير ثابتة، وأن تُهمَل وتُلغى جميعها، إنّما الكذب أوقع الشبهة في القول فقط والجهل المركّب استأصلفلم يبق شيئاً، با نظراً إلى مذهب الوهابية على هذا التقدير لا تفوت الإيمانيات في المعاد، بل يفلت أصل الإيمان؛ أعني: التوحيد عن يد،

اسمع؛ الوجه ليس محالاً أن يكون لله ولد على منهج الوهابية عقلاً، إنّ إمامهم يزعم صريحاً ما يقدر عليه الإنسان يقدر على أن يفعله لنفسه الرحمن، فوجب أن يقدر إلههم المزعوم على النكاح ثمّ الجماع ثمّ إيقاع النطفة في رحم المرأة، وإلاّ! لكان نازلاً عن الإنسان في القدرة، وإذ جاز حتّى هذا. . فماذا يعوقه أن يقرّ النطفة ويصوّر الولد ويولد حتّى يعجز عن هذه الأمور هو يباشر هذه الأفعال بالأمّهات في سائر العالم، فلماذا يظلّ متعباً في أمر زوجته، قد تفوّه الإمام الأقدم للوهابيّة ابن حزم غير المقلّد،

= انظروا؛ أي إقرار صريح أنّ معبود الوهابية يسرق، يشرب الخمور، يجهل، يظلم، يجوز عليه جميع ذلك، طُبع رد هذه الخرافات الملعونة المندرجة بالعدد المذكور في آخر الكتاب المستطاب «سبحان السبّوح» فليراجع ثمّ (١٢ منه رضي الله تعالى عنه).

الظاهري، المدّعي للعمل بالحديث، بملء فيه أنّه يجوز أن يتخذ الله ولداً، قال في «الملل والنحل»: إنّه تعالى قادر أن يتّخذ ولداً، إذ لو لم يقدر لكان عاجزاً.

لاحظوا الردّ عليه في «سبحان السبّوح» ص ٨٢ ـ ٨٤ ولا شكّ أنّه لو كان للإله ولداً لاستحق هو أيضاً العبيادة، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾.

فثبت أنّه يجوز عند الوهابية آلاف آلهة مستحقون للعبادة، هكذا ذهبت الاستحالة العقلية، أمّا الشرعية.. فالقول بإمكان الكذب لميكن قليلاً لتفويت الاستحالة الشرعية، إذ لا يجب بعدُ صدقُ قول الله، وإذا جُوّز الجهل المركّب، ثمّ التسجيل بأنّه يمكن أن يكون كلّ ما ارتّج به القرآن من ادّعاء التوحيد ومذمّة الشرك بناء على الجهل المركّب والخطإ في الفهم، الآن ذهبت حتّى كلمة الشهادة والعياذ بالله سبحانه وتعالى عن يد بالجملة حتّى الوهابية لا محيد لهم عن مجاراة أهل الإسلام في استحالة الجهل المركّب على الله بالذات، فهذه المقدّمة القائلة «الأمر الذي جاز على الله أن يعلمه حقّاً هو حقّ وصواب البتة» برهانيّة يقينيّة إيمانيّة ومسلّمة أيضاً للخالف إذعانيّة فسمّ ها المقدامة الإيمانيّة، الآن هب ما شئتم من أمر خلافاً للطائفة الوهابية ونحلة الوهابية، وافقنا أم جاوز عن أحكامنا.

مثلاً:

كان إسماعيل الدهلوي محض كافر.

الكنوكوهي والنانوتي والديوبندي والأنبيتهوي والتهانوي وغيرهم من الوهابية كلّهم مرتدّون صريحاً.

من قال (الكذب ممكن) ملحد.

«تقوية الإيمان»، «تنوير العينين»، «إيضاح الحقّ»، و«صراط مستقيم» مصنّفات إسماعيل الدهلوي، و«معيار الحقّ» مصنّفة نذير حسين الدهلوي، و«تحذير الناس» مصنّفة النانوتوي، و«البراهين القاطعة» مصنّفة الأنبيتهوي وغيرها من نباحات جماعة الوهابية كلّها أقوال كفريّة أنجس من البول، من لم يذعن لهذا فهو زنديق.

ومن اعتقد أحداً من هؤلاء بعد الوقوف على الأقوال عبد لإبليس جهنّمي.

أيّما رجل أعظم وأكرم هؤلاء الملاحدة من هؤلاء السفهاء ونظراءهم الذين انتقصوا ربّ العالمين وسيّد المرسلين صلّى الله تعالى عليه وسلّم وراعى هؤلاء الملحدين في مقابلة الله ورسول الله؛ وحَسّن أقوالهم أو وَجّهها أو أوّلها.. فهو عدوّ الله جلّ جلاله، وعدوّ المصطفى صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

غير المقلّدين جميعاًمارقبون من الدين، شياطين حقّاً، وملاعين تماماً.

هذه السبعة وأضف سبعة آلاف على ذلك، خذ ما شئت من أمر، أفلا يقدر الإنسان على أن يعتقد هذا الأمر، كلّ رجل يعلم بالبداهة أنّ الآدمي قادر البتة على أن يعتقد كلّ أمر مِم ذُكر، احفظ[1] هذه المقدّمة البديهيّة عامّة الورود القائلة بأنّ الإنسان يقدر على أن يعتقد هذا الأمر.

---

(١) ظاهر ما كان من خبر فإنّه يكون حقّاً أو باطلاً، وكلّ يعلم ويقول ويسلّم أنّ اعتقاد الحقّ فرض؛ أو جائز على الأقل، واعتقاد الباطل حرام وممنوع، وإنّما يفترض أو يجوز أو يحرم ما يقدر عليه الإنسان من شيء وهو ملاحظ هنا (١٢ منه رضي الله تعالى عنه).

أيّها المسلمون! ولكم الخيرة أن تجعلوا ما شئتم من أمر لردّ الوهابية مشاراً إليه بهذا.

الآن خذوا هذه المقدّمة البديهية صغرى، ومقدّمة الوهابية أعني الادّعاء الذليل من الدهلوي الضلّيل بأنّ «ما يقدر عليه الإنسان يقدر على أن يفعله الرحمن»، كبرى، أنتج من الشكل الأوّل بديهي الإنتاج: أنّ الله يقدر على أن يعتقد هذا الأمر.

الآن اتّخذوا هذه النتيجة صغرى، والمقدّمة الإيمانية كبرى: أنّ كلّ أمر يقدر الله على أن يعتقده حقّ قطعاً ويقيناً. تكون النتيجة البديهيّة من الشكل الأوّل: أنّ هذا الأمر حقّ قطعاً ويقيناً! ولا مجال للوهابية ههنا في المعارضة بالقلب أن يقولوا في عقائدهم الباطلة: أنّ الإنسان يقدر على أن يعتقدها.. فالله يقدر أيضاً على اعتقادها، فهي (المعتقدات) حقّة، لأنّ مبنى الدليل مقدّمة الوهابية وهو عليهم حجّة، فإنّه إيمان لهم ولإمامهم، وعندنا هذا باطل محض، فكبرى القياس الأوّل تَرُدّ وتُبطِل النتيجة الأولى، الآن قولوا: أين المفرّ!؟ إنّما الاحتمالات ثلاثة:

الأوّل: أن تنكروا المقدّمة الإيمانية وتجوّزوا كون إلهكم أسيراص في الجهل المركّب، إذن تُقيلوا الإيمان بالقيامة والحشر والنشر والجنّة والنّار وسمعيّات جملة، وحتّى الإيمان بأصل أصول الدين كلمة الشهادة «لا إله إلا الله» وتصبحوا كافرين مبيناً.

الثاني : تقرّون أنّ المقدّمة الوهابية يعني الكلّية الشيطانية من الدليل الذليل للدهلوي الضليل كانت ملعونة ومردودة ومطرودة. هيهات أوّلاً متى تحتمله قلوبكم!!

أَنّـى لكـم إلـى الهـدى تحـويـل قد أشرب في القلوب إسماعيل

وسوطُ الله على الرأس، لئن أتيتم على الإنكار عن طريق الاضطرار، فمتى يرضى خصمكم؟ ويقول: كان الاستدلال منّي بناء على هذه المقدّمة نفسها إلزامياً، وإذا أقام الخصم الدليل الإلزامي.. فلا سبيل للفريق إلى التحوّل عن المقدّمة المسلّمة له، كما صرّح به العلماء الكرام[1].

وإلاّ يصحّ أن يقوم دليل إلزامي ويظلّ طريق الفرار مفتوحاً أمام المغلوب، فينحرف عن المقدّمة المسلّمة التي بني الدليل عليها، وحتّى لو تجاوزنا عن هذا أفيُعَدّ هذا الإقرار اقتصاراً على ضلال القول فحسب؟! لا! لا، لا يكون لكم بُدّ من أن تعلنوا جهاراً أنّ إمام الوهابية إذ تفوّه بمثل هذه الشنيعة الخبيثة التي اشتملت على ألف ألف شتيمة في حضرة الباري السبّوح القدّوس عزّ وجلّ.. أصبح ضالاً مضلاً مارقاً من الدين مبيناً، وأنت وفلان وفلان سائر المعتقدين له ضُلاَّل مثله مارقون من الدين.

الثالث: إن فررتم عن هذين.. فلم يبق إلاّ هذا الثالث، فتعتقدون كلّ هذه النتائج التي تولّدت من بتي إمامكم حقّاً، وتقرّوا على الدهلوي الأوّل (إسماعيل) والدهلوي الاخر (نذير حسين)، والكنكوهي، والنانوتوي، والأنبيتهوي، والتهانوي، والديوبندي، وعلى أنفسكم وجملة الوهابية وسائر غير المقلّدين جميعاً بالكفر والردّة، وتتّخذ «تقوية الإيمان» و«البراهين القاطعة» و«تحذير الناس» و«معيار الحقّ» وغيرها من تصانيف

---

(١) في «مسلّم الثبوت» وشرحه «فواتح الرحموت» للمولى بحر العلوم: لو تمّ هذا لم يكن الدليل الجدلي مفيداً للإلزام أصلاً، إذ يمكن اعترافه بالخطإ في تسليم إحدى المسلّمات، ولم تكن القضايا المسلّمة من مقاطع البحث، والكلّ باطل.. على ما تقرّر في محلّه.
والحقّ أنّ المسلّمة كالمفروض في حكم الضروري لا يصحّ إنكاره، فإنكاره أشدّ من الإلزام. اهـ باختصار (١٢ منه رضي الله تعالى عنه).

الوهابية بأسرها أقوالاً كفريّة أنجس من البول.

أرأيتم أيّما احتمال من هذه أحبّ إليكم أيّا مّا اخترتم، فأقرّوا بكفر أنفسكم وبكفر إمامكم أو بالضلالة وسوء الديانة على الأقلّ.

قولوا: أمجيبون أم تبدون سمة من ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ ﴿٢٥﴾ بَلْ هُمُ ٱلْيَوْمَ مُسْتَسْلِمُونَ﴾، هل ثوب الفجار ما كانوا يأفكون؟!!

والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله تعالى على سيّدنا ومولانا محمّد وآله وصحبه أجمعين، والله تعالى أعلم، وعلمه جلّ مجده أتمّ وأحكم.

القمع المبين لآمال المكذبين

ألّفه إمام أهل السنة
الشيخ أحمد رضا القادري الحنفي
المتوفى سنة :

حقَّقه وعرَّبه
تاج الشريعة العلامة
الشيخ محمد أختر رضا خان القادري الأزهري

أشرف على طبعه
عسجد رضا خان القادري
نجل تاج الشريعة

مقدمة التحقيق والتعريف

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمده ونصّلي ونسلّم على رسوله الكريم، وآله وصحبه الكرام أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد؛ فلمّا فرغنا من تعريب الرسالة المباركة «سبحان السبّوح عن عيب كذب مقبوح» والملحق بها المسمّى «دامان باغ سبحان السبّوح» عثرنا على رسالة قيّمة لجدّنا الإمام الهمام أحمد رضا قدّس سرّه تتعلّق بنفس الموضوع سمّاها «القمع المبين لآمال المكذبين»، وهي تشتمل على الردّ لما تمسّك به حزب المكذّبين، وهم القائلون بإمكان كذب الملك المبين من بعض العبارات في بعض الكتب لبعض المتأخّرين والمتقدّمين، وحسبوها وجوهاً مؤيِّدة لما اعتقدوه بالباطل من إمكان كذب المولى سبحانه وتعالى.. تصدّى لردّ ما زعموه، فقمع شبهتهم، وأدحض حجّتهم كما يُنبىء عنه اسم الرسالة، ورفع الحجاب عن وجه الصواب، وكانت الرسالة بالأرودّية، فأحببنا أن نعرّبها لتمام الفائدة، ونودّ أن نقدّم بين يدي ما نحن بصدده، العبارة التي تمسّك بها المبطلون، وأُلقِيَ إليه سؤال في ذلك وطولب ببيان ما هنالك.

وإليك العبارة التي وقع عنها السؤال فيما يلي:

قلت: الكذب نقص والنقص عليه تعالى محال، فلا يكون من الممكنات. . . الخ.

قوله (والنقص عليه. . . الخ) لا يخفى أنّه موقوف على كونه ممتنعاً بالذات، ولا نسلّم ذلك إذ لو كان ممتنعاً. . لما وقع الكذب من أحد، فهو ممتنع بواسطة أنّه مناف لكماله تعالى، فيكون ممتنعاً بالغير والامتناع بالغير لا ينافي الإمكان الذاتي. حاشية عبد الحكيم السيالكوتي.

(كذا قال الملاّ عبد الحكيم السيالكوتي في حاشيته على تفسير البيضاوي)!!

وإليك خطبة الكتاب بين يدي الجواب:

خطبة المؤلِّف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب الصدق؛ المستحيل الكذب، المحال عليه بذاته لذاته كلّ نقص وشين، فمن تقوّل عليه بإمكان كذبه وتطرّق إليه بخلف وعيده. . فقد استوجب لعنة الله عليه في الدارين، ﴿ قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ ﴾، ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴾، ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾، ﴿ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ﴾، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾، ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أُو۟لَٰٓئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾، ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾.

صلّى الله تعالى عليه وسلّم وعلى آله وصحبه وبارك وكرّم. . كلّما ذكره الذاكرون، وكلّما غفل عن ذكره الغافلون، والحمد لله ربّ العالمين.

إلى الله، ثمَّ إلى حبيبه الأكرم، المرسَل رحمة للعالم، الملتجي من غضب الله، إذا سَلَبَ الغضبُ الإلهي الدين من قوم بدأ يسلب عقولهم، لأنّ العقل السليم لا يقبل الباطل بفضل الكريم، ولأن سامهم الشيطان الخديعة في حين ﴿ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴾، ولكن إذا فُقِد العقلُ ـ يعني: الفقه في الدين ـ، مهما أوتوا من الفهم في علوم وفنون سوى علم الدين من علوم الدنيا. . لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون، حينئذ يكون الإنسان

مسخرة للشيطان، فهو آدميٌّ صورةً وحمارٌ معنىً ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾، ﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴾، هو عندما يطالع الكتب بالكليّة مثل الخنزير في تفرّجه وتنزّهه بالحديقة، الزهرة تفوح والنورة تتفتّح، والروض تتأرّج، والفوّارات تطفح، والبلابل تَصدَح، لا شأن له بشيء من البهجة والسرور؛ فهو يتجوّل لعلّه يصيب نجاسة فيتعاطيها!!

هذا بعينه شأن الضالّ الفاسد العقيدة، كتاب يشتمل على مئآت الألوف من النفائس والفوائد لا شأن له بها، وإنّما يتمسّك من كلّ الكتاب بكلمة من الغلط والباطل تنفعه، وإن لم تغنيه بالواقع والأمر بقدر كذا، وهو في خصلة كذا.. فاق خطّ الخنزير، فإنّه إنّما يأخذ من النجاسة ما يهتمّ به، وهذا لا تمييز عنده، وما من أحد من البشر معصومين سوى النبيّين عليهم الصلاة والثناء، وغير مستنكر أن يصدر من غير المعصوم كلمة على غير وجهه غلط، وجرت العادة في أهل الحقّ من السلف الصالحين وأئمّة الدين إلى يومنا هذا أنّهم يقولون:

«كلّ مأخوذ من قوله ومردود عليه إلاّ صاحب هذا القبر صلّى الله تعالى عليه وسلّم».

ما وجدوا من قول لأحد خلافاً لأهل الحقّ والجمهور ردّوه عليه واعتقدوا ما عليه الجماعة، يد الله على الجماعة، اتّبعوا السواد الأعظم، ولم يكن من طريقتهم أن يَتْبَعوا من جاء بمستجدّ من القول بخلاف إجماع الأمّة محضاً على سبيل البحث المنطقي (لا على وجه الاعتقاد) مغمِّضين عين القلب، هذا دأب الملاعين من العمى أو المنتكسين الشياطين: قال الربّ عزّ وجلّ: ﴿ وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَـٰفِلِينَ ﴾.

يمتاز في هذه الصفة الطائفةُ الوهابيّة من بين جميع الطوائف الضالّة بأجمعها، والدبوبنديّة من الوهابيّة خاصّة عن الكلّ، وحُقّ لهم أن يمتازوا لأنّ القرآن العظيم يقول: ﴿وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾.

والوهابيّة تقدّموا على الكلّ في نسبة الكذب إلى الله سبحانه وتعالى، لأنّ قدوتهم إسماعيل الدهلوي أسّسه في رسالة «يكروزي»، و«الديوبنديّة» من الوهابيّة متقدّمون في هذا، لأنّ شيخهم الكنكوهي بطّنه في البراهين ورجحت هذه الطائفة ما شاء الله في العمى عمى البصيرة من سائر العالم عن تقليد لجناب الشيخ المذكور، لو كانت عين أو نصف عين مفتّحة بقدر النصف أو الربع، لرأوا أنّ الملاّ السيالكوني لم يصف الكذب الذي ذكره ههنا بأنّه ممكن بالذات فحسب، بل أفاد أنّه واقع يعني نفس الكذب من أحد كائناً ما كان: صحراويّ، أو جبليّ، أو دهلويّ، أو كنكوهيّ، أيّ كلام في كونه يمكن؟ بل يقع كلّ يوم مئة ألف مرّة بل ألف ألف مرّة، انظروا لفظه «لو كان ممتنعاً لما وقع الكذب من أحد!!» يعني: كما اجتماع النقيضين وارتفاع النقيضين محالان في ذاتهما.. كذلك لو كان مطلق الكذب محالاً لذاته.. لم يصحّ أن يكذب أحد قطّ!! ولكن ألوف مؤلّفة من الناس يكذبون، فعلم أنّ الكذب ليس محالاً في حدّ ذاته، نعم لو نُسِب ذلك إلى الله تعالى فهو محال البتة، لأنّ ذات الإله مقتضية لجميع الكمالات ومنافية لجميع النقائص، فالكذب عليه محال بالذات، هذه الاستحالة بالذات من جهة الباري، لأنّ ذاته الكريمة منافية لكلّ عيب، ولكن مطلق الكذب الذي هو كلّي عامّ شامل لكلّ كذب، والكذب من كلّ شخص عرضت باستحالة هذا الفرد استحالة لهذا؛ أي مطلق الكذب أيضاً، لأنّ حكم كلّ فرد يسري إلى الطبيعة من حيث هي، وهذه الاستحالة

في حقّ مطلق الكذب ليست بذاتية، إذ لم ينشأ عن ذات مطلق الكذب، بل نشأ عن ذات الله عزّ وجلّ.

ومثال هذا بعينه: اجتماع النقيضين؛ مطلق الاجتماع في أيّ شيء كان ليس محالاً في حدّ ذاته، وإلاّ لم يصحّ أن يجتمع شيئان، نعم اجتماع النقيضين محال بالذات، لأنّ ذات النقيضين ينافي الاجتماع، لكن مطلق الاجتماع الذي كان عامّاً شاملاً لاجتماع كلّ شيئين، إذ قد استحال في هذه المادّة الخاصّة فليست هذه الاستحالة له أي: مطلق الاجتماع ذاتية، بل ناشئة عن خصوص النقيضين، فمطلق الاجتماع وهي الماهية المطلقة ممكنة بالذات البتة، بل موجودة في مئة ألف محلّ، ولا يصحّ أن يمكن لذلك اجتماع النقيضين هو قطعاً محال بالذات، كذلك مطلق الكذب وهو طبيعة مرسلة ممكنة بالذات لا محالة، بل موجودة في آلاف أمكنة، لا يصحّ أن يمكن من أجله كذب الباري هو محال بالذات يقيناً.

هذا تقرير هذه العبارة، وبه تمّ شرح اعتراض الملاّ السيالكوتي، وحصل الجواب عنه في وضوح، فإنّ الكلام ههنا في الكذب الخاصّ؛ لا في مطلق طبيعة الكذب، وإمكان المفهوم الكلّي لا يستلزم إمكان كلّ فرد منه، إنّما كان خطأ الملاّ السيالكوتي بقدر كذا أنّه لم يفرّق محلّ النزاع، فالبحث في إمكان الفرد، وذهب السيالكوتي يتحدّث عن إمكان الطبيعة، ولكنّ الديوبندية متى ينتهون عن كفرهم، فإنّما يزعمون هذا دليلاً على إمكان كذب الباري، ويحاولون أن يرموه بما تفوّهوا به من المكفّرات.

أجل الآن ليخبر الديوبندية عن رسلهم، هذا التقرير السيالكوتي كما تزعمون حقٌّ عندكم أم باطل؟ إن كان باطلاً فما لكم تنطلقون منكوسين، وتخدعون الغافلين من المسلمين؟! وإن كان حقّاً.. فثبت عن قولكم أنّكم

لستم مشركين فحسب ! بل عبدة للأوثان، فلا تؤمنون بالله عزّ وجلّ، وإنّما تعبدون ما اتّخذتم من الوثن، إن لم تذعنوا هكذا. . فأقرّوا إذا أثبتنا عليكم التقرير الذي زعمتم به إمكان كذبه سبحانه وتعالى، يمكن بالتقرير عينه من غير تفاوت أيضاً شريكه، لأنّ الشريك لو كان محالاً. . لم يصحّ أن يكون أحد شريكاً لأحد، وإنّما يستحيل شريك الباري بواسطة أنّه مناف لكماله، فكان ممتنعاً بالغير ، والامتناع بالغير لا ينافي الإمكان الذاتي!!

ويمكن موته والفناء بهذا التقرير بعينه فإن الموت لو كان محالاً لم يمت أحد قطّ، فاستحال موت الباري بواسطة أنّه ينافي الكمال، فبقي الامتناع بالغير، فكان موته وفناءه ممكناً بالذات؛ فلم يكن هو واجب الوجود ؛ فلم يكن إلهاً!! بل كان ما اتّخذتموه من الوثن، ألا لعنة الله على الظالمين.

هذا القدر يكفي جواباً عن هذه العبارة، ولكن الفقير يقصد بعون القدير أن يبلغ هذا البحث إلى أعلى درجة من الكمال، ويَهتِك حجاباً عمّا قصده الكنكوهية والديوبندية المكذّبون لله من الخديعة للمسلمين بعبارتين من «المسايرة» و(شرح «المواقف») بضربة حيدرية وصولة فاروقية.

الاستناد إلى هاتين العبارتين أضعف وأهون من الاستناد بعبارة السيالكوتي المارّة، ولكنّ المقصود المردود لمن يكذّبون الله. . إنّما هو أن يغرّوا العوام، ويرثوا من اليهود الذين شأنهم كما قال القرآن ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ﴾ تركتهم على التمام: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾.

فأقول وبالله التوفيق: أيّها المسلمون! السنّة من العقائد هي التي تثبت عن سيّد المرسلين ﷺ والصحابة والتابعين والسلف الصالحين رضوا الله تعالى عليهم أجمعين، ولبيانها توضع المتون من كتب العقائد، وهذه العقائد كانت تتلّقى من صدور وألسنة الأئمّة في الزمن المشهود له بالخير، وكان المسلمون يؤمنون بها عن سلامة صدورهم.. لم يكن بهم علّة من (كيف) و(لمَ) (لا نسلّم)!! وإذ شاعت المبتدعة وأخذ المكلّبون من أهل الضلال مخادعة لعوامّ المسلمين يعرضون أغاليط عقلية ونقلية تسويغاً للعقائد الباطلة، فمسّت الحاجة بعلماء أهل السنّة إلى أن يردّوا عليهم باطل دلائهم، وأن يقيموا الأدلّة على عقائدهم الحقّة، من ثمّة تمهّد البناء لكلام المتأخرين، وإذ قد فتحت بوّابة الاستدلال والبحث والمناظرة.. دعتهم الحاجة إلى أن ينقدوا دلائلَ أنفسهم، ويختبروا الجوابات التي أبدوها، والأذهان تختلف، والخطأ والإصابة في البحث والاستخراج للمرء قرينان، فلو أقام أحد على مذهبه دليلاً، أو خالف، أو أجاب عن اعتراض.. بحث فيه الآخر بأنّ هذا الدليل لمذهبنا ضعيف، ربّما يردّه المخالف هكذا، أو أنّ هذا لا يكفي جواباً عن الاعتراض، فللمخالف أن يقول كذا، والأثر من هذا الردّ والبحث إنّما يقتصر على الدليل والجواب، سواء أكان القصور في الدليل والجواب كما يزعم الباحث، أم أخطأ نظر الباحث نفسه؛ والدليل والجوابُ صحيحٌ وصواب!!

على كلّ حال، لا يعني هذا ـ معاذ الله ـ أنّ أصل مذهبنا باطل! وضلالَ المخالف حقٌّ، كلّ عاقل يعلم أنّه لا يصحّ أن يبطل أصل المسألة عن فساد دليل أقامه أحد، أو جواب أجراه هو.

هذا الباحث لا يغيّر عقيدته، ولا يفارق مذهب أهل السنّة معتقداً بطلانه، هذا أمر يشاهده ويعلمه؛ لا أهل السنّة فقط! بل كلّ من ينتحل ملّة أو مذهباً على ها.

بقي هذا الردّ على وجه من الاعتدال ما دام العهد قريباً من زمن الخير، ولمّا وقع فنّ الكلام في يد المتفلسفين المتأخّرين.. زاد اللحن بالانتقاد في كلّ كلمة كلمة؛ بوجه وبغير وجه، وإنّما القصد منه الغلبة على الخصم بالردّ والإثبات والمنع والنقض، واختبار الأذهان والمباهاة بقوّة الجدل، لا أن ينحرفوا عن المذهب ويُبطلوا الدين والعقائد. معاذ الله؛ حاشا لله! من ههنا ظهر على كلّ ذي نصفة أنّ ما يحرّره هذا المتأخّر من شارح ومحشٍّ في البحث ويمضي، لا يكون معتقِداً لنفسه فضلاً أن يكون معتقداً لجميع أهل السنّة والجماعة، وإنّما تكون العقيدة ما بيّنته المتون المدوّنة في المسائل التقريرات لو وافقته حقّ، ولو خالفته.. فإنّما هي مباحثات وامتحان أذهان وجولة قلم، وهم أنفسهم يُقرّون أنّه لا يتوخّى فيها التقيّد بقواعد أهل الحقّ ويكلون الأمر إلى معرفة السامع، فإنّه يعلم عقيدة أهل الحقّ فيراعيها. في «المواقف»: أنت تعرف مذهب أهل الحقّ، وإنّما لا تتعرّض لأمثاله للاعتماد على معرفتك بها في مواضعها.

في «شرح المواقف»: فعليك برعاية قواعد أهل الحقّ في جميع المباحث؛ وإن لم تصرّح بها!.

في «شرح المقاصد»: كثيراً ما تورد الآراء الباطلة للفلاسفة من غير تعرّض لبيان البطلان إلاّ فيما يحتاج إلى زيادة بيان.

وكذلك بعينه في (تعليق حسن جلبي على السيّد)، فعقائدهم هي التي هي مصرّحة في المتون، وفي عدّة مواضع من كلامهم وإن قالوا ما قالوا في

المباحثة!!، لا سيّما الذين غلبت عليهم وصمة الفلسفة.. ضوعف لهم الكَلَف بـ (لِمَ) و(لا نسلّم) بحيث يتساوى دون هذا الهوّة والخندق والنهر والجبل، فيَمضون قائلين في المطارحات مقالاتٍ منها العياذ بالله.

في «شرح الفقه الأكبر»: قال سيّدنا الإمام الشافعي: لقد اطّلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننت مسلماً يقوله!!.

هؤلاء قد علموا أنّ البحث لا يحكم على المذهب وعقائدنا معلومة، وما خالفها من كلام عند قولنا (لِمَ) و(لا نسلّم).. فالناظرون أنفسهم يفهمون، ونبّه عدّة من الأكابر على هذا. ولكن ما علاج المضلّ المغوي؟ إنّما هو بالمرصاد لمثل هذه النوبة، العامّي المسكين مطروح ههنا، أو يهيم في وادي الحيرة، أنّى يعلم هو قاعدةَ أهل الحقّ في كلّ أمر حتّى يراعيها!! هذا هو الأمر الذي حطّ الكثير من القدر، مثل هذا الكلام من المتأخّرين في عيون أئمّة الدين، حتّى إنّ الإمام أبا يوسف رضي الله تعالى عنه قال: من طلب العلم بالكلام.. تزندق.

وقال الفقهاء الكرام: لا نصيب للمتكلّمين فيما أُوصي به للعلماء من المال. وكتب الكلام ليست داخلة في كتب العلم.

في «الهندية»؛ عن «المحيط»: لا يدخل في هذه الوصيّة المتكلّمون.

وفيه عن الإمام أبي القاسم الصفّار رحمه الله تعالى: كتب الكلام ليست كتب العلم.

وفي «مِنَح الروض الأزهر»؛ عن «الفتاوى الظهيرية»: أوصى لعلماء بلده؟ لا يدخل المتكلّمون، ولو أوصى إنسان أن (يوقف من كتبه كتبُ العلم) فأفتى السلف أنّه يباع ما فيه من كتب الكلام.

وفي «الطريقة المحمدية» نقلاً عن الإمام أبي الليث السمرقندي ـ وقد أحاله على «التاتارخانية» ـ: من اشتغل بالكلام مُحي اسمه على العلماء.

في «الحديقة النديّة»: فلا يقال له (عالم).

ونظائره كثيرة وافرة في نظر الفقير، وهاك نظائر عن هذه الكتب الثلاثة، فإنّ المكذّبين لله بعدما تجاوزوا عن القرآن العظيم والنصوص الصريحة من المتون في العقائد والإجماع القاطع من أئمّة السلف والخلف رأساً تمسّكوا بأذيال التقريرات المخترعة في الأبحاث الزائدة؛ يعني «المسايرة» و«شرح المواقف»، العبارات منهما رأس مال الديوبندية، والثالثة هذه العبارة من «حاشية السيالكوتي» التي مرّت في السؤال، وبعدها تبقى أيدي المكذّبين صِفراً بالكليّة، ويتراءى عليهم المنظر من ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ بعد ما تكون وسوسة إبليس مردودةً مطرودة. وبالله التوفيق.

النظير الأوّل: اسمعوا من الملاّ عبد الحكيم السيالكوتي، نُقِل عن «حاشية الخيالي» أنّه أُدُّعِي فيها أنّ تعلّق علم الباري عزّ وجلّ بالأمور غير المتناهية تفصيلاً ممنوعٌ، والملاّ نقل هذا المقال الخَبالي من الخيالي وسجّله: حيث قال قوله (فتأمّل)! ونقل عنه وجه التأمّل أنّ علمه تعالى الشامل إنّما يشتمل ما لا يمتنع وجوده، وإمكان تعلّق العلم بالمراتب غير المتناهية مفصّلة ممنوعٌ. انتهى.

فإن قيل: فيلزم الجهل على الله؟.

قلت: الجهل عدم العلم بما يصحّ تعلّق العلم به، كما أنّ العجز عدم تعلّق القدرة بما يصحّ أن تتعلّق به. فتأمّل. اهـ.

قال الخيالي: ممنوع. ومضى، لكنّه لو نظر أنّ هذه الوسوسة الباطلة

التي ألقاها العدوّ المبين أعاذنا الله تعالى من شرّه المهين؛ ماذا في قعرها من آفات قاهرة. . لم يسوّغ أن يلوّث يراعه وكتابه بها.

فأقول أوّلاً: ليخبر هذا الملاّ وذلك الملاّ. . على أيّ قدر من سلسلة الأعداد توقّف العلم الإلهي. . حتّى لم يكن العدد المتقدّم عليه معلوماً لله؟! وكم يوماً من سلسلة أيّام الآخرة معلوم لله. . ووراء ذلك مجهول؟! وماذا من مقدار نعيم الجنان وعذاب النيران في العلم الإلهي، ولا خبر عنده بالزائد!!

أيصحّ أن يقول مثلَ هذا العاقلُ المسلم متعمداً؟! حاشا وكلاّ! انظروا! أيّ تصديق صريح لقول الإمام الشافعي (ما ظننت مسلماً يقوله!!).

أجل هو قال (اطّلعت على شيء) وقد اطّلعنا على أشياء، إذ فسد الزمان، وإلى الله المشتكى وعليه التكلان.

ثانياً: وما وضعتم من حدّ فأخبروا عن الفارق ثمّة حتّى يَحُدّه! وما هو الوجه في علمه بهذا المقدار دون ما بعده؟! لو كان المعلوم الخارجي يتطلّب للعلم؛ لِمَ يتحقّق العلم بالغد الآتي؛ فضلاً عن الآخرة!، بل يلزم الجهل المطلق في الأزل بما وراءه جملة! عياذاً بالله، فكيف يتأتّى الخلق، وإذ لم يجب الوجود. . للمعلوم؛ فالمعدوم والمعدوم سواء كلّه، والتوقّف على حدّ خاصّ ترجيح بلا مرجّح، بخلاف علوم لعالم حيث المرجّح ثمّ الإرادة الإلهيّة، نال من أُعطِي ما أُعطي، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾.

ثالثاً: أيمّا تحدّ من حدّ فمعلوم يقيناً أن الأيّام والإيلام والإنعام تتعدّاه، فإنّها لا تقف عند حدّ، الآن يتأتّى العلم به لله أم لا؟ إن لا. . فالجهل موجود، وما اعتذر به زاهق ومردود، فإنّه الآن للعباد معلوم ومشهود، مع

هذا فمن الموجد؟ هو الخبير الشهيد، فما يعني عدم علمه؟ ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾.

وإن نعم، فقد زعمتم على ذلك أنّه لم يكن عنده تعالى علم بها من قبل، فكان علمه ـ معاذ الله ـ حادثاً متجدّداً، هل هذا معتقد أهل السنّة والجماعة، قال ربّنا عزّ وجلّ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾.

العقيدة ما كتبها الخيالي نفسه في «حاشية شرح العقائد الجلالي»: المعلومات في أنفسها غير متناهية لشمولها الموجودات والمعدومات.

وفي الشرح نفسه: اعلم أنّ المتكلّمين ينفون الوجود الذهني، ويُثبتون علم الله تعالى بالحوادث غير المتناهية.

بل في نفس «حاشية السيالكوتي على الخيالي»: هذه التعلّقات قديمة غير متناهية بالفصل؛ ضرورة عدم تناهي متعلّقاتها؛ أعني: جميع ما يمكن أن يعلم من الأمور الكليّة والجزئية الأزليّة والمتجدّدة لشموله الممكن والممتنع والواجب.

العقدية ما قال في «المقاصد» وشرحه: علمه تعالى لا يتناهى، ومحيط بما لا يتناهى كالأعداد والأشكال، ونعيم الجنان وشامل لجميع الموجودات والمعدومات الممكنة والممتنعة، وجميع الكليّات والجزئيّات سمعاً وعقلاً.

العقيدة ما بيّنه في «المواقف» وشرحه: علمه تعالى يعمّ المفهومات كلّها الممكنة والواجبة والممتنعة، والمخالف في هذا الفصل فِرَق: الأولى: من قال لا يعلم نفسه... (إلى أن قال) الرابعة: من قال لا يعقل غير المتناهي.

العقيدة ما قال في «الحديقة الندية»: المعلومات موجودة أو معدومة، محالة أو ممكنة، قديمة أو حادثة، متناهية أو غير متناهية، جزئيّة أو كليّة.

وبالجملة جميع ما يمكن أن يتعلّق به العلم فهو معلوم لله تعالى.

العقيدة ما حرّره الفقير إلى ربّه القدير في «الدولة المكّيّة» وزيّنها علماء الحرمين الطيّبين بالتصديقات الجليلة:

إنّ ربنا تبارك وتعالى يعلم ذاته الكريمة وصفاته غير المتناهية، والحوادث التي وجدت، والتي توجد غير متناهية إلى أبد الأبد، والممكنات التي لم توجد ولن توجد، بل والمحالات بأسرها، فليس شيء من المفاهيم خارجاً عن علمه سبحانه وتعالى يعلمها جميعاً تفصيلاً تامّاً أزلاً أبداً، وذاته سبحانه وتعالى غير متناهية، وصفاته غير متناهيات، وكلّ صفة منها غير متناهية، وسلاسل الأعداد غير متناهية، وكذا أيّام الأبد وساعاته وآناته، وكلّ نعيم من نعم الجنّة، وكلّ عذاب من عقوبات جهنّم، وأنفاس أهل الجنّة وأهل النّار، ولمحاتهم وحركاتهم وغير ذلك؛ كلّها غير متناه، والكلّ معلوم لله تعالى أزلاً وأبداً بإحاطة تامّة تفصيليّة.. ففي علمه سبحانه وتعالى سلاسل غير المتناهيات بمرّات غير متناهية، بل له سبحانه وتعالى في كلّ ذرة علوم لا تتناهى، لأنّ لكلّ ذرّة مع كلّ ذرّة.. كانت أو تكون! أو يمكن أن تكون نسبةً بالقرب والبعد والجهة مختلفة في الأزمنة باختلاف الأمكنة الواقعة والممكنة؛ من أوّل يوم إلى ما لا آخر له، والكلّ معلوم له سبحانه وتعالى بالفعل، فعلمه عزّ جلاله غير متناه في غير متناه؛ كأنه مكعّب غير المتناهي على اصطلاح الحسّاب.

وهذا جميعاً واضح عند من له من الإسلام نصيب.

العقيدة ما نقله الفقير في تعليقات «الدولة المكيّة» المسمّاة بـ

«الفيوضات الملكيّة» حيث كتبت على قولي (بل له سبحانه في كلّ ذرّة علوم لا تتناهىٰ) ما نصّه:

الحمد لله هذا الذي كتبته من عندي إيماناً بربّي، ثمّ رأيت التصريح به في «التفسير الكبير» إذ يقول تحت كريمة ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾.

سمعت الشيخ الإمام الوالد عمر ضياء الدين رحمه الله تعالى قال: سمعت الشيخ أبا القاسم الأنصاري يقول: سمعت إمام الحرمين يقول: معلومات الله تعالى غير متناهية، ومعلوماته في كلّ واحد من تلك المعلومات أيضاً غير متناهية، وذلك لأنّ الجوهر الفرد يمكن وقوعه في أحياز لا نهاية لها على البدل، ويمكن اتصافه بصفاتٍ لا نهاية لها على البدل... الخ.

النظير الثاني: كتب في «المسايرة» نفس العقيدة لأهل السنّة والجماعة أنّه لا خالق لشيء أصلاً سوى الله، والأفعال الاختياريّة من العباد بتمامها مخلوقة له، وإنّما العبد كاسب، وبيّن ذلك بالدلائل العقليّة والنقليّة: حيث قال:

الأصل الأوّل: العلم بأنّه تعالى لا خالق سواه، فهو سبحانه الخالق لكلّ حادث جوهر أو عرض، كحركة كلّ شعرة وكلّ قدرة وفعل اضطراري؛ كحركة المرتعش والنبض، أو اختياري؛ كأفعال الحيوانات المقصود لهم.

وأصله **من النقل** قوله تعالى ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾، وقوله تعالى ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ **ومن العقل**: أنّ قدرته تعالى صالحة للكلّ لا قصور لها عن شيء منه، فوجب إضافتها إليه بالخلق. اهـ مختصراً.

ثمّ إذا حرّر حسب عادة المتأخّرين من أهل الكلام أمراً لو سلّم فإنّه

خوض في ذلك البحر العميق من مسألة القدر الذي نُهيَ عن الخوض فيه النبيُّ ﷺ الصدّيقَ الأكبر والفاروقَ الأعظم رضي الله تعالى عنهما، ثمّ خرجت النتيجة التي كانت خارجة، فوقعت اليد على الصدف مكان الدرّ، ومع ذلك فهو أمر لا يسمن ولا يغني من جوع!

وذلك البحث منه أن يزعم خصوص العزم عن النصوص وابتدأه بما نصّه:

لقائل أن يقول ـ وقال بصدد تقرير للشبهات التي تأثر بها المعتزلة ـ: فلنفي الجبر المحض وتصحيح التكليف وجب التخصيص، وهو لا يتوقّف على نسبة جميع أفعال العباد إليهم بالإيجاد (أي: كما فعلت المعتزلة)، بل يكفي أن يقال: جميع ما يتوقّف عليه أفعال الجوارح من الحركات، وكذا التروك التي هي أفعال النفس.. من الميل والداعية والاختيار بخلق الله تعالى، لا تأثير لقدرة العبد فيه، وإنّما محلّ قدرته عزمُه عقيب خلق الله تعالى هذه الأمور في باطنه عزماً مصمّماً بلا تردّد، وتوجهّه توجّهاً صادقاً للفعل طالباً إيّاه، فإذا أوجد العبد ذلك العزم.. خلق الله له الفعل، فيكون منسوباً إليه تعالى من حيث هو حركة، وإلى العبد من حيث هو زنا ونحوه... (إلى أن قال) وكفى في التخصيص لتصحيح التكليف هذا الأمر الواحد ـ أعني: العزم المصمّم ـ وما سواه ممّا لا يُحصى من الأفعال الجزئيّة، والتروك كلّها مخلوقة لله تعالى متأثّرة عن قدرته ابتداء بلا واسطة القدرة الحادثة المتأثّرة عن قدرته تعالى، والله سبحانه وتعالى أعلم. (ملخّصاً)[1].

---

(١) وجدنا هذه العبارة التي عرّبناه من النسخة المطبوعة غير مرتبطة، وعانينا بعض العسر في الترجمة، وحاولنا جهدنا للتعريب وقصدنا تقريب النصّ إلى الأفهام ما استطعنا.

لا يغترّ غافل بتقرير «المسايرة» فيزعم أنّ هذا مذهب الحنفية، حاشاه من ذلك!! بل مذهبهم ما صرّح به إمامهم إمام أئمّة الأنام سيّدنا الإمام الأعظم في «الفقه الأكبر» والوصايا الشريفة: أنّ أفعال العباد جميعها مخلوقة لله تماماً بلا تخصيص وبلا استثناء.

لفظ «المسايرة» نفسه يشعره بأنّ هذا بحث مخترع، وليس بالمذهب المنقول، بل ليس في الواقع معتقِداً لصاحب «المسايرة»، البحث لا يكون عقيدة، والعقيدة لا يخبر عنها بأن يقال (لقائل أن يقول)!! وعقيدته هو ما بيّنه من أصل المسألة ههنا، وأدرجه آخر الكتاب في فهرسة عقائد أهل السنّة والجماعة.

هذه العبارات تنقل عمّا قليل وقصدي أن أفيد أنّ هذا البحث غير موجّه لا طائل تحته، وما ذكر من الحاجة إلى هذا البحث يوجد الجواب الشافي الكافي عنه في رسالة الفقير «ثلج الصدر لإيمان القدر» التي طبعت في مجلّة «تحفة حنفية»، ويتّضح كون هذا البحث غير مفيد ولا مثمر بالحاشية التي كتبها على هامش «المسايرة» وهي كما يلي:

قوله: فإذا أوجد العبد ذلك العزم. **أقول**: معاذ الله أن يقول بأنّ العبد يخلق شيئاً واحداً ولا عشر عشير معشار شيء ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾، ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾، وكون هذا قليلاً بالنسبة إلى مقدورات الله تعالى لا يجدي نفعاً، فإنّه كثير يثير في نفسه جدّاً، فإنّ الإنسان لا يحصى ماله من العزمات في يوم واحد، فكيف في عمره؟ فكيف عزائم الأولين والآخرين من الإنس والجنّ والملك وغيرهم؟! فتخرج هذه الكثرة التي تفنى دون عدّ بعضها الأعمار عن مخلوقات العزيز الغفار بلا واسطة، وتدخل في

مخلوقات العبيد، فيكون جواب ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ بالإيجاب!! والعياذ بالله. أي: بلى. هناك ألوف مؤلّفة خالقون غير الله ولم تثبت المعتزلة أكثر من هذا، إذ شنّع عليهم أئمّتنا من مشايخ ما وراء النهر وغيرهم رحمهم الله تعالى قائلين: إنّهم أقبح من المجوس حيث إنّ المجوس لم يقولوا إلاّ بخالقين اثنين، فما أثبتوا إلاّ شريكاً واحداً، والمعتزلة أثبتوا شركاء لا تحصى، وذلك أنّها إنّما قالت بخلق العبد فعله الاختياري، وكل فعل اختياري لا بدّ له من عزم، فعدد العزمات والأفعال سواءٌ، بل ربّما تكون العَزَمات أكثر، إذ قد يعزم العبد على فعل ثمّ يُصْرف عنه، فلا يقع. قال سيّدنا عليٌّ كرّم الله تعالى وجهه: عرفت ربّي بفسخ العزائم. فإن كانت العزمات يشملها اسم واحد؛ وهو العزم.. فكذلك الأفعال ينتظمها اسم واحد وهو الفعل، فلا طائل تحت ما قدّم الشارح؛

ويأتي آنفاً للمصنّف أنّه يكفاً إسناد جزءاً واحد إلى العبد وهو العزم، بل لو فرضنا أنّه واحد بالشخص.. فالله تعالى متعالٍ عن أن يشاركه أحد في خلق شيء ولو جزئيّاً واحداً.

أمّا اعتذار المصنّف بأنّ البراهين؛ أي: الآيات الناصّة باختصاص الخلق به تعالى عمومات تحتمل التخصيص، وقد أوجبه العقل إذ إرادة العموم فيها تستلزم الجبر المحض المستلزم لضياع التكليف وبطلان الأمر والنهي وتعلّق القدرة بلا تأثير ـ أي: كما تقوله الأشاعرة ـ لا يدفعه، لأنّ موجب الجبر ليس سوى أن لا تأثير لقدرة العبد في إيجاد فعل. اهـ ملخّصاً، فاعترضه القاري في «منح الروض» بأنّ ذلك العزم المصمّم داخلٌ تحت الحكم المعمّم. اهـ.

أقول: هذا من أعجب ما تسمع من الردّ، فابن الهمام متى أنكر دخوله

تحت العامّ ولو أنكره؟ فما كان يحوجه إلى التخصيص، بل النظر فيه بما ستسمع بتوفيق الله تعالى.

فأقول: أوّلاً بل الآيات عمومات لا تحتمل التخصيص؛ لإجماع أئمّة السنّة على إجرائها على سنّتها، وأنّ الخلق مختصٌّ بالله تعالى لا حظّ فيه للعبد، فماذا ينفع كون اللفظ في ذاته محتملاً للخصوص مع الإجماع على أن لا خصوص، ومَن كان في ريب ممّا قلنا.. فليأتنا بنقل من الصحابة والتابعين، أو مَن بعدهم مِن أئمّة المتقدّمين قبل حدوث هؤلاء المتأخّرين: يكون فيه أنّ للعبد أيضاً قسطاً من الخلق والإيجاد؛ ولن يأتي به حتّى بوّب القارظان، ويمكن التكلّف بإجراع ما للقاري إلى هذا ـ أي: الإجماع ـ قائم على عدم التخصيص، فذلك العزم أيضاً غير مخرج من الحكم.

ثانياً: لا حاجة بنا إلى تخصيص النصوص وإثبات منصب إفاضة الوجود لمن لا وجود له في حدّ ذاته، بل تندفع الحاجة على وزان ما تزعمون اندفاعها ههنا بإثبات تأثير القدرة الحادثة في شيء؛ دون الوجود! كما هو مذهب الإمام أبي بكر الباقلاني: أنّ للإنسان قدرةً مؤثّرة لكن لا في الوجود بل في حال زائدة على الوجود! وقد ارتضاه جمع من المحقّقين ذاهبين إلى أنّ تأثيرها في القصد، والقصد حال.. لا موجود؛ ولا معدوم!! أي: هو من الأمور الاعتبارية التي وجودها بمناشيها، والخلاف في الحال لفظيٌّ؛ كما في «الفصول البدائع» وغيرها، فليس إفاضتها خلقاً، فإنّه إفاضة الوجود بل هو إحداث، والإحداث أهونُ من الخلق؛ كما في «المسلَّم» و«فواتح»، وعليه تدور كلمات الإمام المحقّق صدر الشريعة في «التوضيح»، والعلامة الشمس الفناري في «الفصول البدائع»، وتبعه

العلامة قاسم تلميذ المحقّق ابن الهمام في تعليقاته على «المسايرة» وغيرهم رحمهم الله تعالى، وهم مع تنوّع منازعتهم يرجعون إلى ذلك الحرف الواحد، ولم أر أحداً منهم يرضى بتخصيص العمومات، اللّهمّ إلاّ ما حُكِيَ عن الإمام أبي المعالي. . على الاضطراب فيه! فتارة يثبته، وتارة ينفيه؛ كما في «اليواقيت» عن الشيخ أبي طاهر القزويني، بل الكلام في ثبوته عنه كما سيأتي، والمنقول عن الحنفية في كتب المتأخّرين هو هذا القدر ـ أعني: أنّ للقدرة الحادثة أثراً في القصد ـ أمّا أنّه خلق وإيجاد، أو النصوص مخصّصة! فكلاّ لا يوجد هذا إلاّ للمحقّق، وقد قال الإمام صدر الشريعة في «التوضيح» بعد ما استفرغ وسعه في «التوضيح» و«التنقيح».

فالحاصل: أنّ مشايخنا رحمهم الله تعالى ينفون عن العبد قدرة الإيجاد والتكوين، فلا خالق ولا مكوّن إلاّ الله تعالى، لكن يقولون: «إنّ للعبد قدرة ما على وجه لا يلزم منه وجود أمر حقيقي لم يكن، بل إنّما يختلف بقدرته النسب والإضافات فقط؛ كتعيّن أحد المتساويين وترجحيه». اهـ.

فهذا نصّ صريحٌ في أنّ مذهب الحنفية على خلاف ما بحث المحقِّق، ولولا انسحب الكلام على منوال الالتزام. . لقلت: إنّه أبداه نقضاً على القَدَرية اللئام؛ بأنّه لو سلّم أنّ الحاجة إلى تصحيح التكليف والجزاء تؤدي إلى ذلك، ولا بدّ فهي تندفع بشيء واحد؛ وهو القصد، فلم قلتم في جميع الأفعال بخالقيّة العبد.

ولعمري هذا قاطع لهم لا يمكنهم الخروج عنه. هذا؛ وقال الإمام محمد السنوسي رحمه الله تعالى في (شرح «أمّ البراهين» مقدّمته في التوحيد).

وبالجملة فليعلم أنّ الكائنات كلّها يستحيل منها الاختراع لأثر ما، بل

جميعها مخلوق لمولانا جلّ وعزّ؛ ومفتقر إليه أشدّ الافتقار.. ابتداء ودواماً بلا واسطة.

فبهذا شهد البرهان العقلي، ودلّ عليه الكتاب والسنّة وإجماع السلف الصالح قبل ظهور البدع، ولا تضغ بأذنيك لما ينقله بعض مَن أولع بنقل الغثّ والسمين عن مذهب بعض أهل السنّة ممّا يخالف ما ذكرناه لك.. فشُدّ يدك على ما ذكرناه، فهو الحقّ الذي لا شكّ فيه، ولا يصحّ غيره، واقطع تشوُّفك إلى سماع الباطل.. تعش سعيداً وتمت إن شاء الله تعالى طيّباً رشيداً. والله المستعان. اهـ.

قال محشّيه الفاضل محمد الدسوقي: أشار بهذا إلى ثلاثة أقوال نقلت عن أهل السنّة ١ـ قول القاضي بتأثير قدرة العبد في حال الفعل، و٢ـ قول الأستاذ الإسفرايني، تؤثّر في اعتبار، لأنّ الأستاذ يقول بالأحوال، و٣ـ قول إمام الحرمين في ذات الفعل على وفق مشيئة الربّ.

وهذه الأقوال غير صحيحة لمخالفتها لإجماع السلف الصالح.

فإن قلت: كيف يصحّ من هؤلاء الأئمّة مخالفة الإجماع؟

قلت: قال في (شرح الكبرى): لا يصحّ نسبتها لهم، بل هي مكذوبة عنهم، ولئن صحّت.. فإنّما قالوه في مناظرة مع المعتزلة جرَّ إليها الجدل اهـ. ملخصاً.

أقول: أمّا مخالفة ما نقل عن أبي المعالي للإجماع فظاهر، وقد صحّ خلافه كما ستسمع.

أمّا قول إمام أهل السنّة الباقلاني والأستاذ الإمام أبي إسحاق على ما نقل ههنا.. فليس فيه رائحة خلاف ما استقرّ عليه الإجماع والاتفاق، لما

علمت أنّه ليس في شيء من الإيجاد والتكوين على الإطلاق.

وقال العلاّمة في (شرح «المقاصد»): المشهور فيما بين القوم والمذكور في كتبهم أنّ مذهب إمام الحرمين أنّ فعل العبد واقع بقدرته وإرادته كما هو رأي الحكماء، وهذا خلاف ما صرّح به الإمام فيما وقع إلينا من كتبه.

قال في «الإرشاد»: اتّفق أئمّة السلف قبل ظهور البدع والأهواء على أنّ الخالق هو الله، ولا خالق سواه أنّ الحوادث كلّها حدثت بقدرة الله تعالى.. من غير فرق بين ما يتعلّق قدرة العباد به وبين ما يتعلّق فإنّ تعلّق الصفة بشيء لا يستلزم تأثيرها فيه؛ كالعلم المعلوم والإرادة بفعل الغير[1].

---

(١) **أقول**: إرادة فعل الغير وإن لم تكن من الإرادة المبحوث عنها؛ أعني: صفة من شأنها تخصيص أحد المقدورين كما لا يخفى، بل بمعنى المحبّة والهوى، لكنّه يريد الاستيضاح بصفات أخرى. ألا ترى أنّه ذكر العلم، ثمّ التقييد بفعل الغير ليكون أوضح وأظهر، وإلاّ فإرادة فعل نفسه أيضاً غير مؤثّرة في الفعل، إنّما شأنها التخصيص والتأثير شأنَ القدرة؛ كما نصّ عليه في «المسايرة» غير أنّه يتّجه لهم الجوابُ بأنّ الكلام في القدرة؛ وليس من شأنها إلاّ التأثير عند تعلّق الإرادة. أمّا العلم والإرادة.. فبمعزل عن التأثير، وكأنّه لهذا عدل عنه الإمام حجّة الإسلام في «قواعد العقائد» فاستند بنفس القدرة، إذ يقول: وليس من ضرورة تعلّق القدرة بالمقدور أن يكون بالاختراع فقط، إذ قدرة الله تعالى في الأزل قد كانت متعلّقة بالعالم، ولم يكن الاختراع حاصلاً بها وهي عند الاختراع متعلّقة به نوعاً آخر من التعلّق فيه، فبطل أنّ القدرة تختصّ بإيجاد المقدر. اهـ.

وأنت تعلم أنّ القدرة إنّما تؤثّر على وفق الإرادة، وإنّما تعلّقت الإرادة في الأزل أن توجد الكائنات في أوقاتها المخصوصة فيما لا يزال، فلا نسلّم أنّ القدرة تعلّقت مع العراء عن الاختراع، بل أثّرت واخترعت على وفق الإرادة. أمّا ههنا فتعلّق بلا تأثير أصلاً. فلم تكن إلاّ اسماً بلا مسمّى ولفظاً بلا معنى، وها محصل ما ناقشه به في «المسايرة».

أقول: ولا أرى هذه العقدة تنفكّ إلاّ بأحد الأمرين: **الأوّل**: ليست القدرة ما تؤثّر حتّماً ولا مع الإرادة. ولا محيد عنه للمعتزلة أيضاً، ألا ترى أنّ الكفرة بذلوا جهدهم في إيذاء النبيّ صلّى=

فالقدرة الحادثة لا تؤثّر في مقدورها أصلاً، واتّفقت المعتزلة ومَن تابعهم من أهل الزيغ.. على أنّ العباد مُجِدون لأفعالهم مخترعون لها بقدرتهم، ثمّ المتقدّمون منهم كانوا يمنعون من تسمية العبد خالقاً لقرب عهدهم بإجماع السلف على أنّه (لا خالق إلاّ الله تعالى) واجترأ المتأخّرون

= الله تعالى عليه وسلّم ﴿وَهَمُّوا۟ بِمَا لَمْ يَنَالُوا۟﴾، ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ﴾. فإنّما القدرة صفة من شأنها التأثير وتؤثر مع الإرادة.. لولا مانع.

وقد قال في «المسامرة شرح المسايرة»: **اعلم** أنّ الأشعرية لا ينفون عن القدرة الحادثة إلاّ التأثيرَ بالفعل؛ لا بالقوّة، لأنّ القدرة الحادثة عندهم صفةٌ شأنها التأثير والإيجاد، ولكن تخلّف أثرها في أفعال العباد لمانع.. هو تعلّق قدرة الله تعالى بإيجادها، كما حقّق في (شرح «المقاصد») وغيره. اهـ.

قلت: وصرّح به الامدي، ثمّ رأيت في (شرح «المقاصد») من بحث القدرة الحادثة من مقصد الأعراض نسبة له، ولم يأت بتحقيق يزيد على ما مرّ.

أقول: فيه حزازة، والقلب لا يطمئنّ به، ولا يسكن إليه، وإلاّ! لكان كلّ حيوان؛ ولو أخسّ ما يكون واضعه قادراً على الخلق والإيجاد، وإن لم يتّفق له ذلك لعروض مانع وهو سبقة الخلق الإلهي، وماذا تفعل الأشاعرة الأقدمون حينئذ بدليلهم أن لو قدر العبد على فعله.. لقدر على خلق الأجسام والجواهر، إذ لا مصحّح سوى الحدوث والإمكان، وهما مشتركان! أفتراهم قائلين: أنّ كلّ إنسان وحيوان حتّى الخنّاس والديدان يقدر على خلق السماوات والأرض، وإن لم يقع لهم لسبقة خلق الله تعالى، وقد نصّ الأشعرية أن ليس للعبد من الفعل إلاّ المحلّية. فتدبّر وأنصف.

والثاني: أنّ الحادثة تحدث ولا تخلق، وكفى به تأثيراً، وهذا هو الذي حمل الحنفيّة والقاضي والأستاذ وجمعاً من المحقّقين على القول بأنّ للحادثة تأثيراً فيما دون الوجود.

والحقّ أنّ العقل لا يستقلّ بإدراك تلك الحقائق، فنؤمن بما أتى به القرآن، وشهدت به الضرورة، وأدّى إليه البرهان: أنّ الفرق بين الإنسان والحجر وبين حركتي البطش والارتعاش والصعود والهبوط والوثبة والسقوط بديهي، وأن ليس للإنسان إلا ما سعى، ولأنّ لا خالق لشيء إلاّ العلي الأعلى، وأن لا مشيئة للإنسان إلاّ بمشيئة الله تعالى، ولا نزيد على هذا ولا نقتحم بحراً لا نقدر على سباحته. والله الهادي (١٢ منه رضي الله تعالى عنه).

فسمّوا العبد خالقاً على الحقيقة! هذا كلامه.

ثمّ أورد أدلّة الأصحاب، وأجاب عن شبه المعتزلة وبالغ في الردّ عليهم وعلى الجبرية، وأثبت للعبد كسباً وقدرة مقارنة للفعل غير مؤثر فيه. اهـ.

فهذا أصرح نصّ على أنّ معتقده رحمه الله تعالى هو أهل السنّة.. سواء بسواء، فلم يبق أحد تسايرة «المسايرة».

أقول: ولكنّ العجب كلّ العجب من العلاّمة بحر العلوم اللكنوي عفا الله تعالى عنّا وعنه جنح في «الفواتح» إلى ما في «المسايرة» مع تصريحه فيها قبله بأسطر بما نصّه: (وما فهموا) أي: المعتزلة، بل هؤلاء الجهلة أيضاً (أنّ الإمكان ليس من شأنه إفاضة الوجود)، فإنّ من هو في نفسه باطلُ الذات محتاج في الواقعية إلى الغير، وكَلٌّ[1] على مولاه كيف يقدر على إيجاد الأفعال.. من غير اختلال بالنظام الأجود، وهذا ظاهرٌ لمن له أقلّ حدس من أصحاب العناية الإلهية، لكن ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾.

(وعند أهل الحق) أصحاب العناية الذين هم أهل السنّة الباذلون أنفسهم في سبيل الله بالجهاد الأكبر (له قدرة كاسبة) فقط لا خالقة... الخ. فكيف رضي مع هذا بأن جعل الممكن الباطل بالذات خالقاً لعزائمه؛ مع أنّ قول التأثير في أمر اعتبار كان بمرأى عينيه، وقد كان بيّنه هو بنفسه على وجه كافٍ ولم يتعقبّه!! فإن كان خالقاً مختاراً ولا بدّ..

---

(١) استعمله بمعنى المحتاج وإنما هو بمعنى الثقيل، والله متعال أن يكون أحد كلاً عليه.
(١٢ منه رضي الله تعالى عنه).

فكان اختيار ما عليه جمع من المحقّقين؛ وليس فيه مخالفة نصّ ولا إجماع وهو أولى وأحرى، ولكنّ الله يفعل ما يريد.

هذا؛ وتلميذ المحقّق العلاّمة الكمال ابن أبي شريف وإنساير ههنا شيخه رحمهما الله تعالى.. لكنّه أشار بعده إلى أنّ هذا خلاف ما عليه أهل السنّة؛ حيث قال في «المسامرة» عند قول المصنّف (قدّمنا أنّ للمكلّف اختياراً أو عزماً يصمّم) ما نصّه: (اختياراً).. على ما عليه أهل السنّة، (أو عزماً).. على ما اختاره المصنّف. اهـ وتلميذه الآخر العلاّمة الزين بن قطلوبغا في (تعليقه على «المسايرة») لم يرض به من أوّل الأمر، وقال للطريق الذي سلكه المصنّف: إنّه المرضي عنده الرفع للجبر فلم يندفع به: سأنبّه عليه، ثمّ أورد طريقاً اختارة العلاّمة الفناري في «الفصول»، وأقرّه، ومحصّله هو التأثير في الاعتباري، ولولا غرابة المقام لأوردته مع ما يرد عليه.

أقول: وبما ذكرنا ظهر أنّ الفرق بين ما سايره في «المسايرة» وما قضى به القاضي.. كالفرق بين الغرب والشرق، فما قال في «المسامرة»: إنّ حاصل كلام المصنّف رحمه الله تعالى تعويل على مذهب القاضي الباقلاني... الخ، وتبعه علي القاري في «منح الروض الأزهر»؛ فقال: ما أختاره هو قول الباقلاني من أئمّة أهل السنّة... الخ، فهماً لا وجه له. نعم إنّما وافقه في لفظ؛ وهو أنّه يكون منسوباً إليه تعالى من حيث هو حركة، وإلى العبد من حيث هو زناً ونحوه.

وقال القاضي: قدرة الله تعالى تتعلّق بأصل الفعل، وقدرة العبد بوصفه.. من كونه طاعة أو معصية، فمتعلّق تأثير القدرتين مختلف كما في لطم اليتيم تأديباً وإيذاء، فإنّ ذات اللطم واقعة بقدرة الله تعالى وتأثيره،

وكونه طاعة على الأوّل ومعصية على الثاني بقدرة العبد وتأثيره؛ لتعلّق ذلك بعزمه المصمّم. اهـ. فإنّما الاشتراك في نسبة صفة الفعل إلى تأثير قدرة العبد، وأين ما ادّعى المحقّق من خلقه عزمه.

أقول: ما ذكر من أنّ الصفة أثر قدرة العبد حقٌّ بلا مرية، لكن لا على الوجه الذي قرّر المصنّف، بل الأمر أنّ المولى تعالى أجرى سنّته بأنّ العبد إذا أراد فعلاً يخلقه الله تعالى فيه.. فالإرادة بخلق الله تعالى والفعل بخلق الله تعالى، وليس للعبد من الخلق شيء، لكن كون الفعل إراديّاً يتوقّف على إرادة العبد توقّفاً عقليّاً قطعيّاً، إذ لو خلق الله فيه الفعل من دون أن يخلق فيه إرادة له.. لكان كحركة الحَجَر بالتحريك، فلم يكن إراديّاً، والفعل لا يكون طاعة ولا معصية إلاّ إذا كان إراديّاً! فهذه الصفة للفعل لا تحصل إلاّ بإرادتنا؛ أي: لكونه مصحوباً لإرادة خلقها الله تعالى فينا، ولولا ذلك.. لم يكن طاعة ولا معصية قطعاً.

ثمّ إنّي رأيت المحقّق ذكر في «التحرير»: أمّا الحنفية.. فالكسب صرف القدرة المخلوقة إلى القصد المصمّم، فأثرها في القصد ويخلق سبحانه الفعل عنده بالعادة، فإن كان القصد حالاً غيرَ موجود، ولا معدوم.. فليس بخلق، وعليه جمع من المحقّقين، وعلى نفيه فكذلك (أي: ليس الكسب بخلق أيضاً) على ما قيل (أي: قول صدر الشريعة) الخلق يقع به المقدور لا محل في القدرة، ويصحّ انفراد القادر بإيجاد المقدور، والكسب يقع به في محلّها، ولا يصحّ انفراده بإيجاده، ولو بطلت هذه التفرقة (بين الخلق والكسب) على تعذّره (أي: بطلانها).. وجب تخصيص القصد المصمّم من عموم الخلق بالعقل. اهـ باختصار مزيداً ما بين الهلالين من شرحه «التقرير» و«التحبير» لتلميذه المحقّق ابن

أمير الحاج رحمهما الله تعالى.

فقد أبان البونُ البيّن بينَ ما بحثه في «المسايرة» وبين ما ذهب إليه الإمام القاضي، وظهرت بحمد الله تعالى منه عليّ فائدة نفيسة؛ وهو أنّي كنت كتبت على «المسايرة» قبل هذا بنحو أربع سنين ما نصّه: نرجو أنّ المصنّف رحمه الله تعالى رجع عنه، إذ لم يذكره فيه! فكذلك ما يعتقده إلاّ ما عليه أهل السنّة كما سيأتي، ونرجو أنّ المولى سبحانه وتعالى جعل هذه الزلّة الواحدة؛ وإن عظمت.. مغمورةً فيما أولاه من بحار الحسنات الجميلة، ونسأل الله الثبات على الحقّ وهداية الصواب في كلّ باب، وصلّى الله تعالى على سيّدنا محمّد وآله وسلّم أبداً. آمين. اهـ.

فبحمد الله تعالى قد حقّق الله رجائي، وظهر رجوع المحقّق عن اختيار ما بحثه، إذ علّقه ههنا على تعذّر التفرقة بين الخلق والكسب، وصرّح ببطلان التعذّر، فإذا بطل المبنى.. وجب تهدّم البناء، ولله الحمد.

وتصنيف «التحرير» متأخّر عن تأليف «المسايرة» كما لا تخفى على مَن طالعه، وذلك قوله تعالى ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأٓخِرَةِ ﴾ والحمد لله ربّ العالمين.

أمّا ما أورد الشيخ القزويني على الإمام أبي بكر الباقلاّني؛ كما نقله في «اليواقيت» للإمام الشعراني مقرّاً على أنّه يقال له هذه الحال مقدورةٌ لله تعالى أم لا؟ على الثاني لا محالة تكون مقدورة للعبد وهو مذهب المعتزلة بعينه، وعلى الأوّل لم يكن للعبد شيء البتة، وذلك هو مذهب الجبريّة بعينه؛ فلا فائدة لتمسُّكٍ بالحال. اهـ باختصار.

أقول: وتلك شكاة ظاهر عنك عارها، ولما يتراءى ظاهر أنّ هذا سؤال عامّ الورود لا محيص عنه لشيء من الأقوال، فشأن من أثبت للقدرة

الحادثة تأثيراً ما في شيء من عين أو حال. . فيقال له كما قلتم، فإن قال: (إنّ ذلك الشيء ليس مقدوراً لله تعالى). . فهو الاعتزال، أو قال (مقدور له فلم يبق للعبد شيء). . وهو الجبر، ومن لم يُثبت كسادتنا الأشعرية؟ فقد أفصح بالشق الأخير من الأوّل؛ فيقال: إذن لا شيءَ للعبد البتة. . فهو الجبر بعينه، وذلك لأنّه إنّما يريد أنّكم لجأتم إلى هذا نفياً للجبر، فإذا اعترفتم أنّه واقع بقدرة الله تعالى؛ لا بقدرة العبد، لاستحالة اجتماع مؤثّرين على أثر. . فقد انتفى الملجأ، ولزم القرار على ما منه الفرار، فالمعنى هو الجبر بعينه عندكم، بل لما أقول: يختار أنّه مقدور الله تعالى، بل ومراده أيضاً لكن أراد أن يريد العبد؛ فيكون فلا جبر ولا اعتزال، وإلى منحى هذا ينحو ما في «المسايرة» غاية ما فيه أنّه تعالى قدره على بعض مقدوراته تعالى؛ كما أنّه أعلمنا بعض معلوماته سبحانه تفضّلاً. . . الخ.

وبالجملة لا تنافيَ بين كونه مقدور الله تعالى ومقدور العبد بإقداره؛ حتّى يقال: لم يكن للعبد شيء!

وأيضاً لا يلزم من كونها مقدورة للعبد الاعتزال، لأنّهم يقولون بخالقيّة العبد والخلق إفاضة الوجود، والحال غيرُ موجود.

هذا؛ وليعلم أنّي لا أريد بالدفاع عن هذا القول أن أقول به: إنّما أقول: إنّي لا أعلم ما يردُّه من نصّ أو إجماع!! وقد رأوا أنّ ههنا ثلاثة أشياء حال بين عينين إرادة العبد وفعله وتعلّقها به، فإن لم يكن للعبد مدخل في شيء من ذلك. . خرج من البين قطعاً، وهو الجبر حقّاً؛ كما لازم به الحنفيّة الأشعريّة، بل قد نصّت الأشاعرة أنفسهم في بحث عقليّة الحسن والقبح أنّ فعل العبد اضطراريّ غير اختيار، فوجب أن لا يوصف بحسن؛ ولا قبح عقلاً، ونصّ الإمام أبو الحسن الأشعري: أنّ العبد محلّ الفعل فحسب،

وصرّح كبراء الأشاعرة؛ كالإمام الفخر والعلاّمة سعد الدين في آخرين: أنّ المآل هو الجبر، وأنّ العبد مجبور في صورة مختار، وتبعهم القاري في «منح الروض» فجعله الإنصاف، ومن المعلوم قطعاً. . إجماعاً وسمعاً: أن ليس للعبد شيء من الإيجاد، فإرادته كقوله ليست إلاّ خلق ربّه تبارك وتعالى! فلم يبق إلاّ التعلّق المسمّى بـ (القصد)، فقالوا: هذا ما أقدره عليه ربّه وليس من الخلق في شيء. . كما عرفت.

فهذا نزاع ساداتنا الحنفيّة في هذا الباب!!

أمّا أنا فكما ذكرت في «الفيوض الملكية» تعليقات كتابي «الدولة المكية» لست ممّن يخوض في هذا، وإنّما إيماني ـ ولله الحمد ـ ما ثبت بالقرآن، وأجمع عليه الفريقان، شهدت به البداهة، وأدّى إليه البرهان: أن لا جبر، ولا تفويض، ولكن أمرٌ بين أمرين.

(وسرت أسرد فيه الكلام إلى أن قلت): فالتكليف حقٌّ، والجزاء حقٌّ، والحكم عدل، والاعتراض كفرٌ، والاستبداد ضلال، والتحجُّر جنون، والجنون فنون، ولا حجّة لأحد على الله تعالى مهما فعل، ولله الحجّة البالغة، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾.

فهذا إيماننا ولا نزيد عليه، وإن سئلنا عمّا وراءه. . قلنا (لا ندري ولا كُلِّفنا به، ولا نخوض بحراً لا نقدر على سباحته). نسأل الله الثبات على دين الحقّ سذاجته، والحمد لله ربّ العالمين. اهـ.

وثالثاً: الخلق لغة وعرفاً وشرعاً هو: الإيجاد بالاختيار، قال تعالى ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾، فأفاد أنّ العلم لازم للخلق وذلك هو الإيجاد بالقصد، فإنّ الموجب لا يجب أن يعلم الموجب من جهة كونه موجباً، وإن عَلِمَ علمَه من جهة أخرى، وأمّا ما نوزع فيه بأنّ الدلالة بالتتمّة ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾؟!

فأقول: كونه لطيفاً خبيراً كافٍ، فلو لم يكفِ للخالقيّة. . لكان إقحامُ ﴿مَنْ خَلَقَ﴾ مستدركاً، على أنّه قد تواتر من القرّاء الوقفُ على ﴿مَنْ خَلَقَ﴾ فهي جملة مستقلّة، ولا توقُّف لها على ما بعدها.

والحقّ أنّ الكلّ دليل مستقلّ، فلو كان قصدنا بخلقنا. . لكان بقصدنا، وكلّ أحد يعلم من وجدانه أنّما يريد الفعل؛ لا أنّه يريد أن يريد ثمّ يريد.

ورابعاً: لا يخالف ملأٌ حتّى المعتزليّ أنّ الإرادة الكلّية فينا ليس بخلقنا، بل خلق ربّنا خالق القول والقدر، فلا يكون لنا أن كان إلاّ القصد الجزئي.

أقول: وليست كلّية الإرادة المخلوقة في عبد أنّها نوع تحته أفرادٌ، بل هي صفة شخصيّة قائمة بشخص، وإنّما كلّيتها بمعنى الإطلاق عن التعليقات، فكلّما تعلّقت بمقدور معيّن سمّيت جزئية، فما القصد الجزئي إلاّ خصوص تعلّق تلك الصفة الشخصيّة بفعل شخصي، والتعلّق أمر إضافي لا وجود له في الأعيان، فإن أسند إلى العبد. . لم يكن في شيء من الخلق، فلم عدلتم عن قول الحنفية وملتم إلى تخصيص النصوص!؟.

وخامساً(١):

هب أنّ القصد بالقصد. . فلا بدّ من الانتهاء إلى قصد ليس بالقصد، وإلاّ تسلسل في الأعيان، لأنّه وجوديٌّ عندكم، وإذا انتهى الأمر إلى

---

(١) أقول وهنا دليلان آخران يمكن له الجواب عنهما:

سادساً: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ فمشيئتنا ليست بمشيئتنا، بل بمشيئة ربّنا.

سابعاً: ورد مرفوعاً، وانعقد إجماع المسلمين على قولهم (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن)، فلو لم يشأ مشيئتنا. . لما كانت، لكن كانت فقد شاءها.

والجواب عنهما: مشيئتنا بمشيئتنا لمشيئته أن تكون بمشيئتنا، ويخصّ الأوّل أنّ المعنى لا تشاؤون شيئاً من أفعالكم. . إلاّ ما شاء الله أن يخلقه عند مشيئتكم

(١٢ منه رضي الله تعالى عنه).

الإيجاب. . انتهى الاختيار، لزم القرار على ما كان منه الفرار، ما قولهم (الوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار؛ بل يحقّقه)؟.

أقول: ليس هذا وجوباً بالاختيار، بل اختيارٌ بالوجوب، أي: لا يستطيع أن لا يختار. . وهو ينافي الاختيار بمعنى التمكّن من الترك قطعاً، فيعود المحذور وارداً على القائلين بالتأثير في الحال أيضاً، ولا محيص بما قالوا: إنّ القصد اعتباري فليتسلسل. وذلك لأنّه في المبدإ محال؛ ولو في الاعتباريات.

أقول: لأنّ سرّ تجويزه هو انقطاعه بانقطاع الاعتبار، وههنا حيث انقطع. . انقطع ما تحته؛ لانعدام العلّة فينعدم الفعل، ولا بأن قصد القصد عين القصد، فإنّ المحتاج كيف يكون عين المحتاج إليه، ولا بأنّه عدميٌّ فلا يحتاج إلى مؤثّر، فإنّ كلّ متجدّد لا غناء له عن مؤثّر ولو عدميّاً؛ كالعمى، ولا بأنّ اختيار المختار لا يعلّل كإيجاب الموجب!

أقول: نعم لا يسأل لم خصّص هذا؛ لا ذاك؛ كما حقّقته في رسالة «الإفهام المصحّح للترجيح بدون مرجّح» التي ألّفتها بعد ورود هذا الاستفتاء.

أمّا نفس التخصيص. . فمتجدّد، وليس له عن المؤثّر محيص.

فإن قال الكلّ: لا نريد بالاختياري إلاّ ما يقع بالاختيار، أو عند الاختيار، وإن لم يكن الاختيار بالاختيار؟

قلنا: إن دفع قول الأشعري إنّ فعل العبد اضطراريٌّ؛ ولكن أين المحيص من ثبوت الحجّة للعبد في المعاصي، فإنّه يقول ما خلقت وإنّما قصدت، وما كان قصدي أيضاً باختياري فما ذنبي؟!

واعلم أنّ الكلام ههنا ينجرّ إلى عويصة أخرى أمرّ وأدعى، لا تنحلّ بأنامل الأفكار.. إلاّ بتوفيق العزيز الغفار، ولصعوبة هذا سَكَت عنه مثل السيّد الشريف في موضعين من (شرح «المواقف»)، والتزم مصيبته البحر في «الفواتح».. والعياذ بالله تعالى. وتتبّعت كلمات المتكلّمين والأصوليّين من جميع مظانّ هذا البحث إليها.. فاجتمعتْ لي منها ثمانيةُ أجوبة لا غناء في شيء منها، ثمّ المولى سبحانه وتعالى فتح بفضله وهداني للجواب الحقِّ كما أوردت كلَّ ذلك في رسالتي «تحبير الحبر بقصم الجبر» (١٣٢٩هـ) التي ألّفتها بعد ورود هذا الاستفتاء قبل أن أنهي الجواب عنه، فنَكِلُ هذا البحث إليها، ونفيض فيما كنّا فيه؛ فنقول لهم:

تبيّن أنّ ما زعمتم أنّ الحاجة تندفع به، فما حملكم على تخصيص النصوص!! وأنت تعلم أنّ هذا كما يكفي للردّ على المحقّق رحمه الله تعالى.. كذلك لردّ كلّ ما يدّعي العبد خالقاً له.. من فعل، أو عزم، أو غير ذلك للخلاص من هذه الورطة الظلماء، فإنّ الكلام يجري في الكلّ، ولا يزال يتسلسل إلاّ بالإنهاء إلى الإلجاء، وهذا ما نقل في (شرح «المقاصد») وغيره عن المحقّقين: أنّ المآل هو الجبر، فثبت بالبرهان إسناد خلق شيء ما إلى العبد مع كونه مخالفاً للقرآن العظيم، والإجماع القديم والدين القويم؛ لا يسمن ولا يغني من جوع!! فوجب حمل كلام الله تعالى على عمومه، والإيمان بأنّ لا خالق إلاّ الله تعالى.

ثمّ البداهة شاهدةٌ بالفرق بين البشر والحجر، فلا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين، ولا يلزم للعلم بحقيقة شيء العلمُ بحقيقته كما بيّنته في «ثلج الصدر لإيمان القدر»، وهذا هو العلم الموروث عن رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم، ومن رام فوقه.. فإنّما يروم خَرَط القتاد.

أقول: ومن الدليل القاطع على بطلان كلّ كلام أريد به حلّ هذه العقدة ما تواتر عن النبيّ صلّى الله تعالى عليه وسلّم من نهيه الأمّة حتّى أجلّة الصحابة الكرام الذين كانوا أعقل وأعلم وأفهم من كلّ من بعدهم.. عن الخوض فيه، وقد أخرج الطبرانيُّ في «المعجم الكبير»؛ عن ثوبان رضي الله تعالى عنه (مولى رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم) قال: اجتمع أربعون من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ينظرون في القدر والجبر؛ فيهم أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما!! فنزل الروح الأمين جبرئيل عليه الصلاة والسلام؛ فقال: يا محمد؛ أُخرج على أمّتك فقد أحدثوا!! فخرج صلّى الله تعالى عليه وسلّم ملتمعاً لونه متورّدة وجنتاه كأنمّا تفقّأَ بحبّ الرمّان الحامض، فنهضوا إلى رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم حاسرين أذرعهم ترعد أكفّهم وأذرعهم؛ فقالوا: تُبْنا إلى الله ورسوله، فقال: «أَوْلَىٰ لَكُمْ!! أَنْ كِدْتُم لَتُوجِبُونَ، أَتَانِي ٱلرُّوحُ ٱلأَمِيْنُ؛ فَقَالَ: أُخْرُجْ إِلَىٰ أُمَّتِكَ يَا مُحَمَّدُ فَقَدْ أَحْدَثَتْ». اهـ.

أفترى أنّ هذا الغضب الشديد والنهي الأكيد كان لأنّ أبا بكر وعمر وسائر الصحابة رضي الله تعالى عنهم لم يكونوا أهلاً لأن يعرفوا كلمة سهلة خفيفة: أنّ العزم لكم والباقي لربّكم أو غير ذلك ممّا يزعمه زاعم؟!! كلاّ، بل هو دليل قاطع على أنّ الأمر سرّ لا تبلغه العقول؛ ولا يحيط به البيان، وأنّ لا خير للأمّة في كشفه عليهم، وإلاّ! لما ضنّ الله به ورسوله صلّى الله تعالى عليه وسلّم، فالحقُّ الناصع ما عليه أئمّة السلف أن الأمر بين لا ولا، ولا مصدر لنا الآن فوق ذلك ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ الحمد لله ربّ العالمين.

بالجملة هذا البحث الذي هو خلاف النصوص والإجماع والأشعريّة والحنفيّة والوجدان والبرهان، أيجوز أن يكون معتقداً لأهل السنّة؟ أم

يجوز أن يتّخذه الإمام ابن الهمام عقيدة!! حاشَ لله؟ العقيدة هو ما قال ربّنا عزّ وجلّ ﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾، وقال ﴿ أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ﴾، وقال ﴿ أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ﴾، وقال ﴿ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ﴾.

العقيدة هو ما حرّره الإمام ابن الهمام نفسه في بداية هذا الأصل: إنّ الله لا خالق سواه.

والعقيدة ما حرّر الإمام الممدوح نفسه في آخر كتاب «المسايرة» حيث وضع فهرسة لعقائد أهل السنّة، وسأل الله الاستقامة عليه حتّى الختام حيث يقول:

ولنختم الكتاب بإيضاح عقيدة أهل السنّة والجماعة، وهي أنّه تعالى واحد لا شريك له، منفرد بخلق الذوات وأفعالها (إلى أن قال عليه رحمة ذي الجلال): والله سبحانه نسأله من عظيم جوده وكرمه أن يتوفّانا على يقين ذلك مسلمين أنّه ذو الفضل العظيم، وهو حسبنا ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العلي العظيم.

العقيدة ما مرّ عن توضيح الإمام صدر الشريعة...(١)

(١) إلى هنا تمّت عبارة الأصل هكذا!! وكأنَّه قد فُقد ما بعد فحافظنا عليه لكما عثرنا عليه، لحصول المقصود؛ وبالله سبحانه التوفيق.